

تشويق الخلال

تأليف

الأستاذ الحاج محمد معصوم بن سالم
للسماراني السفاطوني

حاشية على

شرح الأجرومية

للعلامة السيد أحمد بن السيد زيني دحلان

وبهاشها المشرح المذكور السيد أحمد زيني دحلان

المكتبة العلمية



مجلس إدارة جامعة القاهرة
الجامعة المصرية - القاهرة

الجامعة المصرية - القاهرة 11811

تشويق الخالان

١٣٩١ هـ

تأليف

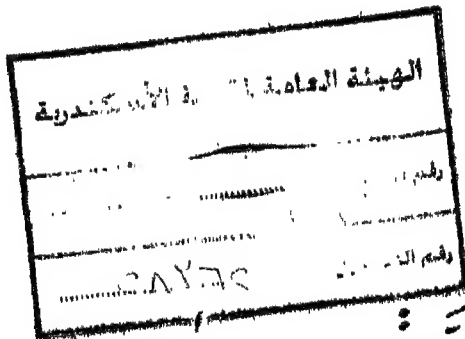
الأستاذ الحاج محمد معصوم بن سالم
للسماراني السفاطوني

حاشية على

شرح الآجرومية

للعلامة السيد أحمد بن السيد زيني دحلان

وبهامشها الشرح المذكور للسيد أحمد زيني دحلان



المكتبة العلمية

تَعْلَمُوا الْعَرَبِيَّةَ وَعَلِّمُوا النَّاسَ

(حديث شريف)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

حمدا لله الذي بتحميده ينال أرفع الدرجات ، وبتسبيحه وتمجيده وتعظيمه يدفع أنواع الدركات ، على نعمه التي لا تحصى بنص صريح وشواهد واضحات ، ومن جملة نعمه تعالى رفع أهل الاسلام وخفض أهل الكفر والبدع والضلالات ، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له شهادة فاز بالنعم العظمى قائلوها ، وارتوى بالشراب الحلى وارتوها ، وأشهد أن سيدنا محمدا عبده ورسوله المنزل عليه آيات وحجج ، قرآن عربي غير ذي عوج ، صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه ما ترنم شخص بكلام الديبج ، وأعرب الكلام لأعراب القرآن الفصيح .

أما بعد : فيقول العبد الفقير الفاني محمد معصوم بن سالم السمراني : طالما وقفت على شرح الآجرومية لشيخنا علامه الزمان فريد العصر والأوان ، ناشر شريعة ولد عدنان ، مولانا وسيدنا السيد أحمد بن السيد زيني دحلان ، أطال في عمره الرحمن ، وتمنيت أن أرتع في ذلك البستان ، إذ وجدته أعذب الشروح وأحلاها ، وأسهلها فهما وحفظا وأجلاها ، ثم تركته زمانا طويلا وصرفته في غيره صرفا جميلا ، لأنني غير متأهل لسلك ذلك الطريق ، إذ هو والله بحر عميق ، ثم إنه طلب مني بعض الاخوان ، فتح الله عليه وعلى فتوح أهل العرفان ، أن أخدمه وأبينه بعض بيان ، وأن أذيل كلام التثني بشواهد من ألفاظ القرآن ، وتفسرت في قول النبي صلى الله عليه وسلم « إدامات ابن آدم انقطع عمله إلا من ثلاث ، صدقة جارية أو علم ينتفع به أو ولد صالح يدعو له » فشددت حبال العزم وأنا ببلد الله الحرام ، وقضيت حجتى حجة الاسلام ، وصاحبت العزم إلى أن أرجعني الله إلى بلدي فبذلت في ذلك جهدي ، مستعينا بحول الله وقوته لاجحولي وقوتي .

ولنبداً قبل الشروع في المقصود ببعض مآثر الشارح أعاد الله علينا وعلى جميع المسلمين من بركاته وعلومه وأسراره . فأقول :

هو رضى الله عنه من آل البيت النبوى من الدين أذهب الله عنهم الرجس وطهرهم تطهيرا ، ومن الدين حرروا العلوم تحريرا وهو رضى الله عنه من العلماء العاملين الناصحين الباذل همته ونفسه وماله في تربية المريدين وتعليمهم ما ينفعهم من أمور الدنيا والدين حتى إنه بعد أن ظهر على طلبته بالمسجد الحرام آية النجابة : وحتم على تعليم الطلبة ينتقل إلى تعليم أهل البرارى والفقار من أرض الحجاز والشام واليمن وصار يذهب بنفسه إليهم ويتردد عليهم ويرسل إليهم من يعلمهم ما يحتاجون إليه من الأمر اللازم من الصلاة والصيام والزكاة والحج والقرآن حتى إنه انتهى الأمر إلى أن صار المعلمون ستين فقيها في كل قرية فقيه يؤذون ويقومون الصلاة ويصاون بالجماعة فانشر الله الحمد ببركته في تلك الجهات الدين ، وتاب على يديه كثير من أجلاف العرب المذنبين ، فله يحجزه عن الاسلام وأهله أفضل الجزاء . وله تأليف عديدة في كل العلوم مفيدة . منها السيرة النبوية . ومنها

التوحات الإسلامية . ومنها الفتح المبين في سيرة الخلفاء الراشدين ، وله حاشية على السمرقندي في علم البيان ، وحاشية على الإظهار في التجويد ، وشرح على ألفية ابن مالك في النحو ، وشرح على العقائد ، وله رسالة في علم الوضع وفي علم الجبر والمقابلة ، ورسالة في المبنيات ، ورسالة في وعيد تارك الصلاة ، ومتن صغير في علم البيان ، ورسالة في المقولات ، ورسالة في مباحث البسملة عظيمة ، وله تأليف عظيم في الرد على الوهابية ، وله رسالة في صيغ الصلوات على النبي صلى الله عليه وسلم ، ورسالة تتعلق بجاء زيد ، وله رسالة متعلقة برؤية الباري ، ورسالة متعلقة بقوله تعالى - ما أصابك من حسنة فمن الله - ، وله حاشية عظيمة على الزبد في الفقه كما نقلها عنه شيخنا العلامة المحقق السيد أبو بكر بن السيد محمد شطا في حاشيته على فتح المعين ولم تكتمل ، وله هذا الشرح على الآجرومية وقد ألفه وهو في الطائف عند مسجد سيدنا عبد الله ابن عباس رضي الله عنهما سنة إحدى وتسعين ومائتين بعد الألف من الهجرة النبوية كما في بعض نسخ الشيخ لأجل أهل القرى من العرب . ومن أراد أن يعرف مسأله فعليه بهذه الحاشية فإنها تشوق الخالان لاجتماع ثمار ذلك البستان وتنهل العطشان إذ مافيها إلا الجمع من أقوال العلماء المشار إليهم بالبنان والمعهودين بالجنان وجل مأخذ حاشية العلامة المحقق والخبر البحر المدقق أبي بكر الشنواني على شرح الشيخ خالد على الآجرومية ، وشرح العلامة الرضا الاسترأباذي على كافية ابن الحاجب ومغنى ابن هشام وغيرهم ، والله حسب من توكل ونعم الوكيل ولجميع أموري كفيل ، وهذا أوان الشروع في المقصود بعون الملك المعبود ، وبالله التوفيق لأقوم طريق ، ولما كانت التسمية مأمورا بها في كل أمر ذي بال بقوله صلى الله عليه وسلم « كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بسم الله الرحمن الرحيم فهو أقطع أو أتر أو أجزم » روايات وفي رواية بالحمد لله وفي رواية بذكر الله بدأ بها المؤلف رحمه الله تعالى رحمة واسعة بقوله :

[بسم الله الرحمن الرحيم]

(بسم الله الرحمن الرحيم) ولم يبدأ بها الشارح العلامة أبقاه الله بالسلامة لأنه اكتفى ببسملة المؤلف فيكون الشرح كالتابع للتمن ويصير يمتزج الشرح والتمن امتزاج الأرواح بالأشباح ، ثم الكلام على البسملة شهير لا يحتاج إلى تسطير ، وقد أفردته بالتأليف جم غفير ومنهم الشارح لكن لا بأس بذكر طرف منه تحصيلاً للبركة ، فنقول : الباء حرف جر إماماً وإماماً فالتأنيلاً بالزيادة قال إنه لا يتعلق بشيء فاسم مبتدأ مرفوع بالضم المقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد وخبر المبتدأ محذوف تقديره اسم الله مبدوء به ، ومن قال بالثاني وهو الأصلي قال إنه يحتاج إلى متعلق يتعلق به والمتعلق إما فعل وإما اسم وعلى كل إماماً وإماماً وعلى كل إما مقدم وإما مؤخر فالفعل العام أبتدىء والخاص أولف والاسم العام ابتدأ والخاص تأليف وأولها الفعل الخاص المؤخر أما الفعل فلأنه الأصل في العمل ولكثرة التصريح به منه - اقرأ باسم ربك - ولقلة المحذوف لأنه عليه كلتان الفعل والفاعل وها لفظ أولف ولفظ أنا مضمرة وعلى مقابلة ثلاث وهي المصدر والمضاف إليه والخبر لأن التقدير بسم الله تأليفي حاصل وأما الخاص فلأن الشارع في كل شيء يضمن ما كانت التسمية مبدأ له فالشارع في الأكل إذا قال بسم الله ينوي آكل وفي الشرب أشرب وفي الركوب أركب فلا جرم كان التقدير في التأليف أولف أولى وأما التأخير فلاهتمام باسمه تعالى وليكون اسمه مقدماً ولا يرد تقدم الباء ولفظ اسم عليه لأن الباء وسيلة لذكره على وجه يؤذن بالبند فهي من تمة ذكره على الوجه المطاوب ولنظ اسم دال على اسمه تعالى لأجنبي عنه بدليل - واذا ذكر اسم ربك - والمراد واذا ذكر ربك كاهو موجود في آية أخرى والله أعلم . وأيضا

في تقدير تأخير الفعل إفادة الحصر فان تقديم المعمول قد يفيد الحصر ، ويسمى عند علماء المعاني قصرا وقسموه على ثلاثة أقسام : قصر أفراد وقصر قلب وقصر تعيين ، فإذا قيل بسم الله أولف والمخاطب يعتقد اشتراك الحق سبحانه وغيره في كون البدء باسمه وباسم غيره يسمى القصر قصر أفراد لقطع الشركة التي اعتقدها المخاطب وإذا قيل ذلك والمخاطب يعتقد أن البدء يكون باسم غير الله لا باسمه يسمى القصر قصر قلب لقلبه ما عند المخاطب وإذا قيل ذلك والمخاطب يعتقد أن البدء يكون باسم الله أو باسم غيره على وجه التردد بلا تعيين يسمى القصر قصر تعيين فنصير الأفراد لقطع من يعتقد الشركة وقصر القلب لقطع من يعتقد العكس وقصر التعيين لتعيين المتردد وهذا الحصر يشمل هؤلاء ، والرحمن والرحيم بالجرّ فيهما نعتان للفظ الجلالة وبالرفع فيهما خبران لمبتدأ محذوف أي هو الرحمن الرحيم وبالنصب فيهما مفعولان لفعل محذوف أي أمدح الرحمن الرحيم فهذه ثلاثة أوجه وبجرّ الرحمن مع رفع الرحيم أونصبه و برفع الرحمن مع نصب الرحيم ونصب الرحمن مع رفع الرحيم وهذه أربعة أوجه ويمتنع رفع الرحمن أونصبه مع جرّ الرحيم لمنع القطع قبل الاتباع لأنه رجوع لشيء بعد الانصراف عنه ، وقد نظمت الأوجه ميمنا للجائز والممتنع فقلت :

وأوجه الرحمن والرحيم تكون تسعة لدى التقسيم
جرها الثابت في الكتاب وستة تسوغ في الاعراب
أي جرّ أول ونصب ما تلا ورفع كذا أو أنصب أولا
مع رفع تال ثم عكسه أي رفعهما نصبهما قد ثبتا
وجرّ ثان مع رفع أول أونصبه امنعنه فلتدع لي

[الكلام هو

وفي هذا القدر كفاية للمبتدئ وقد بسطت الكلام على هذا في شرح المطالب فانظر ثمة (قوله الكلام الخ) أل فيه للحقيقة لأن أل الداخلة على المعارف لها كما في المطول ويعضده تعريف المتن والشرح بقولهما بعده اللفظ قيل للعهد والمعهود كلام العرب فلم أن تفسير الوضع بالعربي يعضده والكلام هنا بفتح الكاف وأما بالضم فهو الأرض الصعبة وبالكسر هو الجرح وقال ابن يعيش يسمى كلاما لأنه يكلم القلب بمعنى يحرقه اه ومنه قول الشاعر :

جراحات السنان لها التثام ولا يلتام ما جرح اللسان

ومعناه بالفتح لغة القول وما كان مكتفيا بنفسه كما في القاموس والمراد بالقول ما يتكلم به قليلا كان أو كثيرا ، وبقوله وما كان مكتفيا بنفسه ما يفيد معنى وليس بلفظ وإطلاقه على المعنى الأول حقيقة عند اللغويين وعلى الثاني مجاز فعلى هذا إذا نطقت بزيد كان كلاما في اللغة حقيقة وإن كتبه فهو كلام مجازا قال الرضي الكلام موضوع لجنس ما يتكلم به سواء كان كلمة على حرف كواو العطف أو على أكثر أو كان أكثر من كلمة وسواء كان مهملأ أولا أما إطلاقه على المفردات فمكة ولك لمن تكلمه بكلمة كزيد أو كلمات غير مركبة تركيب الاعراب كز بد عمرو بكر هذا كلام غير مفيد وأما إطلاقه على المهمل فمكة فمكة تكلم فلان بكلام لا معنى له اه (قوله هو) ضمير فصل يفصل بين المبتدأ والخبر على الأصح لا محل له من الاعراب ويصح أن يكون مبتدأ ثانيا واللفظ خبره والجملة خبر للفظه الكلام هذا وقال في المعنى زعم البصريون أنه لا محل له من الاعراب ثم قال أكثرهم إنه حرف فلا إشكال وقال الخليل اسم وقال الكوفيون له محل ثم قال الكسائي محله بحسب ما بعده وقال الفراء بحسب ما قبله فمحله بين المبتدأ والخبر رفع وبين معمولي ظن نصب وبين معمولي كان رفع عند الفراء ونصب عند الكسائي وبين معمولي إن بالعكس ويشترط أن يكون بلفظ المرفوع وأن يطابق ما قبله فلا يجوز زيد

إياه الفاضل وكنت هو الفاضل ويشترط كون ما قبله أن يكون مبتدأ في الحال أو في الأصل وكونه معرفة اه
مفترقا في مواضع (قوله اللفظ) هو في الأصل مصدر من لفظت الشيء إذا طرحته ومنه لفظت الرمي
الدقيق إذا طرحته وهذا على القول بأن اللفظ مطلق الرمي أعم من أن يكون من الفهم أو غيره ويقال
أيضا أسكت التمرة ولفظت النواة قال الشيخ يسـ ولو بدون إدخالها الفهم كذا في الحواشي العصامية
على الجاهلي وقال في شرحه للعصامية إنه الرمي من الفهم لامطلقا كما يتوهم من لفظت الرمي الدقيق لأنه
مجاز صرح به في الأساس وكلام الشارح يعني ألفا كهـى موافق للأول لكن قوله يعني قول ألفا كهـى
ثم خص مراده في الاستعمال اللغوي لافي أصل اللغة لأن هذا المعنى يحتمل أنه حقيقة وأنه مجاز من
حيث خصوص الرمي كونه من الفهم أما من حيث كونه رميا فهو من أفراد الموضوع له اه ثم قال
في حواشي التصريح قال السعد في بعض كتبه واللفظ في أصل اللغة الرمي يقال لفظت الرمي الدقيق
ثم استعمل في الرمي من ألفم إلى أن قال وأما غيره فمنقول إليه من ذلك المعنى فهو فرعه وقال في
الثاني ثم استعمل ولم يقل وضع لاحتمال كونه حقيقة إلى آخر ما صر وقيل إنه جمع لفظة تأمل .

تنبيه : اختار اللفظ على القول مع أن القول جنس قريب لأن القول يطلق على الرأي والاعتقاد
كما نقول قال الشافعي كذا بمعنى اعتقده ورآه حقا انظر شرح ابن هشام على القطر (قوله أيضا اللفظ)
بمعنى المأفوظ كالحاق بمعنى الخلق في أنه مصدر بمعنى اسم المفعول إلا أن الأول حقيقة والثاني مجاز
مرسل من إطلاق اسم المتعلق بكسر اللام وهو الخلق الذي هو المصدر على المتعلق بفتحها وهو
الخلق الذي هو اسم المفعول كذا قالوا .

فائدة : قال الرازي اللفظ إما أن يكون مهما لا وهو معلوم أو مستعملا وهو على ثلاثة أقسام : أحدها
أن لا يدل شيء من أجزائه على شيء من المعاني ألبتة (١) وهذا هو اللفظ المفرد كقولنا فرس وجمل .
وثانيها أن لا يدل شيء من أجزائه على شيء أصلا حين هو جزؤه أما باعتبار آخر فانه يحصل لأجزائه
دلالة على المعاني كقولنا عبد الله فانا إذا اعتبرنا هذا المجموع اسم علم لم يحصل شيء من أجزائه دلالة
على شيء أصلا أما إذا جعلناه مضافا ومضافا إليه فانه يحصل لكل واحد من جزأيه دلالة على شيء آخر
وهذا القسم نسميه بالركب . وثالثها أن يحصل لكل واحد من جزأيه دلالة على مدلول آخر على جميع
الاعتبارات وهو كقولنا العالم حادث والسماء كرة وزيد منطلق وهذا نسميه بالمؤلف (قوله المركب)
مأخوذ من التركيب وهو لغة وضع شيء على شيء سواء كان بينهما مناسبة أو لا بخلاف التأليف فانه وضع
شيء بازاء شيء بينهما مناسبة فيبينهما العموم والخصوص المطلق فكل تأليف تركيب ولا عكس فالمفيد
الذي سيبينه الشارح لاحاجة إلى ذكر التركيب قبله لأنه يستلزمه . لا يقال القصد من التعريف شرح
الماهية ببيان أجزائها فلا يكفي دلالة الالتزام ولهذا قالوا إنها مجورة في التعريف . لأننا نقول أهل هذه
الفنون يتسامحون كثيرا في أمثال ذلك وإنما صرح بذلك لأنه لو لم يصرح بذلك يرد عليه الأعداد
المسرودة فانه مفيدة ولا تركيب فيها لالفاظا ولا تقديرا . واعلم أن التركيب كثيرة منها تركيب إسناد كقام
زيد وتركيب إضافة كغلام زيد وتركيب مزج كعالمك والمراد ههنا الأول كاسيائي (قوله المفيد) يستلزم
التركيب كالمركب وقول ابن طلحة إن نعم كلام مفيد مردود وإنما هي دليل على كلام محذوف بعدها اه
أمير . والافادة قيل بالفعل بناء على اشتراط تجدد الفائدة كما قاله ابن هشام في تعليقه على الأنفية والحق
أنه لا يشترط تجدد الفائدة وإلا لأدى إلى أن الكلام الواحد يسمى كلاما إذا خوطب به من لم يعرف
مدلوله وغير كلام إذا خوطب به من يعرف مدلوله وكلام الشيخ خالد مال إلى الاشتراط حيث جعل
السماء فوقنا والأرض تحتنا غير كلام وفي بعض الحواشي أنه استثنى بعضهم من غير المفيد المحال

اللفظ المركب المفيد

(١) قوله المعاني ألبتة
أي بخلاف القسم
الثاني فانه وإن لم يدل
عليها لكن بالنظر
إلى أجزائه يفيسده
كاسيائي اه تقرير

نحو حمات الجبل فانه كلام نص عليه سيبويه ومال إليه أبو حيان ونقل ذلك من النسكت .
 فائدة : قال الرازي المسموع المفيد ينقسم إلى أربعة أقسام : لأنه إما أن يكون اللفظ مؤلفا والمعنى مؤلفا
 كقولنا الانسان حيوان و غلام زيد وإما أن يكون المسموع مفردا والمعنى مفردا وهو كقولنا الوحدة
 والنقطة بل قولنا الله سبحانه وتعالى وإما أن يكون اللفظ مفردا والمعنى مؤلفا كقولنا إنسان فان اللفظ
 مفرد والمعنى ماهية مركبة من أمور كثيرة وإما أن يكون اللفظ مركبا والمعنى مفردا وهو محال ه . أقول
 لو مثل بقولنا نصف الاثنين لم يبعد لأن لفظه مركب والمعنى واحد وينظر من جهة التأليف فانه غير مراد
 عنده والله أعلم (قوله بالوضع) معناه لغة الولادة يقال وضعت هند إذا ولدت و يطلق على الاسقاط تقول
 وضعت الدين عن فلان أى أسقطته عنه و يطلق على الخط ومنه وضعت الدين بمعنى حطت عنه (قوله
 أيضا بالوضع) الظاهر أن مراده الوضع العربى الذى هو قيد لا بد منه في تعريف الكلام كقوله الشاطبي
 وغيره ليخرج كلام الأعاجم لا القصد لأنه أدرجه في الافادة كما سيأتى لكن لوجه لزيادته في بيان
 انطباق التعريف على المثال مع تركه في نفس التعريف فكان الأولى زيادته في التعريف أيضا ثم حمل
 الوضع على الوضع العربى مبنى على أن المركبات موضوعة وهو الصحيح لكن وضعها نوعي فهو المراد في
 التعريف اه صبان وسيأتى أنى أبين ذلك بمزيد بسط إن شاء الله تعالى (قوله يعنى الخ) في المصباح عنيته
 عنيا من باب رعى قصده واعتنيت بأمره اهتممت واختلفت وعنيت به أعنى من باب رعى أيضا عناية
 كذلك اه والمراد ههنا الأول أى يقصد المصنف (قوله أن الكلام) بفتح همزة أن وهى وما بعدها من
 اسمها وخبرها في محل نصب مفعول يعنى وأ كذا الشارح العلامة مخالفا لمادة المتن (قوله عند النحويين) في
 المصباح عند ظرف مكان ويكون ظرف زمان إذا أضيف إلى الزمان نحو عند الصبح وعند طواع الشمس
 ويدخل عليه من حروف الجر من لا غير تقول جئت من عنده وكسر العين هو اللغة الفصحى وتكلم
 بها أهل الفصاحة وحكى الفصح والضم إلى أن قال وتكون بمعنى الحكم فتقول هذا عندى أفضل من
 هذا أى في حكمى اه والمعنى الأخير هو المراد ههنا (قوله عند النحويين) جمع نحوى نسبة للنحو ومعناه
 كما في تهذيب ابن يعيش يكون خمسة وهى نحو بمعنى القصد في مثل قولهم نحوت البيت الحرام أى قصده
 ونحو بمعنى دون في مثل قولك سرت فرسخا ونحوه أى أودونه ونحو بمعنى مثل في العبارات في مثل قولهم
 الاسم ما دخله ألف واللام نحو الرجل والعلام وما شا كل ذلك ونحو بمعنى عند نحو قولك زيد نحو عمرو
 أى عنده ونحو وهو هذا العلم المشار إليه الذى اختص بتسميته هذا الفن دون سائر الفنون انتهى .
 وفي الأشموني وغيره ما يخالف ذلك في بعض التقريرات . قال الشيخ أبو الحسن طاهر بن أحمد بن باب شاذ
 النحوى رحمه الله تعالى : النحو علم مستنبط بالقياس والاستقراء من كلام الله عز وجل والكلام الفصيح
 والغرض به معرفة صواب الكلام من خطئه وفهم معانى كتاب الله تعالى وفوائده فالعلم واضح
 والاستنباط هو الاستخراج والقياس حمل الشيء على الشيء لضرب من الشبه والاستقراء هو تتبع
 وعنى به تتبع النصوص من الكتاب والسنة وديوان العرب وهو شعرهم ويقال إن هذا الحد ناقص
 والله تعالى أعلم انتهى فانظره إذ لم يصرح به أحد فيما رأينا غيره والله تعالى أعلم . ثم اعلم أنارأينا في
 تلفيق ابن هطيل كلاما مانصه قوله والغرض معرفة الصواب الخ مثال الأول أن القائل إذا قال إن
 زيد قائم فهذا صوابه ولو قال إن زيد قائم بالعكس أو إن زيد قائم برفعهما أو إن زيد قائم بجرهما أو
 غير ذلك لكان كله خطأ لخروجه عن كلام العرب ومثال الثانى قوله تعالى يا أيها الذين آمنوا إذا قمتم
 إلى الصلاة فاغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق وامسحوا برءوسكم وأرجلكم إلى الكعبين - من قرأ
 وأرجلكم بالنصب فقد عطفه على الوجوه والأيدى فيجب الغسل ومن قرأ وأرجلكم بالجر فقد عطفه على

بالوضع [يعنى أن الكلام
 عند النحويين هو
 اللفظ إلى آخره

الرءوس فيجب المسح وذلك لأن حكم المعطوف حكم المعطوف عليه اهـ (قوله فاللفظ) هذه الفاء تسمى فاء الفصيحة بإضافة فاء إلى الفصيحة من إضافة الموصوف لصفة وفصيحة فعيلة بمعنى فاعلة : أى مفصيحة بمعنى مبينة لأنها أفصح عن شرط مقدر والتقدير هنا إذا أردت بيان كل واحد من الأمور الثلاثة التى هى مبنى الكلام فأقول لك اللفظ الخ أى ما أفصح عن مقدر أعم من أن يكون شرطاً أو غيره نحو : وإذا استسقى موسى لقومه فقلنا اضرب بعصاك الحجر فانفجرت : أى فضرب فانفجرت ويصح أن تقول الفاء الفصيحة بالتركيب التوصيفى والمعنى واحد اهـ من بعض الحواشى (قوله أيضاً فاللفظ) أل للعهد اللكرى وهو ما قاله المؤلف وهو من القاعدة المشهورة وهى أنك إذا ذكرت شيئاً سواء كان مع ال أولاً ثم ذكرته ثانياً مع ال فالثانى هو عين الأول أو بغير ال فالثانى غير الأول فالجموع أربعة من ضرب اثنين فى مثله وهذا مثله قام رجل ورأيت الرجل قاعدا وقام الرجل ورأيت الرجل قاعدا وقام رجل ورأيت رجلاً قاعدا وقام الرجل ورأيت رجلاً قاعدا . قال العلامة جلال الدين السيوطى رحمه الله تعالى :

ثم من القواعد المشتهرة إذا أتت نكرة مكررة
تغيرا وأن يعرف ثانياً توافقاً كذا المعروفان

فاللفظ هو الصوت

(قوله فاللفظ هو الصوت) قال الرازى وأقول أظن أن إطلاق اللفظ على هذه الأصوات والحروف على سبيل المجاز وذلك لأنها إنما تحدث عند إخراج النفس من داخل الصدر إلى الخارج فان الانسان عند إخراج النفس من داخل الصدر إلى الخارج يحبس النفس فى الحجابى المعينة ثم يزيل ذلك الحبس فتتولد تلك الحروف فى آخر زمان حبس النفس وأول زمان إطلاقه . والحاصل أن اللفظ هو الرى وهذا المعنى حاصل هذه الأصوات والحروف من وجهين : الأول أن الانسان يرمى ذلك النفس من داخل الصدر إلى خارجه ويلفظه وذلك هو الإخراج واللفظ سبب لحدوث هذه الكلمات فأطلق اسم اللفظ على هذه الكلمات لهذا السبب . والثانى أن تولد الحروف لما كانت بسبب لفظ ذلك الهواء من الداخل إلى الخارج صار ذلك تشبيهاً بما أن الانسان يلفظ ذلك الحروف ويرمى بها من الداخل إلى الخارج والمثابة إحدى أسباب المجاز اهـ (قوله هو الصوت الخ) فيه نظرفان العبارة لانشمل الضمائر المستترة فانها ألفاظ بالقوة . ألا ترى أنها مستحضرة عند النطق بما يلابسها من العوامل استحضاراً لاختفاء فيه ولا تكون صوتاً كما علمت ويمكن أن يجاب بأن المراد بالصوت مطلقه وهو ما يشمل الصوت المصوت بالفعل والصوت المصوت بالقوة فعلم أن لماهية اللفظ أفراداً محقة وأفراداً مقدرة قال الودانى واستعماله فى كل منهما حقيقة لأنه فى المقدر مجاز اهـ ومن التحقيق المحذوف على مقاله البعض لتيسر النطق به صراحة وكذا كلامه تعالى اللفظى قبل التلفظ به لا كلامه القديم على قول جمهور أهل السنة من أنه ليس بحرف ولا صوت فالتحقيق إما منطوق به بالفعل أو بالقوة والتقديرى ما لا يمكن النطق به فان الضمير المستتر كما قاله الرضى لم يوضع له لفظ حق ينطق به قال وإما عبراً عنه باستعارة لفظة المنفصل للتدريج صبان وفيه مخالفة بين مناقشتى التى أجبتنا عنه مع قوله فانظر ذلك ولا تسكن من القاصرى الهمم (قوله أيضاً هو الصوت) إن قيل الصوت فعل الصائت لأنه مصدر صات يصوت وهو ليس بلفظ بل اللفظ هو الكيفية الحاصلة من المصدر . أجيب بأن الصوت يستعمل كما أفاده التعريف الممار بمعنى المصدر المذكور وبمعنى اسم الفاعل الذى هو الكيفية الحاصلة من المصدر وهو المراد هنا وعبارة الشيخ خالد فى شرح الأزهرية والصوت عرض يقوم بمحلى يخرج من داخل الرئة إلى خارجها مع النفس بفتح الفاء مستطيلاً ممتداً متملاً بمخرج من مخرج حروف الحلق واللسان والشفتين والمخرج محل خروج الحرف وهى سبعة عشر كما قاله الجودون وفى الجزرية :

مخرج الحروف سبعة عشر على الذي يختاره من اختبر
 لكن المجموع أربعة : الهواء والحلق واللسان والشفة كما في الجزرية حيث قال مؤلفها :
 فألف الجوف وأختاها وهي حروف مد للهواء تنهى

فما قاله الشيخ خالد في شرح الأزهرية كـ بعض أهل الصرف قصور (قوله المشتمل) اعترض بنحو
 واول العطف فانها تسمى لفظا ولا يقال إن الصوت مشتمل على هذا الحرف لأن الشيء لا يشتمل على نفسه
 فالأحسن في التعريف أن يقال الصوت المشتمل على تقطيع . وأجيب عنه بأن الصوت فيه جهة
 عموم وهو كونه صوتا أعم من أن يكون لفظا أولا كافي أصوات الغفل وهو الساذج وجهة خصوص
 وهو كونه لفظا فالصوت مشتمل من جهة عمومه ومشتمل عليه من جهة خصوصه وهو من قبيل
 اشتال العام على الخاص بمعنى تحققه فيه (قوله الهجائية) نسبة إلى الهجاء وهو تقطيع الكلمة لبيان
 الحروف التي تركبت فيها بذكر أسماء تلك الحروف التي هي حروف اب ت ث وهي بديهية تعرف من
 احتياج إلى معرفة معنى اللفظ والكلمة فاندفع ما قيل الحرف كذا والكلمة لفظة كذا فيلزم
 ذكر اللفظ في تعريف اللفظ وهو باطل كما أفاده يس (قوله كزيد) أي كلفظة زيد : أي إذا انطقت به
 فموافق قوله فانه صوت إذ لو كتب صورة زيد ولم ينطق به لايسمى صوتا (قوله فانه) أي لفظة زيد
 إذا انطقت به صوت كما مر (قوله اشتمل) فيه ما مر فانه لو قيل إن لفظ زيد اشتمل على الزاي والياء والدال
 لامتني له فانظر المراد هناك (قوله على الزاي الخ) لو قال على زه يه ده كان أوضح . ويمكن أن يجاب بأن
 المراد مسماها وهي ما ذكرناه (قوله فان لم يشتمل الخ) محترز قوله السابق في التعريف هو الصوت المشتمل
 الخ فأخرج بما في التعريف ما لم يشتمل على بعض الحروف الهجائية (قوله كصوت الطبل) تمثيل لما لم
 يشتمل على بعض الحروف الهجائية : أي مثال ما لم يشتمل على البعض المذكور صوت الطبل فانه
 لا يشتمل على البعض المذكور ودخل في السكاف المفيدة للتمثيل أصوات الحيوانات والمزامير والطبل
 معروف جمعه طبول مثل فلس وفلوس وجاء أطيال أيضا مثل أفران كافي المصباح (قوله فلا يسمى لفظا)
 جواب إذا الناصب لها لأنها خاضعة لشرطها منصوبة بجوابها كما سيأتي إن شاء الله تعالى أي بل يسمى
 صوتا كما فهمه كلامه : أي لأن الصوت كل ما يسمع لسكن يقال لغير صوت الانسان صوت الطيور وصوت
 الطبول وصوت المزامير وانظر لوتكم الطائر أي صوت بصوت اشتمل على بعض الحروف الهجائية
 كما حكى الميمري في حياة الحيوان في مادة الدرة عن علي الحريري أنه رأى درة تقرأ سورة يس وعن
 محمد بن محمد النصيبى كان غراب يقرأ سورة السجدة فإذا جاء إلى محل السجدة سجد ويقول سجد لك
 سوادى واطمأن بك فوادي فهل هو كلام أولا فانظر ذلك (قوله فخرج الخ) شروع من الشارح في بيان
 محترزات حد الكلام ولأن الشارح العلامة أبقاه الله بالسلامة بين فيما تقدم حد اللفظ
 وبيان محترزات ذلك الحد فلا يشتهب ذلك الأمر (قوله ما كان مفيدا) ماموصولة فاعل خرج بمعنى
 الذي أو نسكرة موصوفة بمعنى شيء أي فخرج باللفظ الذي كان مفيدا على الأول أو شيء كان مفيدا على
 الثانى والأولى للشارح أن يقول ما كان مفيدا مركبا بالوضع ليسكون أخرج غير اللفظ فقط وإن كان
 ينظر في جهة الوضعية إذ يمكن أن يكون ما ذكره الشارح من الوضع بمعنى أن الصانع وضعه دلالة على أمر
 مخصوص تأمل (قوله ولم يكن لفظا) أي سواء كان صوتا أو غيره على وفاق ما تقدم في حد اللفظ ولا يقدر
 ذلك في تمثيل الشارح الغير الشامل للصوت الذي لم يشتمل على بعض الحروف الهجائية إذ في السكاف
 أفراد أخر غير مستقصاة كما لا يخفى على كل عاقل (قوله كالإشارة) أي وإن كان يسمى كلاما عند الفقهاء
 حيث يصح البيع بها ويحتمل إذا حلف أنه لا يتكلم فتكلم بالإشارة حال كونه أخرس حال الحلف والتكلم

المشتمل على بعض
 الحروف الهجائية
 كزيد فانه صوت
 اشتمل على الزاي
 والياء والدال فان لم
 يشتمل على بعض
 الحروف كصوت الطبل
 فلا يسمى لفظا فخرج
 بالانظر ما كان مفيدا
 ولم يكن لفظا كالإشارة

فان كان أخرس حال التكلم فقط فلاحث كما يننا في الذخيرة (قوله والكتابة) أي بأن كتبت لشخص قام زيد فان المكتوب إليه فهم من الكتاب قيام زيد الذي هو فائدة الخبر وفهم أيضا أن الكاتب يعلم قيام زيد الذي هو لازم الخبر كما هو مقرر في علم المعاني فلا يسمى ذلك كلاما عند النحاة (قوله والعقد) اصطلاح عليها القوم في إفادة أعداد مخصوصة بالأيدي بجميع أنواعها أي فانها وإن أفادت إلا أنها غير صوت أي غير لفظ فلا تسمى كلاما عند النحاة وكذا صوت الطيور الغير المشتمل على بعض الحروف الهجائية ولم يبين الشارح فيما هنا لعلنا في حد اللفظ (قوله والنصب) هي بضم النون والصاد وقد تسكن وقد تفتح النون وتسكن الصاد وأما ضم النون مع فتح الصاد فلا أعرفه قاله شارح المارونية قاله عبد المعطي المالكي في حاشيته على شرح الشيخ خالد على الأجرومية وهي مثل المحراب للقبلة والخشبة التي توضع على أبواب المساجد وتخلع النعال عند الوصول إليها والستارة التي على أبواب الحمامات ليفهم أن فيها نساء ونحو ذلك من الأشياء المعروفة والأفادة إنما يعرفها أهل البلد التي اعتادوا وضعها وتواطئوا على فهمها فانها مختلفة على حسب أحوالهم واختراعاتهم (قوله عند النحاة) جمع ناه جمع تكسير أصله نحوه بضم النون وفتح الحاء والواو قلبت الواو ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار نحاة قال ابن مالك :

في نحو رام ذو اطراد فعله وشاع نحو كامل وكله

والمراد أهل النحو المتقدم ذكرهم في أول الكتاب (قوله والمركب متركب من كلمتين) أي هو أقله ومثل الشارح فيما سيأتي ذلك بقوله قام زيد وزيد قائم ولم يمثّل بمتركب من أكثر من كلمتين وذلك نحو ضرب زيد عمرا وإن قام زيد قام عمرو (قوله فأكثر) الفاء عاطفة وأكثر معطوف على قوله من كلمتين مجرور وعلامة جره فتحة ظاهرة في آخره لأنه اسم لا ينصرف والمانع له من الصرف الوصفية ووزن الفعل (قوله كقام زيد) مراد لفظه مجرور بالكاف وعلامة جره كسرة مقدرة على آخره للحكاية (قوله وزيد قائم) هذا يصح جعله مثالا لأكثر من كلمتين لأن فيه ثلاث كلمات وهو لفظه زيد ولفظة قائم والضمير المستتر في قائم العائد للمبتدأ لكن جعله مثالا لما فيه كلمتين أولى لأن الضمير المستتر في الوصف لما لم يبرز بكل حال أي حال الافراد وحال التثنية وحال الجمع صار كأنه كلمة واحدة بخلاف الضمير المستتر في الفعل . فان قيل يرد على قولك منع نحو زيد قائم أبواه كما يمنع قاما الزيدان ولا يمنع قامت هندا . أجب بأن الوصف لما كان شديد التشبه بالمضارع حيث أعطى المضارع الوصف معنى الاستقبال وأعطى اسم الفاعل الفعل المضارع الإعراب صار يمنع في الوصف ما يمنع في المضارع والله أعلم ولعلنا زيد في باب الفاعل إن شاء الله تعالى (قوله والمثال الأول) أي وهو قوله قام زيد (قوله وكل فاعل مرفوع) هذه القضية كل يصح استثناءؤه وهو نصب الفاعل في قولك خرق الثوب المسمار فان الثوب هو المخروق وهو مفعول والمسمار هو الخارق وهو فاعل منصوب ويصح أن تكون هذه القضية كلية فلا يصح الإخراج عنه . وجواب ما أوردناه يأتي في باب الفاعل إن شاء الله تعالى (قوله والمثال الثاني) أي وهو قوله زيد قائم (قوله وكل مبتدأ مرفوع) هذه القضية كلية لا محالة وإن وجد المبتدأ مجرورا في رب رجل كريم لقيته فليست فطين (قوله مرفوع بالابتداء) هذا أرجح الأقوال الآتية في باب المبتدأ والخبر إن شاء الله تعالى (قوله وخرج بالمركب) شروع لإخراج القيد الثاني من حدود الكلام (قوله المفرد) فاعل خرج (قوله كزيد) أي إذا انطقت به وقد يقال إن هذا إنما لم يسم كلاما لأنه غير مفيد ولو أخرج به الأعداد المسرودة لكان أولى كما تقدم الكلام عليه في قول المتن المركب فلا تغفل (قوله فلا يقال له كلام الخ) أي لأنه غير مركب وغير مفيد كما تقدم الكلام فيه (قوله والمفيد ما أفاد فائدة الخ) منه المعلوم للمخاطب خلافا لما نقل عن سيبويه وجرى عليه قوم منهم الشيخ خالد في كتبه كالآشموخي والفاكهني فنحو السماء فوقنا غير كلام عندهم وفي سـ

والكتابة والعقد
والنصب فلا تسمى
كلاما عند النحاة .
والمركب متركب من
كلمتين فأكثر كقام
زيد وزيد قائم .
والمثال الأول فاعل
مرفوع . والمثال الثاني
مبتدأ وخبر وكل مبتدأ
مرفوع بالابتداء وكل
خبر مرفوع بالمبتدأ
وخرج بالمركب المفرد
كزيد فلا يقال له كلام
أيضا عند النحاة .
والمفيد ما أفاد

على التصريح بكلام وهو قوله قضية جعله يعنى المعلوم للمخاطب غير مفيد أنه غير كلام وصحح أبو حيان أنه كلام ومبنى الخلاف أنه هل تشترط الفائدة الجديدة بأن يفيد المخاطب ما يجهله أو تسكنى الفائدة الوضعية بأن يحسن السكوت بالمعنى السابق ولو فيما لا يجهله أحد وقال الأصفهاني مثل هذا كلام لأنه خبر وكل خبر كلام فان قلت إنما يكون خبراً إذا أفاد السامع وهذا ليس كذلك . أحيب بأن المراد بالمفيد أن يكون بحيث يفهم منه معنى يصح السكوت عليه وإن كان حاصله عند السامع ولئن سلم اشتراطه عدم حصوله عنده لسن في ظن المتكلم لافي نفس الأمر . فان قلت لا يتصور ذلك في ظن المتكلم وهو من الأمور المعومة لكل أحد . قلت لا يلزم أن يكون المدرك منتقشاً دائماً فيجوز أن يظن المتكلم بذلك حين الكلام عدم حصوله عند السامع فيخبر به وأيضاً مثل هذه الضرورات عائد إلى المحسوس باحدى الحواس الخمس فيفيد بالنسبة إلى فاقد ذلك الحس الذى يدرك به هذا النوع من المحسوسات فيكون كلاماً وليس من شرط الكلام أن يكون مفيداً عند كل أحد . أقول قوله وأيضاً مثل هذه الضرورات الخ هل تجرى في مثل الجزء أقل من الكل لأنه غير عائد إلى ما ذكره . قال أبو حيان ومحل الخلاف ما إذا ابتدئ به فيصح أن يقال زيد قائم كما أن النار حارة انتهى بحروفه . وأقول الذى أعتقد أن المفيد لا يشترط فيه الفائدة الجديدة في كل حال لأنه يلزم أن يكون التركيب كلاماً من وجه وغير كلام من وجه آخر إذا خوطب به من لا يخفى عليه ذلك ومن خفى كما بينا ذلك عند قول المتن المفيد على أن المراد بالافادة في باب المبتدأ ذلك فيصح الابتداء بكل معرفة مطلقاً فافهم (قوله فائدة) أى تامة لاخراج نحو غلام زيد فان فيه فائدة أى فائدة لسن غير تام فلا يسمى كلاماً أيضاً (قوله يحسن السكوت) معنى حسن السكوت بحيث لا ينتظر السامع شيئاً آخر انتظارا تاماً كما لو ح به كلام الشارح الآتى (قوله من المتكلم والسامع عليها) هذا أحد الأقوال الثلاثة ثانيها أنه من المتكلم فقط وعليه جرى الشيخ خالد والثالث من السامع ولم أر من قال به فانظر الكتب التى تصرح بذلك فمن قال بالثانى قال لأن السكوت خلاف التكلم فكما أن التكلم صفة المتكلم يكون السكوت صفة له أيضاً قيل إن الخلاف لفظى فحسن السكوت أى سكوت المتكلم يلزم سكوت السامع وبالعكس . ومعنى حسن السكوت أن لا يصير السامع منتظراً لشيء آخر كما سيأتى في قول الشارح (قوله عليها) أى على تلك الفائدة (قوله أفاد فائدة) أى تامة كما وصفه بقوله يحسن السكوت (قوله وهى) أى تلك الافادة الاخبار بقيام زيد أى في كل من المثالين أى بمطلق قيام زيد فان في كل منهما إسناد القيام إلى زيد ولا ينتظر ههنا إلى قوة القضية الاسمية بالنسبة للقضية الفعلية لأن البحث عنها لا يناسب ههنا بل في علم المعانى فلذا جمع قوله وهى الأخبار في المثالين فليتنظرن (قوله الاخبار) بكسر الهمزة مصدر أخبر خبر هى وأنت المبتدأ نظرا إلى المرجع ولو ذكره فقال وهو الاخبار مرعاة للخبر المذكور لكان حسناً أيضاً شائناً (قوله إذا سمع ذلك) أى سمع قول القائل قام زيد أو زيد قائم (قوله لا ينتظر شيئاً آخر) أى إن السامع إذا سمع القائل يقول قام زيد أو زيد قائم فافهم فائدة الخبر وهو قيام زيد ولا ينتظر شيئاً آخر فافهم ذلك (قوله أيضاً لا ينتظر شيئاً آخر) أى انتظارا تاماً كالانتظار الذى يبقى مع المسند كقيام بدون المسند إليه كزيد ومع المسند إليه كزيد بدون المسند كقيام وتقييد الانتظار بالتام لا يدخل مجرد الفعل مع الفاعل في الفعل المتعدي فانه كلام مع أنه يبقى انتظار المفعول به وفيه وغيرها من الفضلات مطلقاً أى سواء كان الفعل متعدياً أم لازماً لسن هذا الانتظار أقل من الانتظارات المذكورة . فان قيل تعقل الفعل المتعدي موقوف على المفعول به كما صرح به ابن الحاجب في الكافية ومن تبعه فسلم يذكروا المفعول به لم يفهم معنى المسند فيبقى الانتظار التام فلا بد وأن يعتد غير كلام بدونه . فالجواب أنه إن سلم فالمراد الانتظار التام بعد فهم ما ذكره في المسند إليه بدون المسند فالانتظار لفهم المعنى لا يضر كما إذا تكلم

فائدة يحسن السكوت
من المتكلم والسامع
عليها كقيام زيد وزيد
قائم فان كلامهما أفاد
فائدة يحسن السكوت
عليها من المتكلم
والسامع وهى الاخبار
بقيام زيد فان السامع
إذا سمع ذلك لا ينتظر
شيئاً آخر

بكلام لا يفهم المخاطب معناه والحق في الجواب أن تعقل المتعدي إنما يتوقف على تعقل شيء ما وهو معلوم لكل شخص فلا ينتظر أن يذكركه المتكلم أصلا وإنما ينتظره لأجل الربط وبيان حال الواقع وبذلك الفاعل قد علم في الجملة وحصل الربط فلا يبقى انتظار تام . لا يقال لو ذكر المفعول لعلم منه حال الواقع ويحصل الارتباط أيضا فلا يحتاج إلى الفاعل ولا ينتظر أيضا فيصير الفعل مع المفعول كلاما تاما . لأننا نقول الاحتياج إلى ذكر خصوص الفاعل لأجل أن بناء الفعل المبني للفاعل كالأصل في الافادة حتى لو بني الفعل للمفعول لكفى المفعول فقط على أن الفاعل أكثر من المفعول به فإن الفاعل له كل فعل لازما أو متعديا والمفعول به لا يكون له إلا الفعل المتعدي فافهم واحفظ ذلك فإنه مهم جدا (قوله يتوقف عليه تمام الكلام) فيه ما قدمناه فلا تغفل (قوله ويحسن سكوت المتكلم) أي الذي هو المقصود الأعظم وفيه نظر على أنه يمكن أن يكون الكلام بخذف العطف أي والسامع كما يعلم مما جرى فيما مر (قوله وخرج بالمفيد) شروع لاخراج القيد الثالث من حدود الكلام (قوله المركب غير المفيد) بنصب غير حال لأن غير بمعنى مغاير وهو لا يتعرف بالإضافة قال ابن مالك :

وإن يشابه المضاف يفعل وصفا فعن تنكيره لا يعزل

ويجوز أن يقرأ بالرفع نعتا للمركب وجعل مغاير بمعنى الماضي وهو يتعرف بالإضافة وإذا أردت تحقيق المقام فانظر ماسياتي في المعرفة والنسكرة إن شاء الله تعالى (قوله من غير إسناد شيء إليه) أما إذا أسند إليه فعل أو وصف بأن يقال جاء غلام زيد أو أسند إلى شيء بأن قيل هذا غلام زيد فهو كلام وكذا إذا نون الاسمان وجعل غلام خبرا وزيد مبتدأ مؤخر (قوله وإن قام زيد) أي فيسمى كل ما ولم يذكركه المؤلف وكذا لم يذكركم الكلمة اتكالا على الشروح والحواشي ولأن المقصود هو الكلام وأما الكلمة فهي جزء وإذا كملت ثلاث فهو كلام وفيه يلغز فيقال لنا كلام إن نقص زاد وإن زاد نقص أي إن زاد لفظه نقص معناه وإن نقص لفظه زاد معناه ونظمت ذلك فقلت :

ياقارئ النحو ما إن زيد ذا نقصا وإن أردت كماله فنقص أجب

وقات مجيبا :

جوابه إن أردت ناقص وترد فكمال يا أخى اجتهد وبجاهد تصب

(قوله فإن تمام الفائدة الخ) قد تفيد هذه العبارة أن قوله إن قام زيد يفيد أي فائدة لكن لا تتم كما هو ظاهر (قوله على ذكر جواب الشرط) أي فإذا ذكر الجواب صار كلاما تاما (قوله كل من المثالين) أي في قوله غلام زيد وإن قام زيد (قوله وقوله) مبتدأ وجملة فسرهم بعضهم من الفعل والمفعول والفاعل خبره وقوله بالوضع موضعه نصب مقول القول (قوله فسرهم بعضهم بالقصد) أي كإن عصفور ومن شرط القصد ابن مالك في التسهيل وابن هشام في المغنى والشذور وتبعه الشيخ خاله في متن الأزهرية زاد في التسهيل لداته فخرج جملة الخبر نحو زيد قام أبوه فإن قام أبوه وإن كانت في ذاتها تفيد لكنها غير مقصودة بالافادة لأن القصد الاخبار بأن زيدا قام أبوه لا بأن أباه قام وإن تلامزا لأن المبحث المعلوم في الأول زيد وفي الثاني الأب وكذا خرج جملة الصلة نحو جاء الذي قام أبوه فإن القصد الاخبار بمجيء من علمت قيام أبيه لا الاخبار بأن أباه قام كما خرجت جملة الشرط بقوله مفيد إذ هي وحدها غير مفيدة وكذا جملة القسم . بقي أنه هل الكلام مجموع الشرط والجواب والقسم وجوابه أو الكلام إنما هو الجواب والشرط إنما ذكر للتقيد والقسم للتأكيد . اختار السيد في القسم الثاني واختار أن جملة الشرط والجواب هي الكلام لأن الفائدة المقصودة وهي تعاقب هذا على هذا إنما تؤخذ منهما أه أمير على الشذور (قوله فخرج غير المقصود) أي بالذات ليكون موافقا على ما قاله ابن مالك المتقدم فنحو

يتوقف عليه تمام الكلام ويحسن أيضا سكوت المتكلم وخرج بالمفيد المركب غير المفيد نحو غلام زيد من غير إسناد شيء إليه وإن قام زيد فإن تمام الفائدة فيه يتوقف على ذكر جواب الشرط فلا يسمى كل من المثالين كلاما عند النجاة . وقوله بالوضع فسرهم بعضهم بالقصد فخرج غير المقصود

قام أبوه غير كلام فليتمأمل (قوله ككلام النائم والساهي) تبع فيه الشيخ خالد في التعريف المفهوم من 'الخراج' فانه قال في متن الأزهرية وشرحها القصد الارادة وهي أن يقصد التكلم إفادة السامع أي سامع كان فخرج بذلك كلام النائم والساهي ونحوهما وذهب ابن الضائع بمعجزة ثم مهجلة شيخ أبي حيان صاحب البحر والنهر إلى أن القصد لا يشترط فانه مستفاد من حصول الفائدة لأن قول النائم قام زيد مثلاً لا يستفاد منه شيء والمتأخرون على خلاف ذلك منهم الجزولي في مقدمته وابن مالك في تسهيله وابن عصفور في مقربه اهـ (قوله فلا يسمى كلاماً عند النحاة) مثله كلام من سبق لسانه حيث لا قصد فيه (قوله وبعضهم فسره بالوضع العربي) أي كابن الضائع قال الشيخ خالد في شرح المتن وهذا الخلاف له التفات إلى الخلاف في أن دلالة الكلام هل هي وضعية أم عقلية ثم قال الأصح الثاني فان من عرف مسمى زيد مثلاً وعرف مسمى قائم وسمع زيد قائم بأعرابه المخصوص فهم بالضرورة معنى هذا الكلام اهـ أي إذا كان دلالة الكلام وضعية يكون المراد بالوضع الوضع العربي أو عقلية فيكون المراد منه القصد . أقول الراجع أن المركبات موضوعها بالوضع النوعي كالحجرات بخلاف المفردات فانها بالوضع الشخصي . والفرق بينهما أن الواضع إن وضع ألفاظاً معينة لمعان مخصوصة كالقراء للحيض والطهرفيه ووضع شخصي لتعلقه بالشخص أي بفرد مشخص من الألفاظ وإن وضع قانوناً كلياً كأن يقول وضعت جملة الفعل والفاعل لنسبة الأول للثاني أو متى اجتمع المضاف والمضاف إليه قدم الأول على الثاني فهو وضع نوعي لتعلقه بالنوع وبه أخرج الشيخ خالد ما أفاد بالعقل كاللفظ المفيد لحياة المتكلم من وراء جدار أي فانه لا يسمى كلاماً بالنسبة إلى هذه الافادة وإن سمي كلاماً بالنسبة لافادة المعنى الذي يرقته الوضع ومن العجب أن الشيخ خالد مع جلالة قال في شرح الأزهرية ولا أي لا يحتاج إلى ذكر الوضع لأن الصحيح اختصاصه بالمفردات والكلام خاص بالمركبات ودلالاتها غير وضعية على الأصح مع إخرجه ما ذكر فيفيد في الأول أن المراد بالوضع النوعي وههنا الشخصي وشارحن العلامة أبقاه الله بالسلامة أطلق الوضع العربي فليحمل على ما ذكرناه لسكن المراد أن الوضع على قول شارحن لغة العرب أي لأنه المقصود فليتمأمل (قوله فخرج كلام العجم) أي خرج بقيد الوضع العربي كلام العجم وهو بالضم بالتحريك خلاف العرب (قوله كالترك والبربر) دخل في السكاف أنواع كثيرة كالفرس وغيرهم (قوله مثال ما اجتمع فيه القيود الخ) المثال جزئي لا يوضح القاعدة . ويرد على الشارح بحث وهو أن ما ذكره المؤلف ليس من قبيل القواعد بل من قبيل التعريف لأنه عرف الكلام بأنه هو اللفظ الخ فكيف يحتاج التعريف إلى تمثيل لأن المثال إنما يكون للقواعد . والجواب أن التعريف الذي ذكره تضمن قاعدة كلية وهو أن كل ما وجد فيه هذه القيود التي ذكرت يسمى كلاماً عند النحاة (قوله القيود الأربعة) أي هي اللفظ والتركيب والافادة والوضع بتفسيره (قوله قام زيد) هو خبر المبتدأ الذي هو مثال وإنما أظهر الفاعل لأن شرط حصول الفائدة مع الفعل والضمير المنوي كما قاله الشيخ خالد في التصريح أن يكون الضمير واجب الاستدراك فقام على تقدير أن يكون فيه ضمير لا يسمى كلاماً على الأصح قال يس فيه نظر قال والظاهر أن ذلك لا يشترط فنحو قام زيد أو ما فعل زيد كلام لا يوجد وجه لنفي كلاميته مع تحقق التركيب والاسناد المقصود فيه . ولما ذكر إمام الحرمين أن الكلام يتألف من حرف واسم نحو ما قام . قال الجلال المحلى أثبتهم بعضهم ولم يعد الضمير في قام الراجع إلى زيد مثلاً لعدم ظهوره والجمهور على عده كلمة اهـ أي لتوقف الفائدة الكلامية عليه وبه يفارق على عد الضمير في قائم من زيد قائم انتهى . أقول وفي جعل قام جواباً لمن قال هل قام زيد كلاماً نظر لما علمت أن نعم لا يسمى كلاماً بل يدل على الكلام المحذوف فلم لا يكون هذا كذلك فانظر لسكن يمكن الجواب

ككلام النائم والساهي
فلا يسمى كلاماً عند
النحاة . وبعضهم فسره
بالوضع العربي فخرج
كلام العجم كالترك
والبربر فلا يسمى كلاماً
عند النحاة . مثال
ما اجتمع فيه القيود
الأربعة قام زيد

عنه بأنه ظهر الفرق بين نعم وبين قام السالفين. لأن نعم إيجاب وقام تصريح لبعض الاسنادية وهو ظاهر بين (قوله قام زيد وزيد قائم) إنما مثل بالمثاليين ليكون قد استوفى أقسام الجمل وهي الفعلية والاسمية ولم يمثل بالجملة الشرطية وهو كقولك إن قام زيد بكر وبالجملة الحرفية كقولك ما قام زيد (قوله فالمثال الأول) أي قوله قام زيد وقوله فعل وفاعل ذكر الاعراب أولاً وكان حقه أن يذكر وجه كونه جامعا للشرط أولاً ثم يذكر الاعراب (قوله والثاني مبتدأ وخبر) أي قوله زيد قائم فزيد مبتدأ مرفوع بالابتداء وقائم خبره مرفوع بالمبتدأ وفيه ماض (قوله وكل من المثاليين) أي من قوله قام زيد وزيد قائم (قوله لفظ) أي إذا نطقت به لأنك لو لم تنطق به لم يكن صوتاً فضلاً عن كونه كلاماً وإذا نطقت به سمي لفظاً لكونه صوتاً مشتملاً على الحرف المجزئ وهو القاف والألف والميم والزاي والياء والدال وقس على ذلك في الثاني (قوله مركب) تركبه من كلمتين في الأول وهو لفظة قام ولفظة زيد ومن ثلاث كلمات في الثاني وهو لفظة قام والضمير المستتر في الوصف على ما بحثناه أولاً (قوله مفيد) أي لأن كلا المثاليين أفاد الأخبار بقيام زيد إذ من عرف مسمى زيد ومسمى قائم أو قام ثم سمع زيد قائم أو قام زيد بأعرابه الخصوص فهم بالضرورة معنى هذا الخبر الذي هو فائدته وفهم أن قائله عالم به الذي هو لازمه (قوله بالوضع) أي لأنه مقصود بالأخبار ولأنه باللغة العربية على القولين المتقدمين (قوله فهو كلام) أي لأن هذا الحد صادق طردا وعكسا فكل لفظ مركب مفيد بالوضع كلام وكل كلام لفظ مركب مفيد بالوضع ولا يخرج عن الكلامية ما استوفى الأربعة القيود ولا يدخل فيها ما لم يستوفها (قوله وأقسامه) الواو للاستئناف البياني وهو الواقع في جواب سؤال مقدر كقولك زيد جاء في جواب من جاء كأن سألنا سألناه وقال له ما أجزاء الكلام التي يتألف هو منها. فقال وأقسامه أي أقسام أجزائه بخلاف الاستئناف النحوي وهو ما ليس واقعاً في جواب سؤال مقدر كقولك زيد قائم وعمرو جالس وهو مبتدأ خبره ثلاثة اه عشماوى (قوله أيضاً وأقسامه) إن جعل الضمير عائداً على الكلام فهو من تقسيم الكل إلى أجزائه كأنقسام السكنجيين إلى خل وعسل وإن جعل عائداً على اللفظ من حيث هو لا باعتبار التركيب وما بعده فيكون من تقسيم الكل إلى جزئياته كأنقسام الحيوان إلى إنسان وفرس وجل ونحو ذلك. والفرق بين الكل والجزء والكلية والجزئية والكلية والجزئية أن الكل ما فهم منه الاشتراك كأسد والجزء ما لا يكون كذلك كزيد والكلية ثبوت الحكم لكل واحد بحيث لا يبقى فرد ويكون الحكم ثابتاً لكل بطريق الالتزام والجزئية الثبوت لبعض الأفراد والكل هو المجموع المحكوم عليه والجزء ما تركب منه ومن غيره كل ومن علامة الثاني أعني تقسيم الكل إلى جزئياته صدق اسم القسم على كل من أقسامه بخلاف الأول قال بعضهم :

إن صح إخبار بمقسم فذا تقسيم كل جزئى خذا

أو لم يصح فهو كل قد قسم بغيره أى لأجزاء قد علم

وما ورد مما ظاهره يوهم الصدق فهو مؤول نحو «الحج عرفة» أي معظم أركانه عرفة ووجه إيراده على ما هنا باعتبار استلزامه للأخبار عن عرفة بالحج وأن يقال عرفة الحج قال يسّ وإلغافس التركيب إنما حمل فيه القسم على المقسم ويرد نصاب على كون الخاص لا يصح الإخبار به عن العام (قوله ثلاثة اسم وفعل وحرف) وهي السكلمات الثلاث ولا رابع لها. وذهب أبو جعفر بن صابر إلى أن اسم الفعل قسم رابع وسماه خالفة لأنه خاف عن الفعل وهذا القول حدث بعد انعقاد الإجماع على الثلاثة فلا يعتد به اه خالد على الأزهريّة. أقول إبطال قول أبي جعفر من وجهين : الأول أنه خرق الإجماع كما صرح به ومتهومه أن خرق الإجماع ممتنع أي بناء على أن إجماع النحاة في الأمور

وزيد قائم . فالمثال
الأول فعل وفاعل
والثاني مبتدأ وخبر
وكل من المثاليين لفظ
مركب مفيد بالوضع
فهو كلام [وأقسامه
ثلاثة اسم وفعل وحرف]

اللغوية معتبر يتبعين اتباعه ويمتنع خرقه لكن لا كاستناع خرق الاجماع في المسائل الفقهية. والوجه الثاني أن ما زاده وإن سمي بالخالفة لكنه داخل في أول الثلاثة وهو الاسم كابتدأ عليه تسميته باسم الفعل فليس خارجا عن حقيقة الثلاثة على أن الامام ابن مالك صرح باسميته بقوله :

والأمر إن لم يك للنون محل فيه هو اسم نحو صه وحيل

(قوله اسم) بدل من ثلاثة بدل مفصل من محمل وذلك لأن الثلاثة مبهم ففصل بقوله اسم أو هو بدل بعض من كل وذلك لأن الاسم بعض الثلاثة . لا يقال إذا كان كذلك فلا بد من اشتاله على ضمير يعود على المبدل منه كما في أكلت الرغيف ثلثه . لأننا نقول إن محل ذلك إذا لم تستوف الأجزاء فإن استوفيت كما هنا فلا يحتاج إليه وأيضا يصح أن يقدر الضمير بأن يقال اسم منها ويصح أن يكون خبر المبتدأ محذوف تقديره أحدها اسم الخ وأن يكون مفعولا لفعل محذوف تقديره أعنى اسم . وفيه نظر لأن الرسم المثبت لا يساعده . ويمكن أن يجاب بأنه حمل على لغة ربيعة فأنهم يسمون النصب بصورة الرفوع والمجورور و يوففونه بالسكون (قوله وفعل) بكسر الفاء اسم لكل كلمة معروفة وأما الفعل بالفتح فهو من الاحداث مصدر فعل ولا يشتبه عليك الأمر لكن المكسور في اللغة بمعنى المفعول كما ذكره في الكشف فال تعالى - وأوحينا إليهم فعل الخبرات - وقد بينا ذلك في شرح حلل الكلام في علم الصرف (قوله وحرف) عطف على اسم على ما هو القاعدة وهي إن كان العطف بالواو وتسكرت المعاطف تكون معطوفة على الأول بخلاف ما إذا كان العطف ببقية حروف العطف فيعطف كل واحد على ما قبله لكنه لا طائل تحته فافهم (قوله أيضا اسم وفعل وحرف) قدم الاسم على الفعل والحرف لحصول الفائدة الكلامية من نوعه دون أخويه نحو زيد قائم و قدم الفعل على الحرف لأنه وإن لم يتأت من العليين كلام كاتى من الاسمين لكنه يكون أحد جزئ الكلام نحو ضرب زيد بخلاف الحرف فانه لا يتأتى منه ومن كلمة أخرى كلام . لا يقال إن قولك زيد في الدار كلام مع أنه لم يوجد فيه غير الاسم والحرف . لأننا نقول إن التركيب من الاسمين فقط قد حصل الفائدة الكلامية فضلا عن كونه مع حرف آخر (قوله أيضا وأقسامه ثلاثة اسم وفعل وحرف جاء لمعنى) قال ابن يعيش إن هذه خمسة صحيحة يدل على صحتها السماع والقياس والاجماع . فالسماع عن أمير المؤمنين على بن أبى طالب رضى الله عنه فيما روى عنه بالاسناد الصحيح أنه قال لأبى الأسود الدئلي : انهم لهم نحوا واقسم الكلام ثلاثة أشياء اسما وفعل وحرفا جاء لمعنى . والقياس أن هذه الثلاثة عبارات والعبارة على حسب المعبر عنه والمعبر عنه لا يتخلو من أن يكون ذاتا أو حدثا أو واسطة بين الذات والحدث فالأسماء عبارة عن الذات والأفعال عبارة عن الأحداث والحروف عبارة عن الوسائط والاجماع هو ما أجمع عليه أهل العلم من المتكلمين والعروضيين والنحويين واللغويين وغيرهم أجمعوا على أن الكلام كله ثلاثة أشياء اسم وفعل وحرف جاء لمعنى اه قال ابن هشام في شرح شذوره . قال ابن الجباز : ولا يختص انحصار الثلاثة في الأنواع الثلاثة بلغة العرب لأن الدليل الذي دل على الانحصار في الثلاثة عقلى والأمر العقلى لا يختلف باختلاف اللغات اه (قوله يعنى أن أجزاء الكلام) في هذا فأتدنان الأولى أنه نبه على أن الأقسام بمعنى الأجزاء لا بمعنى الأقسام حقيقة لأن الاسم لا يكون قسما للكلام كما يتبادر من عبارة المؤلف فإن أقسام الكلام هو كون الكلام خبرا أو طلبا أو إنشاء فالخبر قسيم للكلام وكذا الطلب والانشاء ففي كلام المؤلف استعارة مصرحة وإجراؤها أن يقال شبهت الأجزاء بالأقسام بجامع الاندراج فإن الأجزاء مندرجة تحت كلها والأقسام مندرجة تحت منقسمها واستعير اللفظ الدال على المشبه به وهو لفظ الأقسام واستعمل في المشبه وهو الأجزاء . ورد على تسمية هذه الثلاثة أجزاء فإن أجزاء

يعنى أن أجزاء الكلام
التي

الشيء لا يكون بدونها والكلام يرجد بدون الفعل والحرف كلسيأتي فلا يصح تسمية هذه الثلاثة أجزاء ويمكن أن يقال بأن هذا السؤال مسلم لو أريد بالأجزاء حقيقة ونحن لا نسلم ذلك بل المراد الأجزاء العرفية : أي التي اشتهر إطلاق الأجزاء عليها في عرف النحاة وهي التي لا يلزم من عدمها عدم ما هي جزء له ، ألا ترى أنه يعتد في العرف الشعر والظفر واليد والرجل وغير ذلك أجزاء لزيد مثلا ومع ذلك لا نسلم أن يقال بانعدام زيدا بانعدام هذه الأجزاء ، ولذا قال العلامة الشيخ خالد رضي الله عنه في شرح المتن بقوله : أي أجزاء الكلام من جهة تركيبه من مجموعها لا من جمعها اه ومعنى كون هذه الثلاثة أجزاء للكلام أنه يتركب من جملتها وهو يصدق من تركيبه من كلها كافي هل قام زيد ومن اثنين منها نحو ضرب زيد وزيد في الدار أو من واحد نحو زيد قائم . وقال أيضا في شرح الأزهرية معللا لقوله من جهة مجموعها لا من جميعها ما نصه فإن التركيب الواقع بينها على ضربين . أحدها غير مفيد فائدة الكلام وهو ستة أقسام : أحدها تركيب حرفين نحو ليتا . والثاني تركيب حرف واسم نحو الرجل . والثالث تركيب اسمين لإسناد بينهما كغلام زيد . والرابع تركيب فعل وحرف نحو قلما . والخامس تركيب فعل واسم نحو حبنا . والسادس تركيب اسم وحرف نحو ذاك . والضرب الثاني ما يفيد فائدة الكلام وهو قسمان : أحدهما تركيب فعل واسم على وجه يكون الفعل حديثا عن الاسم نحو قام زيد وتسمى جملة فعلية . والثاني تركيب اسمين على وجه يكون أحدهما خبرا عن الآخر نحو زيد عدل وتسمى جملة اسمية ولا مدخل للحرف في ذلك لأنه ليس مقصودا بالذات وإنما يؤتى به لجرد الربط بين اسمين نحو زيد في الدار أو فعلين نحو إن تضرب أضرب أو فعل واسم نحو مرتت بزيد أو جملتين نحو إن قام زيد أكرمته اه . والفائدة الثانية أنه جعل الهاء في أقسامه عائدا للكلام وقد مر أنه من تقسيم الكل إلى أجزائه وأنه يجوز أن يعود على اللفظ فله دره (قوله يتألف منها) أي يجمع منها بفتح المشناة التحنية والفوقية مبنيا للمعروف (قوله وهو كلمة) أشار الشارح إلى أن الكلام يتألف من الكلمة والكلمة جزء من الكلام والكلمة معناه قول مفرد والمفرد ما لا يدل جزؤه على جزء معناه . وبعضهم عرفه بأنه لفظ وضع لمعنى مفرد وهو غير واضح في العبارة انظر شرح القطر لمؤلفه (قوله في نفسها) في معنى الباء : أي دلت على معنى بنفسها أو الظرفية مجاز عن دلالة اللفظ عليها بالحاجة إلى الغير ومعنى النفس ذكرناه في حواشينا على شرح الشارح على رسالة التوحيد (قوله أيضا في نفسها) المراد أنه لا يحتاج الدلالة عليه إلى ذكر المتعلق الخصوص بأن لا يتوقف فهم معناه عليه فخرج الحرف لاحتياجه إليه وقول السيد في شرح المفتاح إن الحرف دال بنفسه أراد به أن الواضع جعله وحده بزاء المعنى فعلم الاحتياج فيه بالنظر إلى اعتبار الواضع والاحتياج بالنظر إلى فهمه منه في نفس الأمر وإنما احتاجت من مثلا في الدلالة على الابتداء إلى كلمة أخرى لأنه لم يوضع لفهوم الابتداء المطلق أو الخصوص كلفظهما : أي لنظ الابتداءين بل لكل واحد من الابتداءات الخصوصية كالسكن بين السير والسكوفة وتخصيص الابتداء بخصوصية فالم يكن طرفاه الخصوصان لم يفهم المعنى فاحتاجت في الدلالة على المعنى إلى كلمة أخرى فظهر أن تعقل معنى الحرف يتوقف على تعقل كلمتين إحداها الفعل أو شبهه والأخرى ما يذكر بعده ، لا على ذكرها وإنما يجوز حذف ما بعده مع القرينة كافي المبتدأ والخبر وغيره وحوزوا حذف الفعل أو شبهه لأن معنى الحرف لا ينفك عن غيره تحققا وتعقلا فلا ينفك لفظه عن لفظ غيره للحاذاة بينهما فيكون اللفظ على وفق المعنى بذكر ما بعده لحصول المحاذاة في الجملة دون العكس لأن معنى الفعل كثيرا ما يكون أمرا عاما يظهر كل الظهور ويكون كالمذكور بخلاف ما بعده غالبا فهو بالذكر أولى وقد يحذف متعلق بعض الحروف كافي حروف الإيجاب نحو نعم وبلى . فإن قبل حبث كان من

يتألف منها ثلاثة أقسام
الأول الاسم وهو كلمة
دلت على معنى في
نفسها

موضوعا لكل ابتداء مخصوص فهو يدلّ وضعاً على الابتداء المطلق والخصوصية والمطلق مما يستقل بالمفهومية ولذا صار لفظ الابتداء اسماً فالخرف كالفعل دالّ تضمننا على معنى مستقل . قلت لم يؤخذ الابتداء في مفهومه مطلقاً : أي لا المطلق ولا المقيد إلا من حيث كونه آلة للملاحظة الغير وما كان كذلك لم يستقل بخلاف الحدث في الفعل والابتداء في لفظ من فلا يفهم منه أصلاً إلا ما كان رابطاً به يسّ بحروفه (قوله ولم تنترن بزمن) خرج به الفعل لانحوأمس وإلا فإن مدلوله نفس الزمان لأنه مقترن به (قوله وضعاً) قيداً لا بد منه فانه لا بمطلق زمن لثلايخرج نحو الصبح وهو الشرب أول النهار والغبوق وهو الشرب آخره والقييل وهو الشرب وسطه فان معناها مقترن بمطلق زمن كالصباح ولا يعلم أهو ماض أم غيره أما الفعل فيقترن وضعاً بأحد الأزمنة على التعيين وكون المضارع للحال والاستقبال لا يضرّ لأنه لم يوضع إلا لأحدهما ووضع الآخر بوضع ثان فلذا يحصل فيه اللبس ودخل بقولنا وضعاً الوصف كاسمى الفاعل والمفعول فان كونه حقيقة في الحال ليس من وضعه بل بطريق الازوم من حيث إن الحدث المدلول له لا بد له من زمن ولا يكون حاصل حقيقة إلا في حال إطلاقه وأما اسم الفعل فمدلوله لفظ الفعل عند الجمهور ولا زمن فيه أصلاً وخرج به نحو عسى وليس ونعم وفعل التعجب لاقتراحها به وضعاً ولذا ثبت لها آثار الفعلية فتأخرتها التاء وترفع الفاعل لكن لما خرجت إلى معنى الإنشاء والنفي تجرّدت عنه ولا يخرج العلم المنقول من فعل كذا أحمد لأنه لم يقترن بالزمان في وضع العلمية وأما موضعه الأصلي فقد انساخ عنه فتدبر اهـ خـ ض (قوله كزيد وأنا وهذا) الأول اسم علم منقول من المصدر تقول زاد يزيد زيدا وزيادة فهو من الزيادة والثاني ضمير المتكلم وحده مذكراً أو مؤنثاً والثالث مركب من كلمتين الأول ها التنبيه وهو حرف والثاني اسم الإشارة وهو لفظه ذا لئذ كرا القريب (قوله والثاني) أي من الأقسام الثلاثة (قوله الفعل) بكسر الفاء كقائه منافاة للفعل (قوله وهو كلمة دلت على معنى في نفسها) إن قيل إن الأفعال الناقصة مثل كان إما أن تدلّ على وقوع حدث في زمان أو لا تدلّ فان دلت كانت تامة لاناقصه لأنه متى دل اللفظ على حصول حدث في زمان معين كان هذا كلاماً تاماً لاناقصا وإن لم يدلّ وجب أن لا يكون فعلاً . أجاب الفخر الرازي بقوله الذي أقول به وأذهب إليه أن لفظه كان تامة مطلقاً إلا أن الاسم الذي يسند إليه لفظ كان قد يكون ماهية مفردة مستقلة بنفسها مثل قولنا كان الشيء بمعنى حدث وحصل وقد تكون تلك الماهية عبارة عن موصوفية شيء أو شيء آخر مثل قولنا كان زيد منطلقاً فان معناه حدوث موصوفية زيد بالانطلاق فلفظ كان ههنا معناه أيضاً الحدوث والوقوع إلا أن هذه الماهية لما كانت من باب النسب والنسبة يمتنع ذكرها إلا بعد ذكر المنتسبين لاجرم وجب ذكرها ههنا فكما أن قولنا كان زيد معناه أنه حصل ووجد فكذلك قولنا كان زيد منطلقاً معناه أنه حصلت موصوفية زيد بالانطلاق وهذا بحث عميق عجيب دقيق غفل الأولون عنه اهـ ولقائل أن يقول أسماء الأفعال تدلّ على أفاظ دالة على الزمان المعين والدال على الدال على الشيء دال على ذلك الشيء فهذه الأسماء دالة على الزمان المعين كقديتبادر من المعنى الحاصل منه . أجب بأن المعتبر في كون اللفظ فعلاً دلالة على الزمان ابتداء وهذه الأسماء وإن دلت على المعنى المذكور لكن بواسطة وهو المعنى الذي هو فيه من الأمور الماضية . ولقائل أن يقول اسم الفاعل والمفعول دالان على الزمان المعين وهو الحال والاستقبال . أجب بما ذكرناه في حدّ الاسم . ثم اعلم أن الفعل مشتمل على ثلاثة معان : أحدها الحدث الذي هو معنى المصدر . وثانيها الزمان . وثالثها النسبة إلى فاعل ما ولا شك أن النسبة إلى فاعل ما معنى حرفي هو آلة للملاحظة طرفيها فلا تستقل بالمفهومية . أجب الجاهل بأن المراد بمعنى في نفسها ليست تلك النسبة ولما وصف ذلك المعنى بالاقتران بالزمان تعين أن يكون المراد به

ولم تقترن بزمن وضعاً
كزيد وأنا وهذا .
والثاني الفعل وهو كلمة
دلت على معنى في نفسها

الحدث اه (قوله واقرنت) في عبارة الشارح نقص لأنه لم يذكّر الحدث ويمكن أن يجاب بأن الحدث حاصل في الاقتزان فعنه الحدث مقارن للزمان في الوضع : أى اصطحبا في الوضع لهما فساوى قول بعض المصنفين مادل على حدث وزمان ولذا قيل إن مثل مقاله الشارح جزء معنى الفعل (قوله وضعاً) قد تقدم البحث في حدث الاسم فلتطالع ثمة إن شئت (قوله فان دلت) هذا تفصيل للجمل وسيأتى بمزيد بحث تقريره في باب الأفعال إن شاء الله تعالى (قوله على زمن ماض) وهو الزمن الذى قبل زمانك الذى أنت فيه (قوله فهى الفعل الماضى) راعى في هى التأنيث في السكامة وجاز أن يراعى الخبر فهو مما يجوز فيه الوجهان كعلامت (قوله وإن دلت) معطوف على قوله فان دلت وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى يعود على السكامة (قوله يحتمل الحال والاستقبال) أى فى الأصل وخرج به قولك يقوم الآن أو غدا فالأول يختص بالحال والثانى يختص بالاستقبال وسيأتى أنى أبسط الكلام على هذا فى باب الأفعال إن شاء الله تعالى (قوله الحال والاستقبال) بالنصب فيهما مفعول يحتمل الواقع صفة للفظه زمن (قوله فهى الفعل المضارع) راعى فيه المرجع ويجوز أن يراعى الخبر كما تقدم فلانقل (قوله نحو يقوم) أى فان الأصل فيه يحتمل القيام فى الحال والاستقبال : أى يحتمل أحدهما والآخر بوضع ثان كما تقدم في تعريف الاسم (قوله وإن دلت) أى تلك السكامة على طلب شىء كالقيام فى مثل قم وهو معطوف أيضاً على قوله فان دلت على الكلام المتقدم فى قول المؤلف وهى اسم وفعل وحرف ثم الطلب إن كان من الأعلى إلى الأدنى فالفعل يسمى أمراً وإن كان من الأدنى إلى الأعلى فلفعل يسمى دعاء وإن كان من المساوى فالفعل يسمى التماساً ونسب بعضهم هذا التفصيل إلى مذهب المعتزلة مع كلام ستهقف عليه إن شاء الله تعالى فى باب الأفعال (قوله فى المستقبل) أى لأن الأمر طلب حصول الشىء فى المستقبل لأن طلب ما حصل فى الماضى لا يتصور وجوده فهو غير قيد بل لبيان الواقع إلا أن يقال قد يتعلق الأمر بما حصل فى نحو قوله تعالى - يا أيها الذين آمنوا آمنوا - ولولا أن الإيمان حاصل قبل الأمر وإلا لما خوطبوا بما يدل على حصوله ولك أن تجيب بأنه الأمر بالدوام وهو غير حاصل قبل (قوله نحو قم) أمر من القيام معناه أنشئ القيام الغير الحاصل فى الماضى (قوله الثالث) أى من الأقسام الثلاثة (قوله الحرف) بفتح الحاء مع سكون الراء (قوله وهو كلمة دلت على معنى) قال الرازى قالوا الحرف ما جاء لمعنى فى غيره قال وهذا لفظ مبهم لأنهم إن أرادوا أن الحرف مادل على معنى يكون المعنى حاصل فى غيره وحالا فى غيره لزمهم أن تكون أسماء الأعراض والصفات كلها حروفاً وإن أرادوا به أنه الذى دل على معنى يكون مدلول ذلك اللفظ غير ذلك المعنى فهذا ظاهر الفساد وإن أرادوا به معنى ثالثاً فلا بد من بيانه. قال الرضى فى المراء الأول بأنه لا يصح الاعتراض على حد الحرف بالصفات وذلك بأن يقال إن معنى طويل مثلاً فى جاء فى رجل طويل موجد معناه : أى الطول فى موصوفه حتى صار الموصوف متضمنة له وذلك أن معنى طويل ذو طول فهو دال على معنيين أحدهما قائم بالآخر إذ الطول قائم بذو معناه الطول وصاحبه لا مجرد الطول الذى فى رجل وإعنا ذكر الموصوف قبله ليعين ذلك صاحب الذى دل عليه طويل وقام به الطول لاليقوم به الطول اه كلام الرضى فتدبر وقال أيضاً فى المراء الثانى إن الحرف موجد لمعناه فى لفظ غيره إمامقدم عليه كما فى نحو بصرى أو مؤخر عنه كما فى الرجل والأكثر أن يكون معنى الحرف مضمون ذلك اللفظ فيكون متضمناً للمعنى الذى أحده فيه الحرف مع دلالة على معناه الأصلى إلا أن هذا تضمن معنى ثم يدل عليه لفظ المتضمن كما كان لفظ البيت متضمناً لمعنى الجدار ودالاً عليه بل الدال على المضمون فيما نحن فيه لفظ آخر مقترن بالمتضمن فرجل فى قولك الرجل متضمن لمعنى التعريف

واقترنت بزمن وضعاً
فان دلت تلك السكامة
على زمن ماض فهى
الفعل الماضى نحو قام
وإن دلت على زمن
يحتمل الحال
والاستقبال فهى
الفعل المضارع نحو
يقوم وإن دلت على
طلب شىء فى المستقبل
فهى فعل الأمر نحو
قم. الثالث الحرف وهو
كلمة دلت على معنى

الذي أحدث فيه اللام المقترن به وكذا ضرب زيد في هل ضرب زيد متضمن لمعنى الاستفهام إذ ضرب زيد مستفهم عنه ولا بد في المستفهم عنه من معنى الاستفهام وموجده فيه هل وقد يكون معنى الحرف مادل عليه غيره مطابقة وذلك إذا كان ذلك الغير لازم الاضمار كمادل همزة أضرب ونون نضرب على معنى الضميرين اللزيم إضمارها اه فافهم ذلك فانه عزيز المثال صعب المثال (قوله دلت على معنى) أى وذلك المعنى الذى يدل عليه هو المصادر التى هى النفي والایجاب والتأكيد والشرط والاستفهام والامتناع لأن كل حرف لابد وأن يكون له معنى ومعناه لا يكون فى لفظه إلا مصدرا لأنك تقول معناها النفي والنفي لا يكون إلا مصدرا من قولك نفي ينفي نفيا وتقول إن معناها التأكيد من قولك أكيد يؤكد تأكيدا وعلى هذا القياس سائر الحروف من عامل وغير عامل اه ابن يعيش (قوله فى غيرها) أى فى لفظ غيرها رضى قال فغير صفة للنظ وقد يكون اللفظ الذى فيه معنى الحرف مفردا كالعرف باللام والنكر بتنوين التنكير وقد يكون جملة كفى هل زيد قائم لأن الاستفهام معنى فى الجملة إذ قيام زيد مستفهم عنه وكذا النفي فى ما قام زيد إذ قيام زيد منفي اه (قوله على معنى فى غيرها) اعترض بشموله الأسماء الموصولة وضمير الغائب والكاف الاسمية وكم الخبرية وأسماء الاستفهام والشرط لأن كلا منها دال على معنى فى غيره . وأجيب بأن الأسماء الموصولة وضمير الغائب وإن احتاجا ضرورة إلى لفظ آخر كاحتياج الحروف إليه لکن لا يفيد معناها الذى هو الشئ المبهم ويحدثاه فى ذلك اللفظ فان لفظه الذى مثلاتفيد معناها الذى هو الشئ المبهم وهو حاصل بنفسها حصول سائر الأسماء فاحتياجها لا حصولها فى ذلك الشئ المبهم فى صلتها وانما تحتاج إلى صاتها لكشف ذلك الابهام ورفعها منها لالاباث ذلك الابهام فى الصلة كالمركب وكذا ضمير الغائب فهما مبهمان لکن اشترط فيهما من حيث الوضع أنه لابد لهما من معنى محصن فلذا عدم المعارف والكاف الاسمية معناها المثل وهو معنى مستقل بخلاف الحرفية فمعناها المشابهة الحاصلة فى الغير وكذا كم الخبرية معناها شئ كثير لا الكثرة التى هى من معنى رب وأما اسم الاستفهام والشرط فكل منهما يدل على معنى فى نفسه وعلى معنى فى غيره نحو أيهم ضرب وأيهم تضرب فان معنى الاستفهام متعلق بمضمون الكلام ومعنى الشرط موجود فى الشرط والجزاء وأى فى الموضعين دالة على ذات وهى معنى مستقل ولا يلتفت إلى أن له معنى فى غيرها من جهة أخرى فسلم الحد لکن لو زاد الشارح العلامة أبقاه الله بالسلاطة بقوله فقط كالفاكهى تبعا للجزولى كان أسلم فافهم (قوله نحو إلى وهل ولم) فيه إشارة إلى أن الحرف ثلاثة أقسام مشترك بين الأسماء والأفعال وهو هل تقول هل زيد قائم وهل قام زيد ومختص بالأسماء ولا مدخل له فى الأفعال وهو إلى وسائر الجارات تقول إليه وإلى زيد ومختص بالأفعال ولا مدخل له فى الأسماء وهو لم وسائر الجازمات تقول لم يضرب زيد عمرا (قوله وقوله) مبتدأ وقوله يعنى به خبره والعائد إليه الضمير فى به (قوله جاء لمعنى) هذا القيد معلوم مما قبله فلا احتياج إلى ذكره فاكهى وهل يدخل فيه نحوليس زيد بقائم وبسم الله إذا جعل مبتدأ حذف خبره فيقال مبدوء به محتمل ولمح المعنى بعضده وكذا إدخال همزة المتكلم (قوله جاء) أى وضع لمعنى وفى ذلك وصف الشئ بوصف ناقله لأن المحيى لا يتصف به الحرف بل ناقله أعنى واضعه فافهم (قوله لمعنى) أصله معنى كفتى أصله فتى فتحركت الياء وانفتح ما قبلها قلبت ألفا مع شروط وفوائد جملة ذكرتها فى شرح الحلل وقد أعلننا فى الزلال فانظرهما وجاء لمعنى فى محل نصب حال من حرف باعتبار أنه علم على السكامة التى دلت على معنى فى غيرها فقط وهل هو من قبيل علم الأشخاص أو الأجناس كل محتمل والظاهر الثانى (قوله يعنى به) أى يقصد بقوله جاء لمعنى لکن من جهة الاعراب لا يصح إرجاع الضمير إليه بل يجب إرجاعه إلى قوله فليستفطن (قوله أن الحرف) بفتح

فى غيرها نحو إلى وهل
ولم وقوله [جاء لمعنى]
يعنى به أن الحرف
لا يكون له

الهمزة لأنه واقع موقع مفعول يعنى فهو ساد مسد المصدر قال ابن مالك :

وهمز إن افتتح لسد مصدر مسدها وفي سوى ذلك اكسر

(قوله دخل في تأليف الكلام) بفتحين أى انتساب يعنى أن إن حرف مبنى ليس له في تأليف الكلام مجال كما يؤخذ من كتب اللغة ونص الصحاح وهم دخل في بني فلان إذا انتسبوا معهم وليسوا منهم اه فانظر إليه (قوله فان هل معناها الاستفهام) إن حرف تأكيد وهل اسمها منصوب وعلامة نصبه فتحة مقدرة للحكاية ومعناه بدل من هل بدل اشتغال وبدل المنصوب منصوب وقوله الاستفهام خبر إن ويجوز أن يقال معناها مبتدأ والاستفهام خبره والجملة من المبتدأ والخبر في محل رفع خبر إن ثم انظر أيهما أولى قال الزحشرى في الفصل عند سيبويه إن هل بمعنى قد إلا أنهم تركوا الألف قبلها لأنها لاتقع إلا في الاستفهام وقد جاء دخولها عليها في قوله :

سائل فوارس يربوع بشدتنا أهل رأونا بسفح القاع ذى الأكم

وسفح الجبل وجهه قال الرضى إن هل تدخل على الجملة الاسمية لكن لا تدخل على اسمية خبرها فعل نحو هل زيد قام إلا على شذوذ وذلك لأن أصلها أن تكون بمعنى قد فقل أهل قال: أهل عرفت الدار بالغيرين ، وكثرا استعمالها كذلك ثم حذفت الهمزة لكثرة الاستعمال استغناء بها عنها وإقامة لها مقامها وقد جاءت على الأصل نحو قوله تعالى - هل أتى على الإنسان - أى قد أتى فلما كان أصلها قد وهى من لوازم الأفعال ثم تطفلت على الهمزة فان رأت فعلا في حيزها تذكرت عهدا بالحقى وحتت إلى إلف المألوف وعانقته وإن لم تره في حيزها تسات عنه ذاهلة اه وقول الزحشرى إن تأملته مع قول الرضى بأدنى تأمل وجدت المخالفة بينهما بمخالفة لطيفة (قوله ولم معناها النفي) في إعراب هذا كإعراب قوله هل معناها الاستفهام فلا تغفل (قوله فان لم يكن له معنى) هذا محترز قوله إلا إذا كان له معنى (قوله لا يدخل في تركيب الكلام) أى بل يدخل في مبادئه (قوله حرف مبنى) أى حرف مبنى الكلام والمعنى هو الذى يدخل في عدد السكامة سواء كان أصليا أو زائدا (قوله فالاسم) الفاء فاء الفصيحة واقعة في جواب شرط متدر كما مر في قوله فاللفظ. اعلم أن علاة الاسم ثلاثون علامة تلتمس من أوله وآخره وجملة ومعناه فأتى من أوله سبع علامات وهى الألف واللام وحروف الجر وحروف النداء وحروف النصب ولولا الامتناعية وإما للتفصيل وواو الحال ومن آخره عشر علامات وهى ياء النسب وتاء التأنيث المنتقلة والألف المقصورة والهمزة الممدودة للوئث وتنوين التكمين في المعربات وتنوين التنكير في المبنيات وفيما لا ينصرف إذا كان معرفة ثم نكر مثل صه وصه وإيه وإيه وسبويه وسبويه آخر وحروف التثنية والجمع هذه التى من آخره والتى من جملة خمس وهى التنكير والتضعير والاضمار مثل أنا وأنت وأتم وما شاكل ذلك والابهام مثل ذاودان والنقصان مثل الذى وما أشبه ذلك والتى من معناه ثمان وهى كونه فاعلا ومفعولا أو مخبرا عنه ومنعوتا أو مذكرا أو مؤنثا أو معرفا أو منسكرا فهذه جميع علامات الاسم التى حصرها ابن يعيش في تهذيبه ولم يذكر المؤلف إلا خمسة وهى الحذف والتنوين ودخول أل وحروف الحذف وحروف القسم أو أربعة إذا جعل حروف القسم من الحروف الجارة كما سيأتى (قوله يعرف) الفرق بين الحد والعلامة أن الحد يحمل على المحدود حمل مواطاة ويطرد وينعكس والعلامة لا يلزم انعكاسها لكن ذكر الحد هنا يحتاج إلى جنس وفصل وكونه جامعا مانعا مطردا ومنعكسا والجنس إما قريب أو بعيد والفصل وهو مما يعسر على المبتدى كما لا يخفى. فذكر الثانی هنا كالنعل تسهلا على المبتدى والكتاب جدير بذلك ، وفي الماوى ولم يعرف سيبويه إلا بقوله الاسم كرجل وفرس والفعل كقتل وقام والأفعال أمثلة أخذت

دخل في تأليف
الكلام إلا إذا كان له
معنى كهل ولم فان
هل معناها الاستفهام
ولم معناها النفي فان لم
يكن له معنى لا يدخل
في تركيب الكلام
كحروف المباني نحو
زاي زيد ويائه وداله
فان كلامها حرف مبنى
لاحرف معنى [فالاسم
يعرف

من لفظ إحداث الأسماء فبنيت لما مضى ولما يكون ولم يقع ولما هو كائن ولم ينقطع اه قال ابن هشام وهو كلام حسن عال اه قول الملوئى (قوله بالحذف) تنبعت كلام المؤلف فلم أجده عدل عن الحذف إلى الجر غير مرة في باب الاستثناء وسيأتى أنى أذكر معناه في الاعراب مستوفى إن شاء الله تعالى وفي التوضيح المراد به الكسرة التى يحدثها عامل الجر اه قال يسـ قال ابن قديد فيه نظر لأن الكسرة التى يحدثها عامل الجر أعم من أن يكون لفظيا أو تقديريا أو محايا وحيث يرد عليه نحو- هذا يوم ينفع- فان ينفع في محل الكسر وليس باسم. فان قال هو اسم تأويلا . قلنا وكذا إن قمت اسم تأويلا ولذا قالوا إنه مبتدأ في قوله تعالى - وأن تصوموا خير لكم - قال وأيضا يرد الكسرة في نحو مسلمات فانه مختص بالاسم أيضا ولم يحدثه عامل الجر فالصواب أن يقول الكسرة التى يحدثها عامل الاسم وحيث يدخل مسلمات ويخرج عنه نحو- يوم ينفع - فانه يصدق عليه أنه لم يحدثه عامل الاسم اه ونظر فيه في التوشيح لأن المقصود بذكر الجر ما يكون علامة ظاهرة يعرفها المبتدى المخاطب بهذا الكلام ليميز الاسم من غيره ومعلوم أن الجر التقديرى والحلى لا يحصل به التمييز لكونه ليس بظاهر ومتى يدرك المبتدى أن موضع الجملة جر اه قول يسـ . وأقول الحصر في الكسرة قصور لعدم اشتماله الفتحة في صورة الاسم الغير المنصرف والباء في الأسماء الستة والجمع المذكر السالم والتثنية . وبجواب بأنه لا يظهر في الفتحة عند فهم المبتدى أنه علامة للاسم لأنه يوجد في الفعل في مثل ضرب وكذا الباء يوجد في الفعل أيضا في مثل تضربين وأيضا الكسر أصل وذكر الأصل كاف (قوله أيضا بالحذف) اختص بالاسم لأنهم قصدوا أن يوفوا للاسم لأصالته في الاعراب حركاته الثلاث وينقصوا من المضارع الذى هو فرعه فيه واحدا منها فنقصوه مالا يكون معمول الفعل وهو الحذف وأعطوه ما يكون معموله وهو الرفع والنصب فليتأمل .

بالحذف والتنوين
ودخول الألف واللام

تنبيه : الحذف يتناول الحذف بالحرف وسيأتى قريبا والاضافة والتبعية وسيأتى في باب المحفوضات والتوهم وسأذكره في ذلك الباب أيضا إن شاء الله تعالى (قوله والتنوين) أى الغير الغالى والترنم لأنهما لا يختصان بالاسم بل يدخله والفعل والحرف كما سيأتى عند تعرض شارحنا العلامة أبقاه الله بالسلمة لذلك (قوله ودخول الخ) أى وجود لانه لا معنى للدخول (قوله أيضا ودخول الألف واللام) اعترض من ثلاثه أوجه : الأول أنه لا يقال للشئ كهل الهاء واللام وبل الباء واللام وكذلك ههنا . الثانى هذا التعبير لا يشمل أم في لغة طي* ومنه الحديث « ليس من أمير امصيام في امسفر » . الثالث أن منه الموصولة فتدخل على الفعل نحو :

ما أنت بالحكم الترضى حكومته ولا الأصيل ولا ذى الرأى والجلد

والاستفهامية تقول آل فعات بمعنى هل فعات فتدخل على الفعل الماضى حكاة قطرب . أجب عن الأول بأن ذلك مسلم لومشينا على أن المعرف الهمزة واللام أو كون الهمزة أصلية وصلت لكثرة الاستعمال وأما إن مشينا على أن المعرف اللام وحدها والهمزة زائدة للوصل فتعبر المؤلف أصل بالنسبة إلى من عبر بال أو قلنا إن المعرف اللام والهمزة زائدة معتد بها في الوضع فلا اعتراض عليه لأنه يجوز أن يعبر بال نظرا للاعتداد بها وهو الأقيس وبالألف واللام نظرا لزيادتهما فليتأمل وعن الثانى بثلاثة أجوبة : الأول أنه ترك ذلك لعدم شهرته والكلام هنا فما اشتهر وأين يعرف المبتدى مالا يشتهر . الثانى أن أم اختص ببعض اللغات وهو لغة طي* وتركه ذلك لا ينافى الأولوية لتمكن لم ينلها بذلك . الثالث وهى الحق الحقيق أن العلامة في الحقيقة صحة دخول ال لادخولها بالفعل وأين السكامة التى يصح دخول أم ولا يصح دخول ال عاها إذ كل مادخلت أم تدخل ال ضرورة فان

جميع العلامات حتى في الفعل المراد بها صحة القبول لا الحال بالفعل فافهم ذلك فإنه مهم وقد صرح بذلك المؤلف رحمه الله تعالى في علامة الحرف وعن الثالث بأن ذلك كما قاله ابن هشام ضرورة قبيحة حتى قال الجرجاني مامعناه إن استعمال مثل ذلك في النثر خطأ باجماع أي أنه لا يقاس عليه وفيه نظر وسيأتي أني أذكر الألف واللام بمزيد بحث إن شاء الله تعالى في التعريف مع مناسبة المقام (قوله وحروف الخفض) من إضافة السبب للسبب أي الحروف التي هي سبب في الخفض أي السكسة التي تحدث عند دخول هذه الحروف كما تقدم ذلك وإنما اختصت هذه الحروف بالاسم أوجعلت علامة لأنها توجد الخفض المختص به . لا يقال لاحاجة إلى ذكرها فإن الخفض يغني عنها . لأننا نقول عدم الاحتياج إليها غير مسلم لأنه نص عليها لتدخل الأسماء المبنية نحو هذا وهذه وهؤلاء فإن الخفض لا يظهر فيها بل هي في محل خفض لأن إعراب المبنى محلي وأين يعرف المبتدى هذا الكلام فإذا كانت مثلاً مررت بهذا الرجل وهذه المرأة أو هؤلاء القوم كان كل منها مبنيًا على السكون في الأول والسكسة في الآخرين في محل جر ولا أثر للخفض هنا ظاهراً فالخفض لا يغني عن ذكر حروف الخفض إذ الذي في محل خفض ليس مخفوضاً فلا يتناوله التعبير بالخفض فيحتاج لذلك حروف الخفض لأجله . فإن قلت وجدنا حرف الخفض يدخل على ما ليس باسم نحو : والله ما ليلى بنام صاحبه ولا مخالط الليان جانبه

[وحروف الخفض]
يعني أن الاسم يتميز عن
الفعل والحرف بالخفض
نحو مررت بزيد
وغلام زيد فزيد
المجرور بالباء وغلام
اسمان لوجود الخفض
والتنوين نحو زيد
ورجل فزيد ورجل
كل منهما اسم لوجود
التنوين فيه .
والتنوين نون ساكنة

ونحو على بئس العير . قلت إن الحرف هنا دخل على اسم محذوف والأصل في الأول ما ليلى بليل نام صاحبه . والثاني نعم السير على غير مقول فيه بئس العير (قوله بالخفض) أي فالخفض هو المميز للاسم من بين قسيميه الفعل والحرف (قوله بزيد) قد يوجد الخفض والتنوين معاً في لفظ زيد فلهذا لامعنى لاقتصار الشارح العلامة أبقاه الله بالسلامة بأنه دخله الجر ولم يزد على قوله والتنوين وأيضاً يدخله الجار فالأولى أن يمثل بنحو مررت بغلام صاحب الدار فإن صاحب اسم لدخول الخفض عليه أي وجوده (قوله وغلام زيد) أي المجرور بما جرّ المعطوف عليه وهذا هو مقصود الشارح بالتمثيل إذ لفظة غلام مجرور ولذا قال لوجود الخفض أي فيهما أعني في لفظة زيد ولفظة غلام فالذي وجد فيه الجر فقط بلا ظهور الجار هو لفظة غلام فليست فظن (قوله والتنوين) معطوف على بالخفض أي إن الاسم يتميز عن قسيميه الفعل والحرف بالتنوين ولو وحده فقوله نحو زيد ورجل أي من قولك جاء زيد وقام رجل ولذا قال لوجود التنوين أي فقط (قوله والتنوين نون ساكنة) هو في الأصل مصدر نونت الكلمة إذا ألحقت آخرها النون المذكورة لامطلق النون . كما يوهمه بعض العبارات ثم غاب حتى صار علماً للنون المذكورة وبذلك يندفع اعتراض السهيلي في نتائج الفسك حيث قال تصحيح العبارة عندي أن يقال التنوين إلحاق الاسم نونا ساكنة لأن التنوين مصدر نونت الحرف أي ألحقته نونا كما أن التنزيل مصدر نعلت الرجل إذا جمعت لها نعلًا وليس التنزيل هو النعل وكذلك التنوين ليس هو النون بمجرد هذا وهذا يطرد في الحروف تقول سنيت الكلمة أي ألحقت بها سيناً وكوفتها أي ألحقت بها كافاً اه قال بعض من كتب على النظر معترضاً على جملة علماً بالغلبة مانصه وفيه أنه إنما يحسن كونه علماً بالغلبة أن لو كانت النون المذكورة جزئياً من جزئيات المعنى السكلى الذي وضع اللفظ بازائه أعني إلحاق النون المذكورة وليس فليس ولا يرد على هذه العلامة قوله : ألوم على لو ، لأن لو هنا على لفظه ولذلك شدد آخرها وجرت كذا في الحواشي الحفناوية وهو مبني على أن الكلمة إذا قصد بها لفظها

دون معناها كانت عاما على ذلك اللفظ لانها موضوعة بوضع ضمنى لشيء بعينه غير متناول ما شبهه وقد رده السيد السند أفيض عليه رحمة الواحد الأحد فقال في بحث تنكير المسند إليه من شرح المفتاح في بحر كلام ذكره وإن أريد به اللفظ كان أيضا معرفة لأنه مؤول بهذا اللفظ لا لأنه علم حقيقة بناء على ما توهم من أن وضع اللفظ لمعنى يتضمن وضعه لنفس ذلك اللفظ عاما له وأنه باطل قطعاً اه انظر حواشى الفا كهى (قوله ساكنة) أى أصالة والتقييده بالتلاخروج ماحرك لعارض التقاء الساكنين كتشوين عاد الأولى وإنما لم تحذف كما حذفت نون التوكيد المخففة عند ملاقة الساكن لتسكون للنون اللاحقة للاسم منية على النون اللاحقة للفعل لشرفه وخروج بقيد الساكنة المتحركة نحو النون الأولى في ضيفن وعرشن الأول للطفيل الذى يتبع الضيفان والثانى اسم لسكثير الارتعاش أى الارتعاد وأما الثانية فتشوين كما نبه عليه شارحنا العلامة أبقاه الله بالسلامة في شرح الألفية (قوله تلحق الآخر) خرج به النون اللاحقة لغير الآخر نحو نون انكسر ومنكسر (قوله لفظاً) صفة لمصدر محذوف تقديره لخواصاً ملفوظاً (قوله لا خطأ) لا عاطفة وخطا معطوف على لفظاً قال الشارح في شرح الألفية خرج به تشوين الترنم نحو ٥ ألقى اللوم عاذل والعتاب ٥ وهو اللاحق للقوافى المطلقة أى التى آخرها حرف مدعوضاً عن مدة الاطلاق وأصله العتابا وكذا خرجت نون التوكيد فى نحو لنسفعها لانها تكتب هى أو بدلها وهو الألف اه ومن تأمل كلامه أبقاه الله بالسلامة فى ذلك الشرح بأدنى تأمل يظهر له أن المراد بالخط فى قوله لا خطأ أن تكتب بصورتها أو بعوضها من الألف أيضاً ولا يرد عليه زيداً فى الوقف حيث تكتب بعوضها لأن السقوط خطأ يكفى فى بعض الأحوال كالدرج هنا قال يسـ فى حواشى الفا كهى لا يرد رأيت زيداً فى الوقف لأنه يسقط رفعاً وجراً وأما سقوطه فى الدرج فلا يكفى فى دفع الإيراد المبني على ثبوته خطأ لما تقرر أن حق الكلمة أن تكتب بتقدير الابتداء بها والوقف عليها فتدبر ولا نحو قال زيد بن عمرو والتعريف مبني على الأعم الأغلب اه وكذا فى حواشى التوضيح وقوله الأعم الأغلب هو مرادنا بالكفاية فى بعض الأحوال . واعلم أن أنواع التشوين المختصة بالاسم أربعة أحدها تشوين التمكن أى التمكن وهو اللاحق للاسم المعرب المنصرف غالباً قال ابن هشام فأئدته الدلالة على خفة الاسم وتمكنه فى باب الاسمية لكونه لم يشبه الحرف فيبنى ولا الفعل فيجتمع من الصرف ويسمى تشوين الامكنية أيضاً وتشوين الصرف وذلك كزيد ورجل ورجال والذى يدل على أن تشوين رجل للتمكن لا للتنكير بقاؤه مع العالمية بعد النقل قاله ابن الحاجب قال الشيخ ورد اه أى من أن التشوين مع العالمية هو ما كان قبلها وفيه نظر فتأمل ثم رأيت الشيخ الرضى قال أنا لأرى منعاً من أن يكون تشوين واحد للتمكن والتنكير معاً فرب حرف يفيد فأئدتين كالألف والواو فى مسامات ومسامون فنقول التشوين فى رجل يفيد التنكير أيضاً فإذا سميت به الاسم تمحض للتمكن قال يسـ فيه ردّ على من استدلل بثبوت التشوين بعد العالمية على أنه ليس للتنكير ويمكن الانتصار لابن الحاجب لأن الأصل بقاء ما كان على ما كان اه . قلت كالدنوشرى يمكن أن يقال تشوين نحو رجل قبل العالمية للتنكير فقط وبعدها يخافه التمكن وثانيها تشوين التنكير وهو اللاحق لبعض الأسماء المبنية فرقا بين معرفتها ونسكرتها تقول سيدي به بلاتشوين إذا أردت شخصاً معيناً اسمه ذلك وبه إذا أردت شخصاً ما اسمه سيدي به وإيه بلاتشوين إذا استزدت مخاطبك من حديث معين وبه إذا أردت استزادة من حديث ما فإيه بلاتشوين معرفة من قبيل المعرفة بأل العهدية أى الحديث المعهود كذا قالوا وهو كما قاله الشيخ خالد مبنى على أن مدلول اسم الفعل المصدر وأما على القول بأن مدلوله الفعل فلا لأن جميع الأفعال نسكرات ورده العلامة الدنوشرى وثالثها تشوين المقابلة أى

تلحق الآخر لفظاً
لا خطأ

مقابلة نون جمع المذكور السالم في جمع المؤنث السالم نحو مسلمات وفي تفرقه بين رجال ومسلمات وقفة ويمكن أن يقال فرق لأن جمع المؤنث السالم مع جمع المذكور السالم في جعل النصب والجرسوا فيهما ولا كذلك في جمع التكسير وإنما قالوا إنها تنوين المقابلة إذ لو كانت للتمكن لم تثبت في نحو قوله تعالى - من عرفات - ولو كانت للتكبير لم تثبت في الأعلام وليست عوضا عن المضاف إليه ولا لترنم فلم يبق إلا أن يقال هي في جمع المؤنث في مقابلة النون في جمع المذكور السالم لأن هذا معنى مناسب ألا ترى إلى جعلهم نصب هذا الجمع نابعا للجرك كما في جمع المذكور كما مرّ فالتنون في جمع المذكور قائمة مقام التنوين الذي في الواحد في المعنى الجامع لأقسام التنوين فقط وهو كونه علامة تمام الاسم كما أن النون قائمة مقام التنوين الذي في الواحد في ذلك قاله الرضى . لا يقال قد وجدنا في مفرد الجمع المؤنث ما ليس فيه تنوين نحو فاطمة فلم يقل تنوينه عوض عن تنوين الاسم المفرد لأنه جعل مقابلا لجمع المذكور . لأننا نقول كما وجدنا ذلك وجدنا أيضا في مفرد الجمع المذكور السالم ما ليس له تنوين كإبراهيم فيطبق التقابل قال الرضى أيضا قال الربيعي وجار الله يعني الزخشرى إن التنوين في نحو مسلمات للصرف قال جار الله وإنما لم تسقط في عرفات لأن التأنيث فيها ضعيف لأن التاء التي لها كانت لحض التأنيث سقطت والتاء فيه علامة لجمع المؤنث وفيما قاله نظر لأن عرفات مؤنث ثم قال والأولى عندي أن يقال إن التنوين للصرف والتمكن وإنما لم يسقط في نحو من عرفات لأنه لو سقط لتبعه الكسر في السقوط وتبع النصب وهو خلاف ما عليه الجمع السالم إذ الكسر فيه متبوع لا تابع فهو فيه كالتنوين في غير المنصرف للضرورة لم يحذف ما منع هذا اه فانظره . ورابعها تنوين العوض وهو اللاحق عوضا من حرف أصلى أوزائد أو مضاف إليه مفردا وجملة فالأول كجوار وغواش فانه عوض عن الباء قال في المعنى وفاقا لسيبويه والجمهور لا عوضا من ضمة الباء وفتحها التأنيث عن الكسرة خلافا للبرد إذ لو صح لعوض عن حركات نحو حبلى ولا هو تنوين التمكن والاسم منصرف خلافا للأخفش وقوله لما حذفت الباء التحق الجمع بأوزان الأحاد كسلام وكلام فصرف مردود لأن حذفها عارض للتخفيف وهي منوية بدليل أن الحرف الذي بقي أخيرا لم يحرك بحسب العوامل اه . والثاني كجندل قال في المعنى فان تنوينه عوض من ألف جنادل قاله ابن مالك والذي يظهر لي خلافه وأنه تنوين الصرف ولهذا لم يجرّ بالكسرة وليس ذهاب الألف التي هي علم الجمعية كذهاب الباء من نحو جوار وغواش اه . والثالث تنوين كل وبعض إذا قطعا عن الإضافة نحو - وكلا ضربا له الأمثال - فضلنا بعضهم على بعض - والرابع اللاحقة لا ذنحو - وبومئذ يفرح المؤمنون - عوضا عن الجملة التي تضاف إليها والأصل والله أعلم ويوم إذ غلبت الروم يفرح المؤمنون حذفت جملة غلبت الروم وحجى بالتنوين عوضا عن الجملة المحذوفة إيجازا وتحسينا فالتقى ساكنان ذال إذ والتنوين فكسرت الذال على أصل التقاء الساكنين وليست هذه الكسرة كسرة إعراب بإضافة يوم إليها وبقي من أقسام التنوين ما محله في المطولات (قوله ودخول الألف واللام) لو عبر بدخول أل كان أولى وسيأتى الكلام على هذا في المعرفة والنسكرة إن شاء الله تعالى وقد سبق بعض ذلك عند قول الماتن والتنوين (قوله نحو الرجل والغلام) أى من نحو قولك جاء الرجل والغلام (قوله لدخول أل) أى وجوده إذ لا معنى للدخول كما قدمنا هناك فلا تغفل (قوله عليهما) لو قال عليه عائدا على كل كان أولى (قوله لدخول حرف الخفض) وهو الباء الظاهر في الأول والمقدر في الثاني لعطفه على مجرور فهو مجرور بما جر المعطوف عليه والمراد بالدخول الوجود كما مرّ آنفا (قوله عليهما) لو قال عليه كان أولى كما سبق وإنما قال عليهما ولم يقل على الأول لما ذكرناه (قوله ثم ذكر الخ) عطف على متوهم أى قال كذا ثم ذكر ومثله سائغ ونسبه الشارح

ودخول الألف اللام
نحو الرجل والغلام
فكل منهما اسم
لدخول أل عليهما
وحروف الخفض نحو
مرت يزيد ورجل
فكل منهما اسم
لدخول حرف الخفض
وهي الباء عليهما .
ثم ذكر

عليه بأن المصنف ذكر ذلك على جهة الاستطراد وهو أن يذكر عند سوق الكلام لغرض ما يكون له نوع تعاقبه ولا يكون السوق لأجله وإنما قلنا له نوع تعاقب إذ لو لم يكن له نوع تعلق بالمرة لكان الكلام عن البلاغة بمنزلة ولعلنا نذكر معنى الاستطراد على وجه آخر عند تكلم شارحنا عليه في باب النعت إن شاء الله تعالى (قوله جملة من حروف الخفض) أي الإجماع كما أفادته العبارة بمن وقد زاد المؤلف رحمه الله تعالى ونفعنا بعلمه في باب الخفضات مذ ومنذ وواو رب كما هو لائق بذكرها هناك كما لا يخفى (قوله وهي من) الخبر مجموع المعطوف والمعطوف عليه فلا يشكل الحمل على حروف الخفض وتقديم العطف والاختبار وذلك بأن يجمع المتعدد أولا في هذه الصورة بأن يعطف أولا ثم يجعل خبرا . فان قيل في كلام المصنف الأخبار بالحرف والحرف لا يصلح للأخبار به ولا عنه لأنه موضوع لنسب مخصوصة لانداتها . قلت معنى قولهم الحرف لا يخبر به أنه لا يخبر بمعناه معبرا عنه بمجرد لفظه كما أن معنى قولهم الحرف لا يخبر عنه أي لا يخبر عن معناه معبرا عنه بمجرد لفظه وإلا لفظ الحرف مخبر به كقولنا الحرف في ولا ولفظ الفعل يخبر عنه كقولنا ضرب فعل ماض وكذا المعنى إذا لم يعبر عنه بمجرد لفظه كقولنا بعض ما لا يخبر به معنى في ومعنى ضرب لا يخبر عنه اه شنواني على شرح الشيخ خالد لهذا المتن . والحاصل أن كلا من الحرف والفعل إن أريد معناه لا يخبر عنه كما لا يخبر بالحرف وإن أريد لفظه فيخبر عنه كما يخبر بالحرف . فان قيل ماعنى قولهم قد حرف بقصد اللفظ والأخبار بأنه حرف لا يساعده كما تقول ضرب فعل لأن الخبر المؤلف عين المبتدأ والأخبار عنهما بأنهما حرف وفعل قد يفيد المغايرة والتفارق بينهما . أجب بأن معناه أعنى معنى قولهم قد حرف ماصدق عليه قد من الأفراد الواقعة في غير هذا التركيب من نحو قد قام وقد قعد وغير ذلك حرف لا قد الواقعة هنا فإنها اسم لارادة لفظها وكذا يقال في مثل ضرب فعل فلتتأمل إن كنت ذا فهم لأنك إذا تأملت وجدت فيه كلاما فاسدا (قوله أيضا من) معناه لابتداء الغاية قال الرضى كثيرا ما يجري في كلامهم أن من لا ابتداء الغاية وإلى لا انتهاء الغاية ولفظ الغاية يستعمل بمعنى النهاية وبمعنى المدى والمراد بالغاية في قولهم ابتداء الغاية وانتهاء الغاية جميع المسافة إذ لا معنى لابتداء النهاية وانتهاء النهاية فمن لا ابتداء في غير الزمان عند البصريين سواء كان المجرور بها مكانا نحو سرت من البصرة أو غيره نحو قولهم هذا الكتاب من زيد إلى عمرو وأجاز الكوفيون استعمالها في الزمان أيضا واستدلوا بقوله تعالى - لمسجد أسس على التقوى من أول يوم أحق أن تقوم فيه - وقوله تعالى - إذا نودي للصلاة من يوم الجمعة - ثم قال وأنا لأرى في الآيتين معنى الابتداء إذ المقصود من معنى الابتداء في من أن يكون الفعل المتعدي بمن الابتدائية شيئا ممتدا كالسير والمشى ونحوه ويكون المجرور بمن الشيء الذي منه ابتداء ذلك الفعل نحو سرت من البصرة ويكون الفعل المتعدي بها أصلا للشيء الممتد نحو تبرأت من فلان إلى فلان وكذا خرجت من الدار لأن الخروج ليس شيئا ممتدا إذ يقال خرجت من الدار إذا انفصلت منها ولو بأقل من خطوة وليس التأسيس والنداء حدثين ممتدين ولا أصليين للمعنى الممتد بل هما حدثان واقعان فيما بعد من وهذا معنى في فمن في الآيتين بمعنى في وذلك لأن من في الظروف كثيرا ما تقع بمعنى في نحو جئت من قبل زيد ومن بعده . وعامة كونها للابتداء أن يحسن في مقابلتها إلى أو ما يفيد فائدتها نحو قولك أعود بالله من الشيطان الرجيم لأن معنى أعود به ألتجىء إليه وأفر إليه فالباء ههنا أفادت معنى الانتهاء اه ببعض حذف . وإعراب الآية الأولى اللام للابتداء ومسجد مبتدأ وأسس في محل رفع نعت لمسجد وهو المسوخ لكون المبتدأ نكرة وأحق خبره من أول يوم متعلق به ونائب الفاعل الضمير المستتر في أسس على حذف المضاف

جملة من حروف
الخفض فقال [وهي من

أى أسس بنيانه وقد صرح به فى أفن أسس بنيانه حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه وأضمر .
 تنبيهان : الأول إنما بدأ المؤلف بمن لأن من معانيها الابتداء فناسب الابتداء بها ولأنها أقوى
 حروف الجر بدليل أنها دخلت على ما لم يدخل عليه غيرها من سائر الحروف الجارة نحو من عندك
 وما لازم النصب على الظرفية نحو من قبل ومن بعد . والثانى أنها تدخل على الضمير نحو منك والظاهر
 نحو ومن نوح ولعلنا نزيد على هذا فى باب الخفوضات (قوله وإلى) قال الرضى تستعمل فى انتهاء غاية
 الزمان والمكان بلا خلاف نحو: أتوا الصيام إلى الليل والأكثر عدم دخول إحدى الابتداء والانهاء
 فى المحدود . فإذا قلت اشتريت من هذا الموضع إلى ذلك الموضع فالموضعان لا يدخلان ظاهرا فى الشراء
 ويجوز دخولهما فيه مع القرينة وقال بعضهم ما بعد إلى ظاهره الدخول فيها قبلها فلا تستعمل فى غيره
 إلا مجازا وقيل إن كان ما بعدها من جنس ما قبلها نحو أسكت السمكة إلى رأسها فالظاهر الدخول
 وإلا فالظاهر عدم الدخول نحو: أتوا الصيام إلى الليل والمذهب هو الأول اه قول الرضى ، وعلل ابن
 هشام المذهب الأول بأن الأكثر مع القرينة عدم الدخول فيجب الحمل عليه عند التردد . فخلص
 المذهب فى إلى ثلاثة . الأول الدخول إن كان من الجنس . الثانى الدخول مطلقا . الثالث عدم الدخول
 مطلقا وعلى كل إذا دلت قرينة على الخروج أو الدخول عمل بها وهو الحق الذى لا شك فى مثله
 فتنبه لهذا الموضع والله الحمد (قوله سرت من البصرة إلى الكوفة) قد علمت أنه متى دخل بعد من
 ما يقابلها فهى بمعنى الابتداء وإلى بمعنى الانتهاء فهما ههنا كذلك أى سرت مبتدئا من البصرة منتهيا
 إلى الكوفة وعلمت أنه لا يحسن هنا أن يقال لا يدخل المحدود إذ القرينة لا تساعد عدم دخوله فيه
 فلتتفطن (قوله من البصرة) بفتح الباء وإذا نسب الشخص إليها قيل البصرى بالكسر اه شرحى
 الصغير للألفية لابن مالك (قوله لدخول) أى وجود كما قدمنا (قوله على الأول) أى لفظ البصرة والثانى
 أى لفظ الكوفة .

وإلى [نحو سرت من
 البصرة إلى الكوفة
 فكل من البصرة
 والكوفة اسم لدخول
 من على الأول وإلى على
 الثانى [وعن] نحو
 رميت السهم عن
 القوس فالقوس اسم

تنبيه : اعلم أن إلى تدخل على المضمرة نحو إليه والظاهر نحو إلى الكوفة (قوله وعن) من
 معانيها المجاوزة وقال الرضى أى لبعد شئ عن المجرور بها بسبب إيجاد مصدر المعدى بها قال يس
 نقلا عن الدنوشىرى هى حقيقة فى مجاوزة جرم عن جرم وتعديه عنه وقد تستعمل فى العانى على طريق
 التشبيه فى مثل قوله تعالى - ومن أعرض عن ذكرى فإن له معيشة ضنكا - شبه انصراف البصرة
 عن تأمل ذكره بانصراف المجاوز عما يجاوزه اه وضنكا مصدر وصف به فيستوى فيه المذكر والمؤنث
 ومعناه ضيقا وقرىء ضنكى كسكرى ومعيشة اسم إن وله خبرها قال فى المغنى ولم يذكر البصريون
 سواها أى سوى المجاوزة ولعلنا نزيد على هذا فى باب الخفوضات إن شاء الله تعالى (قوله رميت السهم
 عن القوس) أى بعدت السهم عن القوس بسبب الرمي قال الرضى وكذا أطعمه عن الجوع أى
 بعده عن الجوع بسبب الاطعام وكذا أدت الدين عن زيد وقولهم رويت عنه علما وأخذت عنه
 مجاز كأنك نقلته وقولك جلست عن يمينه أى تراخيت عن موضع يمينه بالجلوس وقوله تعالى
 - يخالفون عن أمره - مضمن معنى يتجاوز طبقات عن طبقات أى طبقا متجاوزا فى الشدة عن طبق آخر
 دونه فى الشدة فيكون كل طبق أعظم فى الشدة مما قبله وقوله عن طبق صفة طبقا وليس المراد
 طبقين فقط بل المقصود جنس أطباق كل واحد منها أعظم من الآخر فهو مثل التثنية فى لبيك .
 قال أبو عبيدة وما ينطق عن الهوى أى بالهوى والأولى أنها بمعناها والجار والمجرور صفة للمصدر أى
 نطقا صادرا عن الهوى فعن فى مثله تفيد السببية كفى قولك قلت هذا عن علم أو عن جهل أى
 قولنا صادرا عن علم اه وفى يس على التوضيح كلام طويل فى مسئلة التضمين فانظره فانه مهم جدا

(قوله لدخول عن) أى وجوده كما غير مرة أى ولوجوده فى أوله (قوله وعلى) من معانيها الاستعلاء أى العلو إما حقيقة نحو زيد على السطح أو مجازاً نحو عليه دين كما يقال ركبته دين كأنه يحمل ثقل الدين على عنقه أو على ظهره . قال الرضى ومنه على قضاء الصلاة وعليه القصاص لأن الحقوق كأنها راكبة لمن تلزمه وكذا قوله تعالى - كان على ربك حتماً مقضياً - تعالى عن استعلاء شئ عليه ولكنه إذا صار الشئ مشهوراً فى الاستعمال فى شئ لم يراع أصل معناه نحو ما أعظم الله ومنه توكت على فلان كأنك تحمل ثقلك عليه ثم صار بمعنى وثقت به حتى استعمل فى البارى تعالى نحو توكت على الله واعتمدت عليه وأما قوله - إذا رضيت على بنوقشير - فيحمل رضيت فى التعدى على ضده أى سخطت كما حمل بعث منه على اشتريت وقربت منه على انفصلت منه وقولهم فلان على جلالتهم يقول كذا أى معها وكأن المعنى أنه يلزمها لزوم الراكب لركوبه من قولهم ركبته الديون أى لزمته ومنه سر على اسم الله أى ملتزماً به فكانه مركب يحملك إلى مقصودك ومنه قولك مررت على زيد لا يفيد أن مرورك به كان من جهة الفوق بخلاف معنى مررت به اه وقوله بخلاف مررت به أى إن قولك مررت عليه لا يخالف معنى مررت به بأن زاد عليه بالاستعلاء تأمل (قوله ركب على الفرس) هو استعلاء حقيقى كما علم مما تقدم . وظاهر كلام المصنف فى باب المفعول به مع كلام شارحنا العلامة أبقاه الله بالسلامة التسوية بين ركبت الفرس وركبت عليه وهو كذلك وفى الصباح ركبت الدابة وركبت عليها (قوله لدخول على) أى وجوده كما تقدم غير مرة (قوله عليه) أى على لفظ الفرس أى مع وجوده فى المكان لم يذكروا لوضوحه وللتقريب على المبتدى (قوله وفى) من معانيها الظرفية وهى حاول شئ فى شئ حقيقة فى الأجسام بأن كان للظرف احتواء والمظروف تحيز مكانية أو زمانية فالمكانية نحو فى أدنى الأرض والزمانية نحو فى بضع سنين أو مجازية بأن يفقد التحيز والاحتواء أو أحدهما فهى على ثلاثة أنواع إما يكون الظرف والمظروف معنيين نحو - ولكم فى القصاص حياة - أو الظرف معنى والمظروف ذاتاً نحو أصحاب الجنة فى رحمة الله أو بالعكس نحو - لقد كان لكم فى رسول الله أسوة حسنة - ومعنى أسوة الله أعلم اقتداء وهو اسم كان ولكم خبرها . قال الرضى فى الحديث «فى النفس المؤمنة مائة من الأبل» معناه أى فى قتلها فالسبب الذى هو القتل متضمن للدية تضمن الظرف للمظروف وهذه هى التى يقال إنها للسببية وقوله تعالى - ولأصلينكم فى جنود النخل - قيل إن فى بمعنى على فيه والأولى بمعناها لتسكن المصابوب فى الجذع تمسكن المظروف فى الظرف . وقيل إنها بمعنى الباء فى قوله :

وتركب يوم الروع منا فوارس بصيرون فى طعن الأباهر والسكلا

والأولى أن تسكون بمعناها أى لهم بصارة وحقق فى هذا الشأن وقيل هى بمعنى إلى فى قوله تعالى - فردوا أيديهم فى أفواههم - والأولى أن تقول هى بمعناها والمراد التمسكن وقيل هى بمعنى مع فى قوله تعالى : فادخلنى فى عبادى والأولى بمعناها أى حاصلة فى زمرة عبادى أو بمعنى ادخلنى إليها الروح فى أجسام عبادى وقوله أنت أخى فى الله أى فى رضا الله أى رضا تعالى مشتمل على مؤاخاتنا لانخرج عنه إلى الأغراض الدنيوية وكذا قولهم الحب فى الله والبغض فى الله اه ببعض حذف (قوله الماء فى السكوز) السكوز معروف جمعه كيزان وأكواز وكوزة مثل عود وعيدان وأعواد وعوده قاله فى الصحاح فهو بضم السكاف وسكون الواو (قوله لدخول فى) أى وجودها كما تقدم غير مرة (قوله عليه) أى على لفظة السكوز مع كونه مجروراً وقد وجد فيه ال أيضاً وقد مر غير مرة (قوله ورب) قال الرضى فى رب ثمان لغات أشهرها ضم الراء وفتح الباء المشددة والثانية ضم الراء وفتح الباء المخففة

لدخول عن عليه [وعلى]
نحو ركبت على الفرس
فالفرس اسم لدخول
على عليه [وفى] نحو
الماء فى السكوز
فالسكوز اسم لدخول
فى عليه [ورب]

من اللغى اللاتى لربّ خال وكلها عشرون قد تنال

[illegible]

رب ربما رب رب ربما فرعبا رب ربما ربما

خذ ربما يا صاح بالتمام فحفظها صعب لدى العوام

فالأول ضم الراء وفتح الباء المشددة والثاني بلا تشديد والثالث فتح الراء وفتح الباء المشددة والرابع بلا تشديد والخامس فتح الراء وفتح الباء المخففة وبعدها تاء ساكنة مع ميم مفتوحة وألف ساكنة والسادس ضم الراء وفتح الباء المشددة آخره تاء ساكنة والسابع بلا تشديد والثامن فتح الراء وفتح الباء المشددة آخره تاء ساكنة والتاسع بلا تشديد والعاشر ضم الراء وفتح الباء المخففة فتاء ساكنة بعدها الميم والألف والحادي عشر ضم الراء وإسكان الباء والثاني عشر ضم الراء وفتح الباء المشددة بعدها الميم والألف والثالث عشر ضم الراء وضم الباء المشددة والرابع عشر بلا تشديد والخامس عشر ضم الراء وفتح الباء المشددة وإسكان التاء وبعدها الميم والألف والسادس عشر فتح الراء وفتح الباء المشددة آخره الميم والألف والسابع عشر فتح الراء وسكون الباء والثامن عشر فتح الراء وفتح الباء المخففة آخره الميم والألف والتاسع عشر فتح الراء وفتح الباء المشددة وإسكان التاء آخره الميم والألف والعشرون ضم الراء وفتح الباء المخففة آخره الميم والألف قال ابن هشام في المغني إن رب حرف جر خلافا للكوفيين في دعوى اسميته وقولهم إنه أخبر عنه في قوله :

إن يقتلوك فإن قتلك لم يكن عارا عليكم وربّ قتل عار

بعار بل عار خبر لمخدوف والجملة صفة لمجرور أو خبر للمجرور إنه وفي موضع مبتدأ كاسياني اه ولذا قال

في كفاية المعاني : وهو على الراجح حرف جر لأنه أضيف للمنجور

مبتداً ورب قتل عار أى هو عار ما به اعتبار

قال الرضى ووضع رب للتقليل تقول فى جواب من قال مالقيت رجلا رب رجل لقيت أى لاتنكر لقايتى للرجال بالمرأة فأتى لقيت منهم شيئا وإن كان قليلا قال ابن السراج النحاة كالجمعين على أن رب جواب الكلام إمّا ظاهرا أو مقدره فى الأصل موضوعة لجواب فعل ماض منى فهذا لا يجوزون رب رجل كريم أضرب بل ضربت وإمّا كان محذوف فى الغالب لدلالة الكلام السابق عليه هذا الذى ذكرنا من التقليل أصلها أى أصل معنى رب ثم تستعمل فى معنى التكثير حتى صارت فى معنى التكثير للحقيقة وفى التقليل كالجاز المحتاج إلى القرينة وذلك نحو قوله * رب هيضل لب لفت بهيضل * والهيضل الجيئ الكثير والاحب الصوت والجلبية واللف الخلط والجمع وقال فى المغنى إن رب ليس معناه التقليل دائما خلافا لالأكثرين ولالتكثير دائما خلافا لابن درستويه وجماعة بل ترد للتكثير كثيرا وللتقليل قليلا اه وهو فى غاية الحسن وكلام الرضى فى غاية الدقة ولا مخالفة بين كلاميهما إذا تأملته وفى كافية ابن الحاجب مانصه ورب للتقليل أى لانشاء التقليل ولهذا وجب لها صدر الكلام كما أن كم لها صدر الكلام لكونها لانشاء التكثير مختصة بنكرة لعدم احتياجها إلى المعرفة موصوفة ليتحقق التقليل الذى هو مدلول رب لأنه إذا وصف الشئ صار أخص وأقل مما لم يوصف على الأصح وفعلها يعنى الذى تعلق به رب فعل ماض لأنها للتقليل المحقق ولا يتصور ذلك إلا فى الماضى نحو رب رجل كريم لقيته

أو رب رجل كريم لم أفارقه محذوف ذلك الفعل الماضي غالبا لوجود القرائن نحو رب رجل كريم أي لقيته وقد تدخل على مضمير مبهم لامرجعه بميز بنكرة منصوبة على التمييز والضمير مفرد وإن كان المميز مثنى أو مجموعا مذكرا كان المميز أو مؤنثا نحو ربه رجلا أو رجلين أو رجلا أو امرأة أو امرأتين أو نساء خلافا للكوفيين في مطابقة التمييز في الأفراد والتنثنية والجمع والتذكير والتأنيث فانهم يقولون ربهما رجلين وربهم رجلا وربها امرأة وربهما امرأتين وربهن نساء وتاجعها ما الكافة المانعة عن العمل فتدخل بعد لحوق ما على الجمل نحو قوله تعالى - ربما يؤذ الدين كفروا - وقد تكون ما زائدة فتدخل على الاسم وتجرح نحو ربما ضربة بسيف صقيل اه زيادة من شرح الجامي عاينها والصقيل قال في المصباح صقلت السيف ونحوه صقلا من باب قتل وصقلا أيضا بالكسر جالوته والصقيل صانعه اه (قوله رب رجل كريم لقيته) رب حرف جر شبهه بالزائد ورجل مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الشبيه بالزائد وكريم مخصص مسوغ لكونه مبتدأ ولقيته فعل وفاعل ومفعول والجملة خبر المبتدأ وذكر ابن هشام في المغنى أن مجرور رب يجوز أن يكون مفعولا على حد زيدا ضربته قال ويقدر الناصب بعد المجرور لاقبل الجار لأن رب لها الصدر من بين حروف الجر اه وعلى كل فكريم نعت لرجل وإنما كان مكسورا للجوار كما في قوله تعالى - وأرجلكم إلى السكعين - عطفًا على الوجوه والأيدى ولذا كانت الأرجل مغسولة لامسوحة ويجوز أن يقرأ كريم بالرفع على الأول وعليه فلا إشكال (قوله لدخول رب عليه) أي مع كونه منونًا مخفوضا والمراد بالدخول الوجود كما مر غير مرة .

تنبيه : يدخل رب على النكرة لا غير وباقي الكلام عليها يأتي في باب المخفوضات إن شاء الله تعالى (قوله والباء) ومعناها الالصاق وهو أصل معانيها قال سيبويه وإنما هي الالصاق والاختلاط ثم قال وما اتسع من هذا في الكلام فهذا أصله قاله في التصريح قال في المغنى ثم الالصاق حقيقى كما مسكت يزيد إذ قبضت على شيء من جسمه أو على ما يحبس منه يد أو ثوب ونحوه ولو قال أمسكته احتمل ذلك وأن تكون منعته من التصرف أي الانصراف ومجازى نحو مررت يزيد أي ألققت مرورى بكان يقرب من زيد اه فجعل الالصاق بما يقرب منه كالالصاق ونزع الدمايين في كون الالصاق في صورة القبض على نحو الثوب حقيقيا واستظهر أنه مجاز بجعل إصاق الأمساك بالثوب إصاقا بزيد لما بينهما من المجاورة ثم الحقيقى نوعان ما لا يصل الفعل إلا بحرفه كسطوت يزيد وما يصل الفعل بدونه نحو أمسكت يزيد فإن الباء أفادت أن إمساكك بزيد كان مباشرة منك له بخلاف أمسكت زيدا فأما يفيد منعه الانصراف بوجه ما (قوله نحو مررت بزيد) يحتمل أن الباء للالصاق فالمعنى أنه جالس وأنت مررت عليه أولمعية فالمعنى أنه مر معك لكن يحتمل أنه هو الذى حملك على المرور وأنت الذى حملته وجعلته مارا قال في المغنى وعن الأخفش أن المعنى مررت على زيد بدليل - وإنكم تمررون عليهم مصبحين - وأقول إن كلا من الالصاق والاستعلاء إنما يكون حقيقيا إذا كان مفضيا إلى نفس المجرور كما أمسكت بزيد وصعدت على السطح فان أفضى إلى ما تقرب منه فمجاز كمررت بزيد في تأويله بالجماعة وكقوله * وبات على النار النداء والحق * فاذا استوى التقديران في المجازية فالأكثر استعمالا أولى بالتخرج عليه كمررت بزيد ومررت عليه وإن كان قد جاء كفى تمررون عليهم يمررون عليها * ولقد أمر على اللثم يسبى * إلا أن امر به أكثر فكان أولى بتقديره أصلا ويتجه على هذا الخلاف خلاف في المقدر في قوله * تمررون الديار ولم تعوجوا * أهو الباء أم على انتهى (قوله لدخول الباء عليه) أي مع وجود التنوين والخفض ففيه ثلاث علامات للاسم والمراد بالدخول الوجود كما سبق

نحو رب رجل كريم
لقيته فرجل اسم
لدخول رب عليه
[والباء] نحو مررت
بزيد فزيد اسم لدخول
الباء عليه

(قوله والكاف) من معانيها التشبيه وهو إلحاق ناقص في الشرف أو في الحسنة بكامل فيهما هذا أصله فنحو زيد كعمرو مع أنهما متساويان فيهما لعله فرعه قال الرضى ودليل حرفيته وقوعه صلة في نحو جاءني الذي كزيد فهو مثل الذي في الدار . فان قيل لم لا يجوز كونه بمعنى المثل والمبتدأ محذوف أى الذي هو كزيد أى مثل زيد . قلت : إن حذف المبتدأ في صلة غير أى إذا لم تطل في غاية القلة واستعمال الذي كزيد شائع كثير فلا يكون اسما ويتعين اسميتها إذا انجرت كما في قوله :

* يضحكن عن كالبرد منهم * أى الدائب أو ارتفعت بالمفاعلة كما في قوله :

أنتهون ولن ينهى ذوى شطط كالطعن يهلك فيه الزيت والقتل

أو على الابتداء نحو كذا عندي درهما على ما قال بعضهم واستدل بقولهم إن كذا درهما مالك برفع مالك انتهى وذوى شطط أصحاب ظلم .

تنبيه : شد دخولها على الضمير نحو قول الشاعر :

خلى الدنابات شملا كشبا وأم أوعال كها أو أقربا

وكقوله : ولا أرى بعلا ولا حلائلا كه ولا كهين إلا حائلا

وباقى الكلام يأتي إن شاء الله تعالى في باب المخفوضات (قوله زيد كالبرد) هو مثال لإلحاق الناقص في الشرف بالسكامل فيه ومثال لإلحاق الناقص في الحسنة بالسكامل فيها زيد كالجار فان الجار في البلدة أكمل من زيد فيها ويحتملهما قولك زيد كالأسد إذا شبت شجاعته يشجاعة الأسد فمن قبيل الأول وإن شبت بلادته أو عدم حياته به فمن قبيل الثاني فتأمل (قوله فالبرد) يقرأ بالكسر وإن كان مبتدأ فهو مرفوع بضمه مقطرة على آخره للحكاية (قوله لدخول الكاف) أى وجوده كاتقدم غير مرة مع وجود أل والكسر (قوله واللام) هى مكسورة مع كل ظاهر نحو لزيد ولعمرو لإمع المستغاث المباشر ليا فمفتوحة نحو يالله وأما قراءة بعضهم الحمد لله بضمها فهو عارض للاتباع ومفتوحة مع كل مضمرة نحو لنا ولكم ولهم لإمع ياء المتكلم فكسورة وإذ قيل يالك وإلى احتمال كل منهما وأن يكون مستغاثا به وأن يكون مستغاثا من أجله وقد أجازها ابن جنى في قوله * فياشوق ما أبقي وإلى من النوى * وأوجب ابن عصفور في يالى أن يكون مستغاثا من أجله لأنه لو كان مستغاثا به لكان التقدير يادعولى ومن العرب من يفتح اللام الداخلة على الفعل ويقرأ وما كان الله ليعذبهم قاله في المغنى أى لأن كل كلمة على حرف واحد كالواو والفاء واللام الابتداء خفها الفتح ثقل الضمة والكسرة على السكامة التى هى في غاية الخفة بكونها على حرف وإنما كسرت باء الجر ولما لموافقة معموها ولم يكسر كاف التشبيه لأنها تكون اسما أيضا جرها إذن ليس بالأصالة وإنما أبقي لام الجر الداخلة على المضمرة على فتحها إلحاقا لها بسائر اللامات كلام الابتداء ولام جواب لو وغير ذلك وإنما خص لام المضمرة بذلك لأنها لا تلبس إذن بغيرها من اللامات إذ الضمير المحرور غير المرفوع ولو فتحت في غير الضمير لالتبس بلام الابتداء والفرق بالاعراب لا يتم إذ ربما يكون الظاهر مبنيًا أو موقوفًا عليه اه رضى على كافية ابن الحاجب ومن معانى اللام الاختصاص والاستحقاق فالأول إما بالملكية نحو المال لزيد أو بغيرها نحو الجلل للفرس إذ لا ملك للفرس والثاني ما وقع بين معنى وذات نحو الحمد لله والعزة لله والملك لله والأمر لله على خلاف في لله ذكرناه في شرح المطالب (قوله المال لزيد) قد علمت أن لامة الاختصاص بالملكية ويمكن أن يكون اللام للاختصاص بغير الملكية لو كان زيد عبد الشخص إذ لا ملك للعبيد (قوله فزيد اسم) يقرأ بالكسر للحكاية كما تقدم نظيره غير مرة (قوله لدخول اللام) أى وجوده كما مرة غير مرة أى مع وجود التنوين والخفض ولو عبر بنحو المال لعثمان

[والكاف] نحو زيد
كالبرد فالبرد اسم
لدخول الكاف عليه
[واللام] نحو المال
لزيد فزيد اسم لدخول
اللام عليه

لكان أوضح (قوله وحروف القسم) بفتح القاف والسين المهملة وهو اليمين والحالف بمعنى (قوله وهي من جملة حروف الحذف) سميت حروف القسم لدخولها على القسم به وأشار به إلى أن قول المتن وحروف القسم مرفوع بالعطف على من فالتقدير ودخول حروف الحذف وهي من وحروف القسم ويجوز أن يكون مجرورا معطوفا على الألف واللام أو على حروف الحذف أى ودخول حروف القسم ويكون من ذكر الخاص بعد العام على الأول ومن عطف الخاص على العام على الثانى والنكتة اختصاصها بالدلالة على القسم مع الجر بخلاف باقى حروف الحذف فانها جارة ولا تدل على القسم (قوله واستعملت فى القسم) أى سواء صرح بمادة القسم أولا كاسيأتى (قوله وهي الواو والباء والتاء) اقتصره على الثلاثة هو المشهور شنوانى قال الرضى اعلم أن واو القسم لها ثلاثة شروط أحدها حذف فعل القسم معها فلا يقال أقسم والله وذلك لكثرة استعمالها فى القسم فهى أكثر من أصلها أى الباء . والثانى أن لا تستعمل فى قسم السؤال فلا يقال والله أخبرنى كما يقال بالله أخبرنى . والثالث أنها لا تدخل على الضمير فلا يقال وكما يقال بك واختصاصها بالحكمين الأخيرين لكونها فرع الباء وبدلا منها ، وإنما حكم بأصلها لأن أصلها الاصاق فهى تلصق فعل القسم بالمقسم به وأبدات الواو منها لأن بينهما تناسبا لفظيا لكونهما شفويتين ومعنويا لا ترى أن فى واو العطف وواو الصرف معنى الجمعية القرابية من معنى الاصاق والتاء بدل من الواو فى وراث وراثت ووكالة وتكلة واتعد فلهذا قصرت عن الواو فلم تدخل إلا على لفظة الله وفيها الخصائص الثلاث التى كانت فى الواو . وحكى الأخفش تربى وترب الكعبة وهو شاذ اه وكان الأولى للصنف تقديم الباء الموحدة على الواو لأصلاتها وكونه أعم الحروف لأنه يشترط فيها شيء لكن ربما يقال قدمت الواو لكثرة دورانها على الألسنة وإن كانت الباء أصلا لها كذا قيل ويجب القسم الذى لغير السؤال باللام وإن وحرفى النفى أى ما ولا فاللام فى الموجبة اسمية كانت نحو والله زيدا قائم أو فعلية نحو والله لأفعلن كذا وإن فيها أى فى الاسمىة نحو والله إن زيدا لقاتم وما ولا فى المنفية اسمية كانت أو فعلية نحو والله ما زيد بقائم ولا يقوم زيد وقد يحذف حرف النفى لوجود القرينة كقوله تعالى تالله تفتئ تذكر يوسف أى لا تفتئ وأما قسم السؤال فلا يلتقى إلا بما فيه معنى الطلب نحو بالله أخبرنى وبالله هل قام زيد اه ابن الحاجب وشرحه للجامى وتالله التاء تاء القسم والله مجرور بها وتفتئ فعل مضارع مرفوع ناقص لتقدير لا النافية واسمه ضمير مستتر فيه وجواب تقديره أنت وتذكر فعل مضارع وهو مع فاعله خبر تفتئ ويوسف مفعول لتذكر أى لا تزال تذكر يوسف ثم ما ذكر من جواز حذف حرف النفى مختص بكونه لا أعنى لفظة لا للفظة ما خلافا لابن معطى قال فى المتن ذكر ابن معطى ذلك فى جواب القسم فقال فى الفيته :

وإن أتى الجواب منفيا بلا أو ما كقولى والسما ما فعلا

فانه يجوز حذف الحرف إذا أمن اللباس حال الحذف

قال ابن الحجاز: وما رأيت فى كتب النحو إلا حذف لا وقال لى شيخنا لا يجوز حذف ما لأن التصرف فى لا أكثر من التصرف فى ما انتهى ، والنشد ابن مالك :

قوالله ما نلتكم وما نيل منكم بمعتدل وفق ولا متقارب

وقال أصله ما ما نلتكم ثم فى بعض كتبه قدر المحذوف ما النافية وفى بعضها قدره ما الموصولة اه وأقول إن حذف الموصولة أجازه الكوفيون والأخفش والعجب من ابن مالك أنه شرط لجواز حذفه كما حكاه ابن هشام كونه معطوفا على موصول آخر نحو آمنا بالذى أنزل إلينا وأنزل إليكم أى والذى أنزل إليكم مع عدم عطفيته هنا فليتأمل (قوله نحو والله) الأولى أن يقول والله لأفعلن كذا مثلا

[وحروف القسم] وهي من جملة حروف الحذف واستعملت فى القسم [وهي الواو والباء والتاء] نحو والله وبالله وتالله فلفظ الجلالة اسم

ليعلم المبتدئ أنه واو القسم وكذا يقال في بالله وأما تائه فلا يحتاج إلى ذلك لوضوحه (قوله لدخول حرف القسم) أى التى الواو والباء والتاء والمراد بالدخول الوجود كما مر غير مرة (قوله والفعل) بكسر الفاء اسم لكامة مخصوصة احترازاً من الفعل بفتح الفاء فإنه مصدر لكن كون المسكور الفاء اسماً لما ذكر والمفتوح الفاء مصدراً لها هو بحسب الاصطلاح وأما فى اللغة فهما مصدران لفعل يفعل قال تعالى - وأوحينا إليهم فعل الخيرات - بكسر الفاء خلافاً لما وقع فى بعض التفاسير وقد مرّ بعض هذا فى قول المتن وفعل فلا تغفل (قوله أيضاً والفعل) أى ماصدق عليه هذا اللفظ من الأفراد أعم من أن يكون من أفراد الماضى أو المضارع كيقوم أو الأمر كقم وليس المعنى أن العلامة للفظ فعل لأن لفظ فعل اسم بل لأفراد هذا المفهوم السكلى ثم ليس المراد جميع الأفراد بل بعضها إذ منها ما لا يقبل العلامات التى ذكرها كأن فعل به وما أفعله فى التعجب وخلا وعدا وحاشا إذا نصبت وحب من حبدا وكفى بهند أن تفعل وقال الشاطبى إن هذه أفعال ماضية تقبل تاء التأنيث بالنظر إلى أصلها بحسب الوضع وعدم قبولها لها عارض لأن العرب التزمت تجردها عن التاء والعبرة بالأصل فعلى هذا يصح أن يراد جميع أفراد الفعل اه من بعض الحواشى (قوله بقى) أى الحرفية لأنها المرادة عند الإطلاق . فان قيل فما بال الشيخ خالد فى شرح المتن قيدها بقوله الحرفية فيفيد حشواً وزيادة فى التقييد . أجاب الشنوائى بأن القيد لبيان الواقع ودفع الإبهام وحينئذ لا حشو ولا زيادة وإنما الحشو والزيادة ما جرى به إلّا لواحده من أمور ثلاثة الإفادة والإخراج وبيان الواقع وإنما اختصت قد بالفعل حتى يصح أن تجعل علامة له لأنها إنما تستعمل لتقريب الماضى إلى الحال ولتقليل الفعل أو تحقيقه وشئ من ذلك لا يتحقق إلّا فى الماضى فإذا قلنا قام زيد لا يفهم منه قيام زيد بزمن قريب إلى إخبارنا بل قد يفهم منه القيام به وبزمن بعيد إليه فلما قلنا قد قام زيد أفهم أن القيام بزمن قريب إليه قال فى اللغة الاسمية على وجهين اسم فعل وهى مرادفة ليسكنى يقال قد زيدا درهم وقدنى درهم كما يقال يكنى زيدا درهم ويكفينى درهم وقوله :

قدنى من نصر الحبيبين قد . . . تحتل قد الأولى أن تكون مرادفة لحسب على لغة البناء وأن تكون اسم فعل وأما الثانية فتحتمل الأول وهو واضح والثانى على أن النون حذفت للضرورة كقوله :

عددت قومي كعديد الطيس إذ ذهب القوم الكرام ليسى

والطيس الرمل الكثير ويحتمل أنه اسم فعل لم يذكر مفعوله والباء للإطلاق والكسرة للساكنين واسم مرادف لحسب وهذه تستعمل على وجهين مبنية وهو الغالب شبهها بقى الحرفية فى لفظها ولستكثر من الحروف فى وضعها ويقال فى هذه قد زيد درهم بالسكون وقدنى بالنون حرصاً على بقاء السكون لأنه الأصل فيما يبدنون ومعربة وهو قليل يقال قد زيد درهم بالرفع كما يقال حسبه درهم بالرفع وقدنى درهم بغير نون كما يقال حسبى انتهى . قال الدمامى وجه الاعراب ماعرض وجه تحتم البناء من ملازمتها للإضافة وهو مشكل لأن الشبه الوضعى موجود وهو كاف فى تحتم البناء فما وجه الاعراب . فان قلت ملازمتها للإضافة . قلت لو صح كونه دافعا للبناء لم تبين فى قد زيد درهم بالسكون وهى حالتها الغالبة انتهى . وأجيب بأن ملازمتها للإضافة ليست دافعة لبنائها بل لتحتمه فلذا جاز إعرابها اه شنوائى (قوله والسين وسوف) هذان اللفظان اسمان للحرفين الساكنين على المضارع إلا أن سوف سوف تحكى على الفتح اسماً وأما السين فعرب غير محكى . ولما انعقد الشبه الصورى بين سوف وسوف دون السين وسه أدخل اللام على السين دون سوف بل حكى على صورته تحقيقاً لشبه اه فاكهسى وفيه أنه إنما قيل والسين لعدم جواز الإخبار بحرف واحد ولذا لم يقل فى إعراب

لدخول حرف القسم
عليه [والفعل يعرف
بقى والسين وسوف

صنعت فاعل ولعلنا نزيد على هذا في قول المصنف ولا في النهي إن شاء الله تعالى (قوله والسين)
قال في المغنى هي حرف تختص بالمضارع وتخاصه الاستقبال وتنزل منه منزلة الجزء ولهذا لم يعمل فيه
مع اختصاصه به وليس منقطعا من سوف خلافا للكوفيين ولامدة الاستقبال معه أضيق منها مع
سوف خلافا للبصريين ومعنى قول العرب فيها حرف تنفيس حرف توسيع وذلك أنها قلبت
المضارع من الزمن الضيق وهو الحال إلى الزمن الواسع وهو الاستقبال وأوضح من عبارتهم قول
الرخشمرى وغيره حرف استقبال وزعم بعضهم أنها قد تأتي للاستمرار لا للاستقبال ذكر ذلك في
قوله تعالى - ستجدون آخرين - واستدل عليه بقوله تعالى - سيقول السفهاء من الناس ما ولاهم
عن قبلتهم - مدعيا أن ذلك إنما نزل بعد قولهم ما ولاهم قال فجاءت السين إعلاما بالاستمرار
لا بالاستقبال انتهى وهذا الذى قاله لا يعرفه النحويون وما استند إليه من أنها نزلت بعد قولهم
ما ولاهم غير موافق عليه اه (قوله وسوف) قال في المغنى هي مرادفة للسين أو أوسع منها على الخلاف
وكأن القائل بذلك نظر إلى أن كثرة الحروف تدل على كثرة المعنى وليس بمطرد ويقال فيها سف
بجذف الوسط وسو بجذف الأخير وسى بجذف وقلب الوسط ياء ومبالغة في التخفيف حكاه صاحب
الحكم وتنفرد عن السين بدخول اللام عليها نحو - وسوف يعطيك ربك فترضى - وبأنها
قد تفصل بالفعل للمغنى كقوله :

وما أدري وسوف إخال أدري أقوم آل حصن أم نساء

(قوله وتاء التأنيث الساكنة) في أواخر الفعل حرف وضع علامة للتأنيث وقيل إنها اسم وما بعده
بدل عنه فقامت هندان التاء فاعل وهند بدل منه وهو خرق للاجماع مع أنه يرد عليه أن البدل
يصح الاستغناء به عن المبدل منه فنحو قام زيد أخوك يصح أن يقال قام أخوك ولم أر من يجوز
نحو قام هند بجذف المبدل منه وهو التاء (قوله التأنيث) أى تأنيث الفاعل فلا يرد تاء ربت وثمت
على لغة من سكنهما . فان قيل الفاعل من قام به الفعل أو وجد منه الفعل أو نفي عنه ويستدل من
رد زعم حرفية ليس باحق تاء التأنيث مع أن قولك ليست هند قائمة ليست التاء فيه تاء التأنيث
للفاعل بالمعنى المتقدم لعدم دلالة ليس على الحدث بل هي تاء من نفي عنه الخبر ولوسلم أنها للنفي يشكل
جمعها فعلا لأن النفي معنى في الاستناد . أجيب بأن المراد بالفعل ما يشمل مدلول الخبر وبعضهم جعل
معناها ثبوت الانتفاء أى انتفاء وصف ما أسندت إليه فلا يشك (قوله أيضا وتاء التأنيث الساكنة)
إنما اختصت تاء التأنيث الساكنة بالفعل حتى دلت عليه لأنها تدل على تأنيث فاعل أو نائب عنه
فلا يباحق إلا بما له ذلك والصفات استغنيت عنها لما يلحق من التاء المتحركة الدالة على تأنيث فاعل
وتأنيث مفعولها فلا جرم اختصت بالفعل شنوائى (قوله الساكنة) المراد بالسكينة وضعها وإن تحركت
لعرض كالتقاء الساكنين في نحو - قالت امرأة فرعون - وضربنا وقالت أمة بالنقل ويدل على
عروضها حذف الألف في رمتا بخلاف المتحركة وضعها بحركة إعراب فتختص بالاسم كقائمة أو بناء
فقد تدخل الاسم كلا حول ولا قوة عند بناءهما على الفتح وقد تدخل الحرف كربت وثمت في لغة
من سكنهما وإنما سكنت تاء التأنيث للفرق بين تاء الأفعال نحو تضرب وثبت وتاء الأسماء نحو
بيت ولم يعكس لثلاث ينضم ثقل الحركة إلى ثقل الفعل اه شنوائى بزيادة .

وتاء التأنيث الساكنة

تنبيهان : الأول المراد من العلامات المذكورة صحة الحلول لا الحلول بالفعل فلو قيل قام فعل لصح
ذلك واستدل على فعليته بصحة حلول تاء التأنيث الساكنة على ذلك فيقال قامت وإذ اعلمت ذلك
فلا يحتاج إلى قول بعضهم إن المراد بالعلامات المذكورة على جهة المجموع لا الجميع وفيه نظر لأنك

لو تركت التأويل الثاني وتقول إن قام فعل لصحة حلول تاء التأنيث الساكنة لا يخلو عن اعتراض
فالأولى في التأويل أن تقول المراد بالعلامات المذكورة صحة حلول بعض العلامات وقد مرّ بعض
ذلك عند تعرض المصنف لحروف الجر وهو اللام فلا تغفل . الثاني أن ما ذكره المصنف من العلامات،
للماضى والمضارع فقط فهى ثلاثة أقسام: ما اشترك بينهما وهو قد وسيأتى وما اختصّ بالمضارع وهو
السين وسوف وتقدم بحرفهما وما اختصّ بالماضى وهو تاء التأنيث الساكنة أصالة ولم يذكر المؤلف
علامة الأمر فضلا عن ذكر ما اختصّ به وهو دلالة على الطلب وقبوله ياء الخطاب كاضربى
أونون التأكيّد مخففة أو مشددة نحو اضربن واقعدن ولعله تركها لعمرها على المبتدى بسبب أنها
مركبة من شيئين كما علمت مما ذكرناه أولاً لأنه جرى على مذهب الكوفيين القائلين بأن الفعل على
قسمين ماض ومضارع وأن الأمر قطعة من المضارع فأصل اضرب لتضرب حذفت اللام والتاء
واجتلبت همزة الوصل ليوضح الابتداء بالساكن وفيه نظر من وجهين : الأول أنه ذكر في باب
الأفعال أن الأفعال ثلاثة وقال ماض ومضارع وأمر كاسيأتى . والثاني أن ما يكون علامة للمضارع
لا يكون علامة للأمر والله تعالى أعلم (قوله يعنى أن الفعل) أى يقصد المصنف أن الفعل الذى هو
اسم لكلمة مخصوصة وقوله يتميز بالبناء للفاعل والجملة خبر أن والجملة من أن واسمها وخبرها محل
نصب مفعول ليعنى (قوله عن الاسم والحرف) أى اللذين هما قسمان للفعل ولكل من الاسم والفعل
والحرف قسم وقسم (قوله بدخول قد عليه) متعلق بـيتميز أى وجودها في أول الفعل (قوله
وتدخل على الماضى) قال في المغنى وأما الحرفية فمختصة بالفعل المتصرف الخبرى المثبت المجرد من
جازم وناصب وحرف تنفيس وهى معه كالجزء فلا تفصل منه بشئ اللهم إلا بالقسم كقوله :

أخالد قد والله أوطأت عشرة وما قائل المعروف فينا يعنف
وقول آخر: فقد والله بين لى عنائى بوشك فراقهم صرد يصيح
وسمع قد لعمري بت ساهرا وقد والله أحسنت وقد يحذف بعدها كقول النابغة :
أفد الترحل غسير أن ركابنا لما نزل برحالنا وكأن قدى

أى وكأن قد زالت ولها خمسة معان : أحدها التوقع تقول قد يقدم الغائب اليوم . الثاني تقريب
الماضى من الحال تقول قام زيد فيحتمل الماضى القريب والماضى البعيد فإذا قلت قد قام اختصت
بالقريب . الثالث التقابل نحو قد يجود البخيل وقد يصدق الكذوب . الرابع التكثير نحو قولك
قد يجود الكريم . الخامس التحقيق نحو - قد أفاح من زكاه - انتهى باختصار وحذف .

تنبية : من خواص قد أنها يجوز دخول لام الابتداء على فعل متصرف ماض معها تقول إن
زيدا لقد قام ولو قيل إن زيدا لقام كان غير جائز . قال ابن مالك :

ولا يلى ذى اللام ما قد نفيا ولا من الأفعال ما كرضيا

وقد يليها مع قد كان ذا لقد صما على العدا مستحوذا

(قوله أيضا وتدخل على الماضى) قال في المغنى أيضا أثبت الأكترون التوقع مع الماضى قال الخليل يقال
قد فعل لقوم ينتظرون الخبر ومنه قول المؤذن قد قامت الصلاة لأن الجماعة منتظرون لذلك وقال
بعضهم تقول قد ركب الأمير لمن ينتظر ركوبه وفي التنزيل - قد سمع الله قول التى تجادلك - لأنها
كانت تتوقع إجابة الله سبحانه وتعالى لدعائها وأنكر بعضهم كونها للتوقع مع الماضى وقال التوقع
انتظار الوقوع والماضى قد وقع وقد تبين بما ذكرنا أن مراد المثبتين لذلك أنها تدل على أن الفعل الماضى
كان قبل الإخبار به متوقعا لأنه الآن متوقع والذى ظهر لى قول ثالث وهو أنها لانفید التوقع أصلا انتهى

يعنى أن الفعل يتميز
عن الاسم والحرف
بدخول قد عليه
وتدخل على الماضى

قال الفقير الذي اعتقد أنها تفيد التوقع : أى توقع لقاء الخبر إليه ولعله هو الصواب بل هو هو لكن لو تأملت قول ابن هشام إن الفعل الماضى كان قبل الاخبار به متوقعا مع قولى هنا بأدى تأمل وجدتهما سواء والله سبحانه وتعالى أعلم (قوله نحو قد قام زيد) يحتمل أن يكون معناها التوقع إن كان خبر قيام زيد منتظرا إليه وأن يكون لتقريب الماضى من الحال وأن يكون للتحقيق فليتم (قوله وعلى المضارع) وتفيد التحقيق نحو : قد يعلم الله أو التقليل نحو : إن الكذب قد يصدق .

تنبيه : علم مما مر أن قد لا تدخل في الأمر كالسين وسوف وتاء التأنيث الساكنة وأنها لا تستعمل علامة للماضى أو المضارع (قوله لدخول قد عليه) أى وجودها كما تقدم في مبحث علامات الاسم (قوله والسين وسوف يختصان بالمضارع) يجوز في هذا أن يكون السين وسوف مبتدأ وقوله يختصان خبره ويجوز أن يكون السين وسوف بالجر عطفا على قد ويختصان حال من السين وسوف (قوله لدخول السين وسوف عليه) أى دخول السين على الأول وسوف على الثانى والمراد لدخول الوجود كما تقدم غير مرة (قوله وتاء التأنيث الساكنة تختص بالماضى) تقدم البحث عليه وسيأتى بزميد بسط باقى بحثه فى باب الأفعال إن شاء الله تعالى . ثم اعلم أنه يجوز فى هذا التركيب أن يكون تاء مرفوعا على أنه مبتدأ وجملة تختص خبره ويجوز أن يكون تاء مجرورا معطوفا على قوله قد وتختص حال له : أى حال كونها مختصة بالماضى وهو أولى ليكون على نسق ما تقدم فى بحث علامات الاسم (قوله نحو قامت هند) قامت فعل ماض والتاء علامة التأنيث ولا تحسبها ضميرا للوجود الفاعل وهو لفظ هند وهو أعنى لفظ هند مرفوع بضمه ظاهرة فى آخره بلانوين لكونه ممنوعا من الصرف والمانع منه كونه علما مؤنثا ويجوز صرفه لكونه ثلاثيا ساكن الوسط ليس منقولا من علم رجل بخلاف زيد عاملا المرأة لثقله بالنقل وسيأتى بحثه عند تعرض المصنف للاسم الغير المنصرف فى باب الاعراب ولعلنا نبسط هذا الكلام عند تعرض المؤلف للفظه هند وهو مذكور فى باب الفاعل إن شاء الله تعالى (قوله للحقوق التاء) عبر بالحقوق دون الدخول كما سبق فى مواضع للناسبة أعنى كون التاء تلحق آخر الفعل ولما كانت التاء عارضة لاحقة زائدة على مبنى أصل الكلمة عبر بما ذكر بخلاف التنوين فإنه لما كان الحرف الأصلى غير زائد بل إنما هو فى الحرف الأخير من الكلمة عبر بالوجود كما تقدم وكذلك الحذف فليقتطع ، ولعمري لقد أجاد الشارح أبقاء الله بالسلامة فى توضيح المبتدئ نفعا الله بعلمه (قوله والحرف) هولعة الطرف قال تعالى - ومن الناس من يعبد الله على حرف فإن أصابه خير اطمأن به وإن أصابته فتنة انقلب على وجهه خسر الدنيا والآخرة - وكأنه تعالى وهو أعلم بمراحه بين المعنى الخفى فى العبادة على الحرف ، ومثله قوله تعالى - إن الإنسان خلق هلوفا إذا مسه الشر جزوعا وإذا مسه الخير منوعا - ولله در البيتوشى حيث قال :

لاحمد من يعبد ربه على حرف فإن وإن كما قد أنزلا

والحرف اصطلاحا مما مر فى تقسيم الكلام (قوله مالا يصلح معه دليل الاسم ولادليل الفعل) إن قيل هذا التعريف بالأعم لصدقه على الجملة فإنها لا يصلح معهادليل الاسم ولادليل الفعل بحسب اللغة . قلت ما عبارة عن الكلمة بقرينة كون الحرف من أقسام الكلمة . فخاله أن الحرف كلمة لا يصلح معهادليل الاسم ولادليل الفعل وبتفسير ما بكلمة يندفع أيضا الخط ونحوه . فإن قيل إن أراد بدليل الاسم ودليل الفعل ما ذكره المصنف فقط ورد أن لنا كلمات كثيرة لا تقبل ما ذكره وليست بحرف وإن أراد ما ذكره المصنف وما لم يذكره فهو إحالة على مجهول . قلت نختار الأول رعاية لما يلزم هذا التعريف من قبيل التعريف بالأعم وقد أجازه المتقدمون لأنه يستفيد به التمييز فى الجملة ونختار

نحو قد قام زيد وعلى المضارع نحو قد يقوم زيد فكل من قام ويقوم فعل لدخول قد عليه والسين وسوف تختصان بالمضارع نحو سيقوم زيد وسوف يقوم زيد فيقوم فعل مضارع لدخول السين وسوف عليه وتاء التأنيث الساكنة تختص بالماضى نحو قامت هند فقام فعل ماض للحقوق التاء عليه [والحرف مالا يصلح معه دليل الاسم ولادليل الفعل]

الثاني ونقول إن المقصود بوضع هذه المقدمة المبتدئ وهو لا يستفيد بالافادة والموقف يبين له ما لم يذكره المصنف . فان قيل ما ذكره المصنف لا يحسن التعريف به لأنه يقتضى أن المبتدئ لا يعرف الحرف حتى يعرف جميع الأمور التي تدل على الاسم وعلى الفعل ويعلم عدم صلاح الكلمة بحسب اللغة لها وفي هذا من العسر ما لا يخفاء فيه . قلت الجواب أن المقصود بوضع الكتب بالنسبة للمبتدئ إنما هو استفادته منها في الجملة للقطع بعجزه عن استفادته منها في الوجه الكامل وغالب الألفاظ التي لا يصلح معها شيء من العلامات المذكورة فيستفيد حرفيته أكثر من الألفاظ بانتفاء العلامات المذكورة وكفى هذا في الاستفادة بالنسبة إليه ولا يضر أنه قد يخطئ باعتقاد حرفية بعض الألفاظ لاتقاء العلامات ظاهراً لقلّة ذلك بالنسبة لغيره وكما لو أخطأ في غير ذلك فان المبتدئ مظنة الخطأ إذا استقبل بالأخذ على أن المبتدئ قطعاً لا يستغنى عن التوقيف للقطع بعجزه عن الاستقلال بالاستفادة بالنسبة لجميع ما في الكتاب والتوقيف يبين له ما يستفيد به عدم حرفية تلك الكلمات التي انتفت عنها العلامات المذكورة مع عدم حرفيتها ومن يستحضر ما اعتاده أهل الفنون والمقصود فيها من المسامحة بأمثال ذلك وبما هو دون ذلك كالمعالم من تتبع فيفهم أنه لم يستفد شيئاً مما تقرر اه شنواني بطوله (قوله يعني أن الحرف) أى يقصد المصنف أن الحرف جملة ان واسمها وخبرها في محل نصب مفعول يعني كما أسلفنا في غير ما وضع (قوله يميز عن الاسم والفعل) أى اللذين هما قسيان للحرف كعلامات مما تقدم فتفتن (قوله بأن لا يقبل شيئاً الخ) قيل علامات الاسم والفعل حروف فلا يكون عدمها علامة للحرف لأنه يلزم منه الدور: أى لأن الحرف متوقف على عدم الحرف ومعلوم أن عدم الحرف يتوقف عليه لأن عدمه يتوقف اعتقه على الملصقة كما قالوا إن العمى عدم البصر فيتوقف تعقل العمى على تعقل البصر. أجاب شارح الباب بأن الحرف له جهتان جهة كونه حرفاً وجهة كونه لفظاً معلوماً ومن الثانية يكون عدمه علامة للحرف لا من الأولى فلا دور . وأجيب بأننا لانسلم الدور لأنه يمكن معرفة الحروف التي يعلم بها الاسم والفعل والحرف ولا يعلم أنها حروف عبادة على الشذور .

تنبيه : قال يس قال اللقاني كان عليه أن يزيد قيداً آخر يخرج أسماء الأفعال كما قال ابن الناظم ولم يدلّ على نفي الحرفية دليل : أى كأن تقع الكلمة أحد ركني الإسناد فانها حينئذ تنتمي عنها الحرفية وتتردد بين الاسمية والفعلية والاسم أصل واللاحق به عند التردد أولى اه فالفقير حقه بعفوه اللطيف الخبير يمكن أن يجاب هنا بما قدمنا هناك تأمل (قوله كهل وفي ولم) معنى الأولين تقدم في التقسيم وسيأتي إن شاء الله تعالى معنى لم في الجازمات للفعل المضارع والكاف استقصائية من جهة التقسيم فان هل مشتركة بين الأسماء والأفعال وفي مختصة بالأسماء ولم مختصة بالأفعال ومن وجد رابعاً فعليه بالحق لهذا الموضع وتشمائية من جهة الافراد ولا خفاء (قوله فانها) أى الثلاثة (قوله لا تقبل شيئاً من ذلك) أى من علامات الاسم ومن علامات الفعل (قوله فعلاّمته) أى علامة الحرف الفاء واقعة في جواب شرط مقدر : أى فاذا علمت ما تقدم فعلاّمات الخ (قوله عدم قبول العلامات) من إضافة المصدر للفعل : أى عدم قبوله العلامات : أى عدم قبول الحرف (قوله قال العلامة الحريري) استدللّ به على تصريح عدمية العلامات كأنه قال وصرح بما قلنا قول العلامة الحريري ، والحريري هو تلميذ العلامة أبي اسحاق الشيرازي صاحب المذهب والتنبيه في الفقه مشهورين (قوله في ملحّة الاعراب) هو كتاب في النحو صغير الجرم كبير العلم شرحه وفد من العلماء كالفاكهى وغيره واشتهر أنه بنت ليلة وفيه من الوعظ في الأمثال كثير فمنه قوله :

جاهدوا يا قوم حتى تغنموا وقاتلوا الكفار كيما يسلموا

يعنى أن الحرف يميز
عن الاسم والفعل بان
لا يقبل شيئاً من
علامات الاسم ولا شيئاً
من علامات الفعل كهل
وفي ولم فانها لا تقبل
شيئاً من ذلك فعلاّمته
عدم قبول العلامات
التي للاسم والفعل قال
العلامة الحريري في
ملحّة الاعراب

ولو لم يكن فيها إلا قوله :

واقتبس العلم لكما تكسرما وعاص أسباب الهوى لتساعا

لكفها غفرا على نظارها كيف لا وهو صاحب المقامات (قوله والحرف ما ليست له علامة البيت) أى علامة وجودية كما بينه الشارح . الاعراب الواو بحسب ما قبله الحرف مبتدأ ما اسم موصول بمعنى الذى يقع على الكلمة أو نكرة موصوفة بمعنى شئ ويقع عليها أيضا كما لا يخفى وعلى كل هو خبر المبتدأ ليست فعل ماض على الأصح للحوق تاء التأنيث والتاء علامة التأنيث وله اللام جارة والهاء المضمومة مجرور بها والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر ليس مقدم وعلامة بالرفع فى الأصل اسم ليس مؤخر لكنه الآن موقوف فقس الفاء سببية محضة مثل - إنا أعطيناك الكوثر فصل لربك - قس فعل أمر من قاس يقيس فاعله ضمير مستتر وجوباً تقديره أنت على قولى جار ومجرور متعلق بقس تكن فعل مضارع مجزوم جواباً للأمر ناقص متصرف يرفع الاسم وينصب الخبر واسمه ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت علامة بتشديد اللام خبر تكن منصوب فى الأصل وهو الآن موقوف وقد علمت مما قرنا أنه لا إبطاء فى البيت لأن لام علامة فى الشطر الأول مخففة وفى الشطر الثانى مشددة (قوله علامة موجودة) أى فقول الحريرى على حذف نعت وساغ ذلك للقرينة على حد قوله تعالى - يأخذ كل سفينة غصبا - أى صالحة وإعنا قدر الشارح أبقاه الله بالسلامة لأن الحرف لابد له من علامة أى علامة (قوله بل علامته عدمية) أضرب عن كلامه المنفى السابق قال بعضهم إنما لم يجعل له علامة وجودية كقسيميه الاسم والفعل لأنه فى نفسه علامة فلو جعلت له علامة لزم الدور أو التسلسل وههنا ههنا . فان قيل العدى لا يكون علامة للوجودى . أجيب بأن العدى قسما : عدم مطلق وهو الذى لا يكون علامة للوجودى وعدم مقيد وهو علامة له وما ههنا من الثانى لأن المراد عدم علامة الأسماء والأفعال لا لعدم مطلقا فإذا عرضت عليك مثلا كلمة وسئلت عنها أى اسم أوفعل أو حرف فأعرض عليها شيئا من علامات الاسم فان قبلت فهى اسم كأحمد فانك لما عرضت عليه الباء علمت أنه يقبلها فيقال مررت بأحمد وإلا فأعرض عليها شيئا من علامات الأفعال فان قبلت فهى فعل كأحمد فانك إذا عرضت عليه السين فانه يقبلها فتقول * سأحمد رضى طاعة وتعبد * وإلا فاحكم بحرفيتها إذ لا تخرج عن ذلك كدال عليه الاستقراء التام لأن علماء الفن تتبعوا كلام العرب فلم يجدوا إلا ثلاثة أنواع ولو وجدوا رابعا لعثروا عليه وقد مر (قوله ونظير ذلك) أى نظير ما ليست له علامة موجودة بل علامته عدمية الجيم الخ (قوله والحاء) هذا محل الشاهد .

خاتمة : نسأل الله حسنها . اعلم أن أحسن ما يضببط الحرف بالعد لأن الحروف محصورة وهى واحد وسبعون حرفا بطرح المشترك ثلاثة عشر آحاد الهمزة والألف والباء والتاء والسين والفاء والكاف واللام والميم والنون والهاء والواو والياء . وأربعة وعشرون ثنائية أو وأم وإن وأن وأى وإى وعن ومن وفى ولو ولا ولم وبل وقد وكى ولن وما ومع على رأى وأل وههنا وهل ووا ووى ويا . وتسعة عشر ثلاثية أجل ونعم وجير وإذن وإلى وإلا وإما وإن وأن وإيا وبلى وثم وخلا ورب وسوف وعدا وعلى وليت وهيا . وأربعة عشر رباعية إلا أولا وإما وأما وحاشا وحق وكان وكلا ولعل وإذا ولولا وهلا ولوما ولكن . وخماسى واحد وهو لكن فقط وإذا أردت بيان كل من هذه وغيرها فعليك بالمغنى فانه المتكفل بذكرها ، وقد ألف الامام العالم أبو محمد عبد الله البيهقي كتابا فى معانى الحروف وسماه كفاية المعانى إذ قال فيه :

فها كها كفاية المعانى فى حفظه لأحرف المعانى

والحرف ما ليست له

علامة

فقس على قولى تكن

علامة

أى ما ليست له علامة

موجودة بل علامته

عدمية ونظير ذلك

الجيم والحاء والهاء

فالجيم علامتها نقطة

من أسفلها والحاء

علامتها نقطة من

أعلىها والحاء علامتها

عدم وجود نقطة من

أسفلها أو أعلاها والله

سبحانه وتعالى أعلم .

وفيه ستائة بيت واثنان وسبعون بيتا كقَالَ :

أبياتها محكمة رصينه مجموعها لؤلؤة ثمينه

٦٧٢

فطالع فيه إن شئت والله سبحانه وتعالى أعلم .

باب الاعراب

هذه ترجمة وهي كتمان الثانية منهما مجرورة لاجالة لاضافة الأولى إلى الثانية وسيأتي بحث المضاف والمضاف إليه إن شاء الله تعالى في باب الخفوضات. وأما الأولى وهي لفظة باب فيجوز فيها ثلاثة أوجه: الاعراب الرفع وهو أولها لأن فيه إبقاء أحد ركني الاسناد وفيه وجهان: الأول أن يكون خبرا لمبتدأ محذوف تقديره هذا باب الاعراب فها حرف تنبيه وذا اسم إشارة مبتدأ وباب خبره. والثاني أن يكون مبتدأ خبره محذوف تقديره باب الاعراب هذا محله فباب الاعراب مبتدأ وهذا مبتدأ ثان ومحله خبره والجملة خبر المبتدأ الأول والأول أولى لأن الخبر محل الافادة كما تقول زيد قائم فانك أخبرت عن قيام زيد لأنك أخبرت عن زيد بأنه قائم، ولي ههنا وقفة فان التركيب في زيد قائم خبرية وأي فرق بين الاخبار بقيام زيد ويزيد بكونه قائما ثم رأيتني في شرح المطالب عند قولي :

وبعد ما في بدئه معلوم قال أبو حمزة أي معصوم

[باب الاعراب]

ذكرت ما يناسب للمقام مبسوطا فانظره إن شئت ، وقيل الثاني أولى لأن المبتدأ مقصود لذاته والخبر مقصود لغيره تأمل . والثاني من أوجه الاعراب النصب وهو يلي الأول وهو مفعول لفعل محذوف تقديره خذ أو افهم أو اقرأ أو تعلم ولا يصح أن يكون المحذوف اسم فعل تقديره هالك لأن اسم الفعل لا يعمل وهو محذوف على الأصح والثالث الجر وهو أضعف الكل على أن الجمهور منعه لأن الجار لا يعمل محذوفا إلا لشدوذا مع أن الجار إذا حذف نصب المعمول ، لكن قال ابن مالك :

وقد يجز بسوى رب لدى حذف وبعضه يرى مطردا

والباب لغة ما يدخل منه إلى غيره ويقال هو ما يتوصل به من داخل إلى خارج ومن خارج إلى داخل ويقال أيضا هو فرجة في سائر يتوصل بها من خارج إلى داخل وعكسه ، قيل هو بيان لما في العبارة التي قبلها ويطلق الباب لغة على القيم على القوم يقال فلان باب على القوم إذا كان عميدهم والقيم عليهم فهو حقيقة في الأجسام مجاز في غيرها الشامل للألفاظ ثم صار حقيقة عرفية في الألفاظ ومنه يقال في كل زاوية أو رباط له بواب وانظر قولهم في التنجى إلى بابك مفتوح . واصطلاحاً ألفاظ مخصوصة دالة على معان مخصوصة على ما اختاره السيد من أن أسماء الكتب وما فيها من التراجم عبارة عن الألفاظ الخاصة من حيث دلالتها على معان مخصوصة . قال الشنوائى : سمي مبدءاً كل كلام مفصول باباً لأنه يدخل منه إلى المقصود ، ثم سمي نفس ذلك الكلام باباً للتوصل منه إلى المعاني أو بمعنى المبوب . وأصل باب بوب تحركت الواو وانفتح ما قبلها قلبت ألفاً فهو واوى لقولهم في الجمع أبواب وفي التصغير بوب وإضافته إلى الاعراب من إضافة الدال للدلول : أى باب دال على الاعراب : أى على حقيقته وهو قوله وهو تغيير الخ وأقسامه وهو قوله وأقسامه أربعة الخ لأنه تكلم عليها فيه .

فائدة : قال الزمخشري : بوبت الكتب لأن القارئ إذا ختم باباً وشرع في آخر كان أنشط وأبعث كالمسافر إذا قطع فرسخاً : أى وشرع في آخر فانه أهون عليه من أن يقطع مسافة بلا عتد ولذا كان القرآن سورة سورة ، وفي الشنوائى قال أستاذ شيخنا ولأنه أسهل في وجدان المسائل والرجوع إليها

وأدعى لحسن الترتيب والنظم وإلزاماً بما تذكر المسائل منتشرة فافهم اهـ . والاعراب لغة مصدر أعرب يقال لمعان منها الابانة تقول أعرب الرجل عن حاجته أى أبان عنها ومنها الاجالة تقول عربت الدابة جالت في مرعاها وأعربها صاحبها أجلها ومنها التحسين تقول أعربت الشئ أى حسنته ومنها التغيير تقول عربت معدة البعير أى غيرت وأعربها الله غيرها ومنها إزالة الفساد تقول أعربت الشئ أى أزلت عربه أى فساداه (١) وتتعدى هذه الخمسة بالمهمزة كما علمت إلا الأولى فيتعدى بعن ويأتى أعرب لازماً بمعنى تسكلم بالعربية أو صار له خيل عراب أو ولد له ولد عر بى اللون أو تسكلم بالفحشة أو أعطى العربون أو لم يلحن في السكلام أو تحجب إلى غيره ومنه العروبة المتجيبة إلى زوجها فهذه اثنا عشر معنى وجعلها في الاصطلاح منقولاً عن سائر ما صحيح والحكم بنقله عن واحد معين ترجيح بلا مرجح لكن الأنسب نقله عن التبيين لأن الكلمة إذا عربت ظهر معناها وبان . وعن التغيير لأن الكلمة تتغير عن حال الوقف وعن التحسين لأن الكلمة تحسن بالاعراب لظهور معناها ووضوح دلالتها وعن إزالة الفساد لأن الاعراب تتحول به الكلمة من حال الجهل إلى حال العلم وفي ذلك إزالة الفساد وعن التسكلم بالعربية وهو ظاهر أو عن تاليه وهو مناسب إذ الخيل العراب خلاف البراذن فمن أعرب فكأن له كلاماً غير كلامه وهو العربية وكذا الأخيران وانظر في الاثنين قبلهما ولا ترى تناسبا في هذا والله أعلم (قوله الاعراب) أى في اصطلاح النحويين فاللهمد الذهني ولا يتأتى في الضمير من قوله هو تغيير إلى آخره الاستخدام تأمل (قوله هو) ضمير فصل فأنثته الدلالة على أن الوارد بعده خبر لصفة والتوكيد وإيجاب أن فائدة المسند ثابتة للمسند إليه دون غيره أو هو مبتدأ تغيير خبره والجملة خبر الاعراب قاله الزحشرى في تفسير قوله تعالى -- وأولئك هم المفاجون -- وقد تقدم غير هذا في أول الكتاب فراجع إن شئت (قوله تغيير أو آخر الكلام) . أورد عليه أن التغيير فعل الفاعل فهو وصفه فلا يصح حمله على الاعراب الذى هو وصف للكلمة . وأجيب بأن المراد به المعنى الحاصل بالمصدر وهو التغيير أو هو مصدر المبنى للمفعول . واستشكل البعض قول الموردين أن الاعراب وصف للكلمة وتأويل الجيب التغيير بما يصح وصف الكلمة به بأن الاعراب مصدر أعرب أى غير لغة واصطلاحاً فهو وصف للفاعل لا للكلمة يدل على هذا قول النحاة هذا اللفظ معرب بصيغة المفعول وقد صرحوا بأن الأصل في المعانى الاصطلاحية كونها أخص من اللغوية لأميانية لها فالذى ينبغى إبقاء المصدر على ظاهره وعدم ارتكاب التأويل منه وأنا أقول يرد على هذا البعض قول النحاة هذا اللفظ مبنى بصيغة المفعول فانهم اشتقوه من البناء وهو مفسر اصطلاحاً على القول بأنه معنوى يلزم آخر الكلمة حالة واحدة الذى هو وصف للكلمة قطعاً لا بالزام آخر الكلمة حالة واحدة فحيث لم يدل قولهم مبنى على أن البناء وصف للفاعل لم يدل قولهم معرب على أن الاعراب وصف للفاعل وحيث كان البناء اصطلاحاً وصفاً للكلمة بدليل تعريفهم له كان مقابله وهو الاعراب كذلك وحيث أن يكون التغيير بمعنى التغيير ويكون الاعراب اصطلاحاً منقولاً من وصف الفاعل إلى وصف الكلمة بقرينة أن مقابله وهو البناء كذلك والجرى على الأصل من أخصية المعانى الاصطلاحية إذا لم تقم قرينة على خلافه كما هنا نعم إن أول اللزوم في تعريف البناء بالانضمام اندفع عن هذا البعض الإيراد وكان كل من الاعراب والبناء وصفاً للفاعل وكان قولهم معرب ومبنى باعتبار ما بعد النقل لكن يرجح ما قدمناه تناسب القولين عليه وتواردتهما على محل واحد أعنى القول بأن الاعراب والبناء لفظيان والقول بأنهما معنويان لتوافقهما عليه على أن كلا من الاعراب والبناء وصف للكلمة نعم قد يطلق الاعراب والبناء على فعل الفاعل كما في قولك أعربت الكلمة لكن ليس هذا هو المعقود له الباب بقرينة اختلافهم في أنه لفظى أو معنوى إذ فعل الفاعل معنوى قطعاً هذا هو

[الاعراب هو تغيير
(١) قوله أى فساداه في
المصباح أى اتهامه اهـ

تحقيق المقام والسلام صبان وسيأتي أن شارحنا عن التغيير التغير : فإن قيل إن التعريف لا يصدق في قام زيد بالرفع فقط ولم يتقدم عليه ذكر النصب ولا الجر ولم يتأخرا عنه لأنه لا يوجد التغيير فلا يتحقق الاعراب في قولك قام زيد إلا بعد ذكر المنصوب أو المجرور في لفظ زيد وأوضح منه نحو سبحانه اللازم النصب على المصدرية فإن التعريف لا يشمل . أوجب بأن المراد بالتغيير بالمعنى المتقدم الانتقال ولو من الوقف إلى الرفع فإنه كاف في اسمية التغيير . لا يقال لا وقف في نحو الفتي . لأننا نقول كما يوجد التقدير في الرفع يوجد أيضا في الاعراب . ولقائل أن يقول من أين يعرف المبتدى حالية وقفه وحالية إعرابه . وأوجب اعتبرنا التوقيف حينئذ كما أسلفنا في علامة الحرف (قوله أو آخر الكلام) جمع آخر وأقله ثلاث فيلزم أن لا يتحقق الاعراب إلا بتغيير ثلاثة أو آخر والأمر بخلاف وقد أسلفناه . قلت في الجواب الإضافة ترد لما يرد له التعريف وقد صرح أهل الأصول والتفسير بأن التعريف الذي للجنس يبطل معنى الجمعية فالإضافة هنا للجنس قال الشنواني ولعل التعبير بصيغة الجمع للاشعار بتعداد أنواعها ونوع التغيير بتنوعها . وقد يجاب بحذف مضاف أي أحد أو آخر الكلام اه واعترضا قول المصنف مع قول الشيخ الشنواني بأنه يلزم أن لكل كلمة أو آخر مع أن الكلمة الواحدة ليس لها إلا آخر واحد فتقتضي كلام الشنواني أن للكلمة أو آخر يتحقق الاعراب بتغيير واحد منها وهو بديهي الفساد . والجواب الثاني (٧) من أصله أن في العبارة مقابلة الجمع بالجمع المقنضية للقسمه آحادا (قوله أيضا أو آخر الكلام) المراد بالآخر هو الآخر حقيقة أو ما ينزل منزلة الحقيقة فدخلت الأفعال الخمسة فإن إعرابها بالنون وحذفها وهي ليست بآخر حقيقة وإنما الآخر آخر الكلمة أصليا كالضرب أوزاندا كالمسلق والنون وحذفها بعد الفاعل لكن لما كان الفاعل الضمير بمنزلة الجزء من الكلمة كانت النون بمنزلة الآخر والمراد بالتغيير المار ما يعم التغيير ذاتا بأن يبدل حرف بحرف حقيقة كما في الأسماء الخمسة والمثنى المرفوع والمنصوب أو حكا كما في المثنى المنصوب والمجرور فإن نحو رأيت الزيدين ومررت بالزيدين لا يتغير حقيقة وإنما يتغير حكمه فإن الأصل رأيت زيدا وزيدا ومررت بزيدا يدل على أن الجواب في قولنا إن المراد بالتغيير الانتقال ولو من الوقف إلى الرفع إذا نظرته وجدته ناقضا لما ذكرنا أوصفة بأن تبدل حركة بحركة حقيقة كما في جمع المؤنث السالم المرفوع والمنصوب أو حكا كما فيه في حال النصب والجر على الكلام المار . فائدة : إنما جعل الاعراب كالبناء في الآخر لأنهما وصفان للكلمة والوصف متأخر عن الموصوف (قوله لاختلاف العوامل الداخلة عليها) أي بسبب اختلاف العوامل الداخلة عليها في العمل بأن يعمل بعض منها خلاف ما يعمها . البعض الآخر وإنما خصصنا اختلافها بكونه في العمل لئلا يقتضى بمثل قولنا إن زيدا مضروب وإن ضربت زيدا وإن ضرب زيدا فإن العامل في زيدا في هذه الصور يختلف بالاسمية والفعلية والحرفية مع أن آخر المعرب لم يختلف باختلافه اه ملاجى على أن الجواب المتقدم في التغيير يخلصه فلا تغفل والمراد بالاختلاف الوجود إطلاقا للزوم على اللازم فالمدار على وجود العامل لأعلى تعدده المشعر به على أن الجواب المار في التغيير يخلصه أيضا (قوله العوامل الداخلة عليها) العوامل جمع عامل وهو ما به يتقوم المعنى المقتضى للاعراب أي شيء ملفوظ أو مقدر أو معنوى يتحصل به معنى من المعاني المقتضية للاعراب وهو الفاعلية والمفعولية والإضافة وذلك نحو جاء في جاء زيد فإنه به تحصلت الفاعلية فإن زيدا إنما صار فاعلا في هذا المثال لاسناد الفعل إليه فتسكون فاعليته بسبب الفعل وهي تقتضى الرفع لأنه عاملها ونحو ضرب من ضربت زيدا فإنه به تحصلت المفعولية فإن زيدا إنما صار مفعولا في هذا المثال لايقاع الفعل عليه فتسكون مفعوليته بسبب الفعل وهي تقتضى النصب لأنه عاملها ونحو الباء في نحو مررت بزيدا فإنه بها تحصلت الإضافة

أو آخر الكلام لاختلاف
العوامل الداخلة عليها

أى اضافة الفعل إلى ما بعده المقتضية للجبر لأنه عاملها و يعنى بالتقوم نحووا من قيام العرض بالجوهى فان معنى الفاعلية والمفعولية والاضافة كون السكامة عمدة أو فضلة أو مضافا إليها وهى كالأعراض القائمة بالعمدة والفضلة والمضاف إليه بسبب توسط العامل فالموجود كما ذكرنا لهذه المعانى هو المتسكك والآلة العامل ومحالها الاسم وكذا الموجود لعلامة هذه المعانى هو المتسكك ومن النجاة من جعلوا الآلة كأنها هى الموجدة للمعنى ولعلاماتها كما تقدم فلهمنا سميت الآلات عوامل اه شنوانى ورضى . فان قيل العامل الزائد فى بحسبك درهم هل يتناوله التعريف . أحيب نعم يتناوله لأن الباء فيه حصل بها كون الشئ مضافا إليه حكما وصورة . فان قيل يبقى الاعتراض فى عامل الفعل لأن المعنى المقتضى للاعراب لا يوجد فيه . قلنا إنه إن قيل إعراب الفعل بطريق الاصاله وأن المعانى المفتقرة للاعراب تعتوره وأنها أعم من الفاعلية والمفعولية والاضافة وغيرها فيشمل الحد المعنى الذى من الفعل كالتنهى عن كل أمرين أو عن الجمع بينهما أو عن الأول دون الثانى فى نحو لانا كل السمك وتشرب اللبن يحزمهما فى الأول أو جزم الأول فقط مع نصب الثانى فى الثانى أو مع رفعه فى الثالث .

تمة : الأصل فى العامل أن يكون من الفعل لأن العامل إنما يعمل لافتقاره إلى غيره والفعل أشد افتقارا لأنه حدث يقتضى صاحبا ومحلا وزمانا وعلة ثم الحرف ثم الاسم ولا يؤثر العامل أثرين فى محل واحد من جهة واحدة ولا يحتمل عاملان على معمول واحد وما قيل إن المبتدأ والابتداء عاملان فى الخبر نذكره فى باب المبتدأ إن شاء الله تعالى وأما قوله تعالى - فان لم تفعلوا - فمجزوم إن جملة لم تفعلوا ولا يمتنع أن يكون له معمولات وقد تنتهى معمولات إلى نحو العشرة إذا ذكرت المفاعيل والحال والتمييز والاستثناء والأصل تخالفه مع معمول فى النوع فان كانا من نوع واحد فلعشابهة العامل مالا يكون من نوع معمول كعمل اسم الفاعل أو لتضمنين العامل معنى لا يكون من نوع معمول كعمل المضاف فى المضاف إليه والصحيح فى الاعراب أنه زائد على ماهية الكلمة وقيل إنه جزء منها فى لا يعرب بالحروف وأنه مقارن للوضع اه فأكهى ويس عليه (قوله لفظا أو تقديرا) منصوبان على نزع الخافض أى فى اللفظ أو فى التقدير أو على المصدرية فيكونان نعتين لمحدوف تقديره تغييرا و آخر السكك تغييرا ملفوظا أثره أو ما يدل عليه وهى الحركات وما ناب عنها لأن نفس التغيير ليس ملفوظا أو مقدرأ أثره أو ما يدل عليه ويجوز أن تقول على هذا الوجه تغييرا لفظا أو تقديرا أى تقديرا يظهر فى اللفظ ويدرك أو يتعلق باللفظ بأن يتغير اللفظ أو تغييرا يرجع للتقدير بأن يقدر وهذا الوجه يرجع إلى الأول أعنى على نزع الخافض ويجوز أن يكونا تمييزين محولين عن المضاف أى تغيير لفظ أو آخر السكك أو تقديرها ويجوز أن يكونا حالين فالتقدير تغيير أو آخر السكك حال كونه لفظا أو تقديرا أى ملفوظا أو مقدرأ على ما أسلفنا وصدر به العلامة الشيخ خالد فى شرحه (قوله أيضا لفظا أو تقديرا) قيل الأولى أن يكونا راجعين إلى تغيير واختلاف العوامل ووجهه أنه ليدخل التغيير لفظا كما فى زيد وعمرو وتقديرا كما فى الفتى ووجود العامل لفظا كما فى قام زيد ورأيت زيدا ومرت بزيدا وتقديرا كما فى زيدا ضربته إذا جعلناه منصوبا وإن جعلناه مرفوعا فالأمر ظاهر أو فى قولك زيدا اضربه والمراد بالمقدر ما ينوب من ذلك كما تنوى الضمة والفتحة والكسرة فى نحو الفتى والضمة والكسرة فى نحو القاضى وكان تنوى الواو فى مسامى رفعوا وأصله مسامون لى ثم حذف الجارة وأضيفت الصفة إلى ياء المتسكك وحذفت النون لاجل الاضافة وحركت الياء بالفتحة فصار مساموى ثم قلبت الواو ياء لأن الواو والياء إذا اجتمعتا فى كلمة واحدة وكانت الأولى منهما ساكنة سواء كانت المتقدمة واوا أو ياء قلبت الواو ياء

[لفظا أو تقديرا]

ثم أدغمت الياء إلى مثله فصار مسامى بضم الميم ثم كسرت الميم لتصح الياء فصار مسامى بكسر الميم
وكما تنوى النون في نحو لتبأون أصله لتبأون وحذفت النون الأولى لتوالى الأمثال ثم حذفت الواو الثانية
لالتقاء الساكنين وكما ينوى حذف الحركة في نحو لم يقرأ إذا كان الإبدال قبل دخول الجازم ولم يعتد
به أما إذا اعتد به فالاعراب ظاهر وهو حذف الألف (قوله أو تقديرا) . إن قيل المبني يتغير آخره تقديرا
لاختلاف العوامل الداخلة عليه . أجيب بالمنع لأن الاعراب التقديري أن يقدر الاعراب على محله
وهو الحرف الأخير لما منع من الظهور كالتعذر في الفقه والاستئصال في القاضى والاشتغال في غلامى والمبني
لا يقدر على آخره لأن المانع في جملته وهو مناسبه للحرف لافي آخره نحو هو لاء وأمس وقد يكون في
آخره أيضا كما في جملته نحو هذا فلماذا يقال في نحو هو لاء في محل الرفع: أى في موضع الاسم المرفوع
بخلاف المقصود في نحو جاءني الهى فإنه يقال فيه إن الرفع مقدر في آخره هذا ما حققه الرضى . وتوضيحه
أن المبني لما منع قد زال عنه استحقاقه للاعراب وصلاحيته له بذلك المانع فلا يقدر في آخره إعراب
بل يقال هو في محل اسم آخره إعراب وأما المقصور مثلا في الفقه فهو مستحق للاعراب لكنه عاجز
عن تحمله فيقدر في آخره ولا يحتاج ههنا إلى تقدير اسم آخر . فإن قيل قام أبوه من قولك زيد قام
أبوه يقدر الرفع في جملته لأن في آخره فقط فما الفارق بين هذا وبين ما تقدم . أجيب بأننا لا نرى منعا
من أن يقدر الاعراب في آخره والمانع من ظهوره التعذر وهو تعذر الحرف الأخير من ظهور الاعراب
بسابقه عامل مقتضى لعدم الظهور فليتأمل (قوله يعنى أن الاعراب) أى يقصد المصنف أن الاعراب
والجمله من أن واسمها وخبرها في محل نصب مفعول يعنى فضمير يعنى لصاحب المتن (قوله هو) أى الاعراب
وهو حرف إذا أعرب فصلا وقلنا لاموضع له من الاعراب خلافا لمن قال إنه مع ذلك اسم كقال الاخفش
في نحو ص وزال اسمها محل لها من الاعراب حكاه في المعنى وقد أشرنا لمثل هذا في موضعين فراجع إن
شئت (قوله تغيير) فيه ما أسلفنا فلا تغفل (قوله أحوال) جمع حال وهو الصفة وأشار به إلى أن المراد
بتغيير الأواخر تغيير حالها وصفتها وإلا فآخر الكلمة ما في آخرها من الحروف وهو لا يتغير مثلا قولك
قام زيد ورأيت زيدا ومررت بزيد إن آخره وهو الدال لا يتغير وإنما يتغير حال آخره من وقف إلى
ضممة ومنها إلى فتحة ومنها إلى كسرة . ويحاجب عن المؤلف بأنه لا حاجة إلى ما ذكره الشارح لأن المراد
بما ذكر تغيير أواخر الكلام ذاتا بأن يبدل حرف من حرف حقيقة كما في المثني والجمع حالى النصب
والجر أوحكما كما فيهما حالة الرفع لأن الألف والواو فيهما صارا الشيشين بعد أن كانا لشيء واحد: أى
صارا علامتين للثنى والجمع وعلامتين للاعراب بعد أن كانا للأول فقط لأنهما يقدران بعد الاعراب
مغايرين لهما قبله لأدائه إلى تقدير حذف علامة التشنية والجمع أو صفة بأن تبدل حركة بحركة أخرى حقيقة
كما في ز يد حالة النصب والجر أوحكما كما في أحمد حالة جره بعد نصبه مثلا فحينئذ يعترض على الشارح بأن
تقديره بالأحوال لا يشمل ما كان الاعراب فيه بالحروف ويمكن أن يجاب بأنه إنما قيد بالأحوال نظرا
إلى أن الأصل في الاعراب أن يكون بالحركات وما يعرب بالحروف فرع لا يلزم أن يشمل الحد الفرع فيمكن
أن يكون ذلك مراد الشارح أطال الله بقاءه لكن المراد لا يدفع الإيراد فالجواب الشافى بل الراد على
أصل الإيراد أن تقول إن كلام المؤلف وهو تغيير أواخر الكلام المراد منه غير ظاهره كما قدمنا بل المراد
الأحوال ولا يعترض فيما كان معربا بالحروف لأنه يتغير أحوال أواخر ما كان معربا بها فكما تقول إن
آخر زيد مثلا يتغير حاله من ضمة إلى فتحة تقول في مثل الزيدون والزيدين فإنه يتغير آخره وهو الدال من
أن ما بعده واو إلى ياء فتأمل والله أعلم (قوله أواخر الكلام) أى حقيقة كما في آخر زيد أوحكما كما في آخر
يد لأن الأصل يدى بزنة فعل ساكن العين فحذفت الياء اعتباطا وصارت نسيما نسيما وكألف اثنا عشر

يعنى أن الاعراب هو
تغيير أحوال أواخر
الكلام

لأن عشر حالة محل النون القائمة مقام التنوين وكلاهما لا يخرج ما قبله عن كونه آخرًا فكذلك ما محل محله وإنما كانت لفظة عشر حلت محل النون لأن الأصل في اثنا عشر اثنان وعشر فحذفت النون وأضيفت إلى عشر مع حذف الواو والنون في المثني عوض عن التنوين في الاسم المفرد كما سيأتي فعلى هذا تقول في حالة الرفع جاء اثنا عشر رجلاً فاثنا عشر مرفوع بالالف لأنه ملحق بالمثنى وعشر عوض عن التنوين ورأيت اثني عشر رجلاً فاثني عشر منصوب بالياء ومثله مررت باثني عشر رجلاً فاثني عشر مجرور بالياء وعشر عوض عن التنوين في الاسم المفرد وفي المثني والمجموع أن التغيير فيهما في الحقيقة لا في الحكم لأن النون بمنزلة التنوين وهو لا يمنع أخرى ما قبله لأن التنوين كذلك كما ذكرنا (قوله السكلم) المراد به الاسم المتمكن وهو الذي لم يشبه الحرف بأنواع الشبه وهو الشبه الوضعي في اسمي جئتنا والشبه المعنوي كما في هنا وفي متى والنيابة عن الفعل بلا تأثر للعامل كنزال ودرأك بمعنى أنزل وادرك والافتقار كأسماء الموصولات نحو الذي والى وفروعهما والاهمالى كفواتح السور كذا قيل والفعل المضارع الذي لم يتصل بآخره شيء من نون الإناث في نحو النساء ير عن المفتون ومن نون التوكيد المباشرة نحو ليس جئنا وليكونن وخرج بالمباشرة ما فصل بينه وبين الفعل فاصل ملفوظ به في هل تضربان يا زيدان أو مقدر في هل تضربن يا زيدون بضم الباء وهل تضربن يا هناد بكسرهما هذا هو المشهور وقيل إن المتصل بنون الإناث معرب بأعراب مقدر وأن ما اتصل بنون التوكيد مبنى مطلقاً وقيل معرب مطلقاً .

بسبب دخول العوامل المختلفة وذلك نحو زيد فانه قبل دخول العوامل موقوف

قائدة : الاسم قسمان متمكن وغير متمكن فغير المتمكن هو المبنى والمتمكن قسمان متمكن أمكن ومتمكن غير أمكن فالمتمكن الأمكن هو الذي ينصرف والغير الأمكن هو الذي لا ينصرف فالاسم إذا لم يشابه الحرف والفعل يسمى متمكناً أمكن كزيد وإذا شابه الحرف يسمى مبنيًا كهذا وقد مرّ وإن كان يشابه الفعل يسمى متمكناً غير أمكن كأحمد وسيأتي بمزيد بسط إن شاء الله تعالى في الاسم الذي لا ينصرف (قوله بسبب) أشار بذلك إلى أن اللام في قول المصنف لاختلاف الح ل لسببية وهو ما في أكثر الكتب منها من القطر في تعريف المعرب وشرح الأزهري للشيخ خالد وغيرهما قال الشيخ خالد في شرح المتن إن قول المصنف لاختلاف متعلق بتغيير على أنه علة له أي فالتقدير على هذا القول لأجل اختلاف العوامل إلى آخره وما قدره شارحنا العلامة أبقاه الله بالسلامة أولى والمعنى واحد فافهم (قوله دخول العوامل) أي وجودها وتعاقبها واحداً بعد واحد كما أسلفنا فنحو قام زيد ورأيت زيداً ومررت بزيد إنما يتغير آخره وهو الدال أي أحواله بسبب وجود عامل الرفع في الأول فيضم وعامل النصب في الثاني فيفتح وعامل الجر في الثالث فيكسر (قوله المختلفة) أي كالرافع أو الناصب أو الخافض أو الجازم (قوله وذلك) أي التغيير المار وهو مبتدأ وقوله نحو خبره وكلمة ذلك مجتمعة من ثلاث كلمات . الأولى ذا وهي التي تكون مبتدأ . والثانية اللام وهي حرف سيقى للبعد . والثالثة الكاف وهي حرف أيضاً سيقى لتدل على الخطاب (قوله فانه) أي لفظ زيد (قوله قبل دخول العوامل) أي على لفظ زيد (قوله موقوف) هذا من المثبت للواسطة لعدم مقتضى للأعراب وسبب البناء وهذا اختيار أبي حيان والمثبت للواسطة أدخل فيه ما يضاف إلى ياء المتكلم فانه لا معرب ولا مبنى في قوله وسماه خصياً أي لا ذكر ولا أنثى ومنه أيضاً حركة اتباع أو حكاية ليس معرباً ولا مبنيًا في قول وقيل إن الأسماء قبل التركيب مبنية وهو يخرج على قول من قال إن من الأسباب المقتضية للبناء السبب الالهى كما قدمنا وهو قول ابن مالك والحاجب وقيل إنها معربة حكماً أي قابلة للأعراب فالخلاف بينه وبين من قال إنها موقوفة لفظي أي فالخلاف بينهما إنما هو في التسمية وعدمها أي فالقائل بأنها موقوفة

أجاز الاعراب لأنه لا ينفيه ولا تكون معرفة بالفعل ولا مبنية بالفعل لأنه لا يصريح بهما فعلى هذا الخلاف رجع إلى قولين وهما مبنية لما أسلفنا وأنها معرفة بالمعنى الاصطلاحي أى المصطلح عليه في المعرب وهو ما سلم من شبه الحرف فالظاهر أن للمعرب معنيين : أحدهما المتصف بالاختلاف بالفعل . والثاني مقابل المبنى فالمعنى الثاني تقابل العدم والملكية وبين المبنى والمعرب بالمعنى الأول تقابل التضاد ولذا جاز ارتفاعهما كذا قيل قال العلامة الجاهلي في شرح الكافية : اعلم أن صاحب الكشف جعل الأسماء المعدودة العارية عن المشابهة المذكورة معرفة وليس النزاع في المعرب الذي هو اسم مفعول من قولك أعربت فإن ذلك لا يحصل إلا بإجراء الاعراب على آخر الكلمة بعد التركيب بل في المعرب اصطلاحا فاعتبر العلامة مجرد الصلاحية لاستحقاق الاعراب بعد التركيب وهو الظاهر من كلام الإمام عبد القادر واعتبر المصنف يعنى ابن الحاجب حصول الاستحقاق بالفعل ولهذا أخذ التركيب في تعريفه يعنى قول ابن الحاجب المعرب المركب الخ وأما وجود الاعراب بالفعل في كون الاسم معربا فلم يعتبره أحد ولذلك يقال لم تعرب الكلمة وهي معرفة انتهى وهو كلام حسن سقناه هنا لعزته (قوله ليس معربا) ليس فعل ماض ناقص متصرف يرفع الاسم وينصب الخبر والاسم ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو عائذ على زيد قبل دخول العامل أى أن زيد قبل دخول العامل ليس معربا بالفعل فيوافق قول الزمخشري لكن قوله موقوف لا يساعده لأنه الأول من قول من لا يثبت الواسطة والثاني من قول من يثبتها (قوله ولا مبنيا) أى من يثبت الواسطة وقد علمت الخلاف فيما مرّ (قوله ولا مرفوعا ولا غيره) هذه الجملة تضر إن قلنا بالثبت للواسطة وإن قلنا بالبناء فقوله ولا مبنيا لا يساعده إلا إن جعلنا قوله ولا مرفوعا معطوفا على ليس معربا من عطف الخاص بعد العام وجعلنا المفهوم من قوله ولا غيره يشمل النصب والجر المنفيين والسكون بسكون البناء فافهم بزيد اعتناء (قوله فإذا دخل عليه) أى على لفظ زيد أى وجد العامل (قوله فإن كان) الفاء جوابية واسم كان ضمير مستتر يعود على العامل (قوله يطلب الرفع) أى يطلب المرفوع أو كان أَل عوضا عن المضاف إليه أى يطلب رفع الاسم بعد العامل (قوله رفع) بالبناء للمفعول جواب إن ونائب الفاعل ضمير مستتر يعود على ما يعود عليه ضمير عليه وهو لفظ زيد (قوله نحو جاء زيد) أى جاء من نحو جاء زيد ليصح المعنى في قوله فإنه فعل لأننا لو أبقيناه على ظاهر هذه العبارة لم يصح المعنى إذا لمعنى على هذه فإن جاء زيد فعل وهو فاسد كما لا يخفى فافهم (قوله فعل) أى ماض تام مبنى للفاعل إذ يصدق عليه قولك وكل ما هو كذلك يطلب فاعلا ولا يصح أن يقال كل فعل يطلب فاعلا لأن المبنى للمفعول لا يطلب فاعلا بل يطلب النائب عن الفاعل والفعل الناقص يطلب اسما وقد يقال إن القضية كل يصح الاستثناء منه فتقدير الكلام وكل فعل يطلب فاعلا إلا المبنى للمفعول والفعل الناقص ولك أن تقول من أين تعرف أن القضية كل إذ كلامه يحتمله والكلية فتخصيصها بالكون كلا ترجيح بلا مرجح فتأمل (قوله فيكون زيد مرفوعا بجاء) قال الرضي بعد كلام طويل مانعه ثم اعلم أن محدث هذه المعاني في كل اسم هو التكلم وكذا محدث علاماتها لكنه نسب إحداث هذه العلامات إلى اللفظ الذي بواسطته قامت هذه المعاني بالاسم فسمى عاملا لكونه كالسبب للعلامة كما أنه كالسبب للمعنى المعلم فقبل العامل في الفاعل هو الفعل لأنه به صار أحد جزأى الكلام وكذا العامل في كل واحد من المبتدأ والخبر هو الآخر على مذهب السكّاني والفراء إذ كل واحد منهما صار عمدة بالآخر واختلاف في ناصب الفضلات فقال الفراء هو الفعل مع الفاعل وهو قريب على الأصل المذكور إذ باسناد أحدهما إلى الآخر صار فضلة فهما معا سبب كونها فضلة فيكونان أيضا سبب علامة الفضلة وقال هشام بن معاوية هو الفاعل وليس ببعيد لأنه جعل

ليس معربا ولا مبنيا
ولا مرفوعا ولا غيره
فإذا دخل عليه العامل
فإن كان يطلب الرفع
رفع نحو جاء زيد
فإنه فعل يطلب فاعلا
والفاعل مرفوع
فيكون زيد مرفوعا
بجاء

الفعل الذى هو الجزء الأول بانضمامه إليه كلاما فصار غيره من الأسماء فضلة وقال البصريون العامل هو الفعل نظرا إلى كونه المقتضى للفضلات وقول الكوفيين أقرب بناء على الأصل الممهد المذكور وجعل الحرف الموصل لأحد جزأى الكلام إلى الفضلة عاملا للجر في ظاهر الفضلة إذ سببه حصل كون ذلك الاسم مضافا إليه تلك العمدة اهـ وقوله صار فضلة أى صار ماعداها من متعلقات الفعل كالمفعول به والمطابق وغيرهما وقوله فهما معا سبب كونها فضلة أى سبب كون الفضلة فضلة (قوله على أنه) أى على أن لفظ زيد فاعله أى فاعل جاء وهو متعلق بقوله مرفوعا (قوله وإن كان العامل) معطوف على قوله فإن كان وأظهر الاسم مع أن المقام مقام إضمار بعده ولدفع الالتباس عن أفهام المبتدئين ويطلب خبر كان وفيه إشكال وهو أن قوله نصب مابعد يشعر بأن العامل مجموع الفعل والفاعل ولا معنى للبعدية في قولك ضرب عمرا زيد إذ المنصوب متوسط بين الفعل والفاعل والغرض أنهما معا سبب في النصب . وإن قلنا إن الشارح جرى على مذهب البصريين القائلين إن الناصب الفعل وحده . قلنا مامثل به الشارح في نحو رأيت يكون مابعد العامل الذى هو الفعل هو الفاعل وهو مرفوع باتفاق . وإن قلنا إن التاء من فرط اتصاله بالفعل صار كالسكامة الواحدة فلا يعتد بكون وقوعه بعد الفعل يرد أيضا قولك ضرب عمرو زيدا إذ لا اتصال في هذا المثال . ويجب أن المؤلف مشى على مذهب الكوفيين القائلين بأن ناصب الفضلات الفعل مع الفاعل والبعدية منحصرة فيما مثل به الشارح وهو قوله رأيت زيدا أى ونحوه من ضربت عمرا وجعل البعدية أغلبية في المثال المذكور لكن فيه تكلف فليتأمل (قوله نصب مابعد) بالبناء للجهول جواب إن ولو حذف قوله مابعد كان أوضح ليكون جاريا على نسق ما قبله وهو قوله رفع واندفع الاعتراض المذكور آنفا ولأنه من تمة جواب إذا في قوله فاذا دخل عليه العامل فإن كان وإن كان فافهم (قوله مابعد) نائب فاعل نصب وما اسم موصول والظرف صلته والأصل ما هو بعده حذف صدر الصلة وهو جائز على الدور لعدم طول الصلة قال ابن مالك :

وفي ذا الحذف أيا غير أى يقتضى إن يستل وصل وإن لم يستل فالحذف نزر

(قوله نحورأيت) أى وذلك نحو رأيت الخ كما صرح به فيما مضى ولكن ليس بلازم (قوله فإن رأيت) الأولى أن يقول فإن رأى من رأيت فعل كالايتنى (قوله فعل) أى ماض تام وقد أسلفنا (قوله والتاء) بالنصب معطوف على اسم ان ويصح أن يقرأ بالرفع مبتدأ أى والتاء المضمومة فاعله إن قرأنا رأيت بضم التاء ويسح أن يقرأ بغير الضم (قوله وزيدا مفعوله) إن قلنا إنه مرفوع فيقال في الاعراب إنه مرفوع بضمه مقدرة على آخره للحكاية وإن قلنا إنه منصوب عطفا على اسم إن فيقال إنه منصوب بفتح مقدرة على آخره للحكاية أيضا والأولى إجراء النصب على ظاهره (قوله والمفعول) الواو واول الحال (قوله وإن كان) أى العامل وهو معطوف على قوله فإن كان وأضمر هنا لأن المقام مقام إضمار وما جاء على أصله لا يسأل عنه (قوله جر مابعد) بالبناء للمفعول جواب إن وقوله مابعد الأولى حذفه ليكون جاريا على نسق ما قبله وقد يقال لا مانع هنا إذ لا يكون الجار متأخرا عن المجرور فافهم وفي إعراب مابعد ما تقدم سابقا (قوله نحو الباء) أى وذلك نحو الباء لكن ليس بلازم كما تقدمنا (قوله فزيد) يقرأ بالكسر وإن كان مبتدأ فرفعه بضمه مقدرة للحكاية (قوله فتغير الآخر) هكذا في بعض النسخ وهو إشارة إلى أن التغير في كلام المؤلف بمعنى التغير وقد أسلفناه فلا تغفل وقوله الآخر أى وهو الدال في هذا المثال أى أحواله (قوله من رفع) لوقال من وقف إلى رفع ومنه إلى نصب ومنه إلى جر أو نحو ذلك لكان أولى (قوله هو الاعراب) هو ضمير فصل على الأصح لا محل له من الاعراب كما مر في مواضع (قوله وسببه دخول العوامل) خرج به نحو الضمة في النون في قوله تعالى فمن أوتى

على أنه فاعله وإن كان العامل يطلب النصب نصب مابعد نحو رأيت زيدا فإن رأيت فعل والتاء فاعله وزيدا مفعوله والمفعول منصوب وإن كان يطلب الجر جر مابعد نحو الباء في نحو مررت بزيد فزيد مجرور بالباء فتغير الآخر من رفع إلى نصب أو جر هو الاعراب . وسببه دخول العوامل

كتابه في قراءة ورش بنقل حركة همزة أوتى إلى ما قبلها وإسقاط الهمزة والفتح في دال قد أفلح على قراءته أيضا بالنقل والكسر في دال الحمد لله في قراءة من أتبع الدال اللام فان هذه الحركات وإن كانت ظاهرة في آخر الكلمة لكنها لم تجلبها عوامل دخلت عليها فليست إعرابا وقولى في آخر الكلمة بيان لحل الاعراب من الكلمة وليس باحتراز إذ ليس لنا آثار تجلبها العوامل في غير آخر الكلمة فيحترز عنها . فان قلت بل قد وجد ذلك في غير الآخر كما مرى وابنم ألا ترى أنهما إذا دخل عليهما الرفع ضم آخرها وما قبل آخرها فتقول هذا امرؤ وابنم وإذا دخل عليهما الناصب فتقولما فتقول رأيت امرأ وابنما وإذا دخل عليهما الخافض كسرهما فتقول مررت بامرئ وابنم قال الله تعالى - إن امرؤ هلك ، ما كان أبوك امرأ سوء ، لكل امرئ منهم يومئذ شأن يغنيه - . قلت اختلف أهل البلدين في هذين الاسمين فقال الكوفيون إنهما معربان من مكانين وإذا فرعنا على قولهم فلا يجوز الاحتراز عنهما بل يجب إدخالهما في الحذف وقال البصريون وهو الصواب إن الحركة الأخيرة هي الاعراب وما قبلها اتباع لها وعلى قولهم لا يصح إدخالهما في الحذف وارتفاع امرؤ في الآية الأولى على أنه فاعل بفعل محذوف والتقدير إن هلك امرؤ هلك ولا يجوز أن يكون فاعلا بالفعل المذكور خلافا للكوفيين لأن الفاعل لا يتقدم على رافعه ولا مبتدأ خلافا لهم وللأخفش لأن أدوات الشرط لا تدخل على الجملة الاسمية واتصافه في الآية الثانية لأنه خبر كان وانجراره في الثالثة بالاضافة اه ابن هشام في شرح شذوره وقوله أهل البلدين أى البصرة والكوفة وقوله بل يجب إدخالهما أى بالنظر للغالب أى فالتقييد لبيان الواقع وقوله لا يصح إدخالهما في الحذف أى فالتقييد للاحتراز (قوله وقوله) مبتدأ خبره قوله يعنى به والعائد إليه ضمير به وضمير الفعل للأتان (قوله إن الآخر) مفعول يعنى والمراد بالآخر حاله كما فسره الشارح أولا أى أن حال الآخر (قوله يتغير) أى بتلك العوامل الداخلة (قوله لفظا) أى ملفوظا محسوسا مسموعا في الملفوظ ومرثيا في المكتوب (قوله كما رأيت في الأمثلة المذكورة) وهى قوله جاء زيد ورأيت زيدا ومررت بزيد أى من الوقف إلى الضم في الأول وإلى الفتح في الثانى وإلى الكسر في الثالث وكانت ملفوظة (قوله أو تقديرا) معطوف على لفظا أى مقدرا بأن لم يكن محسوسا بمامر (قوله كما في الاسم) أى وذلك كالذى في الاسم الذى آخره ألف فما موصولة وفي الاسم جار ومجرور صلة ما أى كالذى ثبت في الاسم أو كالذى هو في الاسم (قوله الذى آخره ألف) أى لازمة في اسم معرب ويسمى معتلا مقصورا لكونه ضد الممدود وهو الاسم المعرب الذى آخره همزة بعد ألف زائدة كحمرأ وصفراء بخلاف ما كان ألفه أصليا ككسأه ورداء وسمى مقصورا لأنه محبوس عن المد لأن معنى القصر الحبس أو عن ظهور الاعراب قال الشيخ خالد المقصور يقابله الممدود فعلى هذا لا يسمى سمي مقصورا وإن كان ممنوعا من ظهور الحركات فيه لأنه ليس في الأفعال ممدود اه والمراد باللزوم أن يلزم وجودها لفظا أو تقديرا ولو باعتبار ما بعد الابدال كما في مقري اسم مفعول أصله مقرا وخرج بقيد اللزوم ما لا يلزم وجودها نحو رأيت أخاك فانه تغير بحسب الاعراب وخرج بذلك الاسم الفعل وقد دخل فيما ذكرنا أنفا والحرف نحو على وبذكر المعرب نحو ذا وإنما يسمى معتلا لأن آخره حرف علة وسأبين ذلك إن شاء الله تعالى في جزم ما يعتل آخره معنى لمعتل وبيان حرف العلة .

تنبيه : لو سمي شخص بالفعل الذى آخره ألف كسمى ويخشى أو بالحرف كذلك نحو حتى فهل يسمى كلاهما مقصورا أولا والظاهر نعم إلا إن فرعنا على من يحكى في إعرابه في نحو قول الشاعر :
 نبئت أخوالى بنى يزيد ✽ (قوله نحو الفتى) هذا في الألف الظاهرة ونحو فتى في الألف المخدفة

وقوله لفظا أو تقديرا
 يعنى به أن الآخر يتغير
 لفظا كما رأيت في الأمثلة
 المذكورة أو تقديرا كما
 في الاسم الذى آخره
 ألف نحو الفتى

فالتقدير في الأول على الألف الظاهرة وفي الثاني على الألف المحذوفة (قوله أو ياء) أى في اسم معرب وقبلها مكسور سواء كانت الياء أصلية كالمرتقى أو عوضا عن واو كالداعى وسواء كان منصرفا كامر أو غير منصرف كجوار إلا أنه في جوار تقدر الفتحة في حالة الجرّ نيابة عن الكسرة ولم تظهر الفتحة مع خفتها لأنها نابت عن الكسرة فاستنقلت لنيابتها عن المستنقل أعنى أقيت على حالة الاستنقال ويسمى ما آخره الياء معتلا منقوصا سمي معتلا لما سرّ وسمى منقوصا لأنه نقص منه بعض الحركات وظهر فيه بعضها أو لأنه تحذف لامه لأجل التنوين قال الشيخ خالد وكلا التعليلين لا يخلو عن نظر أما الأول فلأن نحو يدعو ويرمى نقص منه بعض الحركات وهو لا يسمى منقوصا وأما الثاني فلأن نحو الفتى تحذف لامه لأجل التنوين ولا يسمى منقوصا اهـ . أجاب الشيخ يس ناقلا عن شرح الحدود للفاكهى بأنه لا يلزم ذلك لأن المناسبة لا يلزم اطرادها كالقارورة للزجاجة المعروفة سميت بذلك لقرى الماء فيها أى اجتماعه ولا يلزم منه تسمية الزير ونحوه قارورة اهـ فخرج بذلك الاسم الفعل نحو يرمى والحرف نحو فى وبذلك العرب نحو ذى اسم إشارة وبذلك الزوم نحو مررت بأخيك واشترط كون ما قبل الياء مكسورة ما كان قبلها ساكنا نحو ظي ودخل بقيد اللزوم ما قدمناه وهو ما يعتبر بعد الابدال في نحو المقرى فان الياء في الأصل عوض عن الهمزة ولو سعى شخص بصورة الفعل الذى آخره واو فهل يجزى فيه الاعراب أولا يجزى الظاهر الثانى لما سنيين في الاعراب عند الكلام على المعتل الآخر وهو أنه لا يوجد اسم آخره واو وقبله مضموم إن شاء الله تعالى أوسمى بصورة الفعل الذى آخره ياء كيرمى تحذف الياء في حالى الرفع والجر تقول جاء يرم مررت يرم وتظهر الفتحة في حالة النصب فتقول رأيت يرمى واعراب قولك مررت يرم مررت فعل وفاعل والباء جارة ويرم مجرور وعلامة جره الفتحة المقدرة لأنه اسم لا ينصرف والمانع له من الصرف العالمية ووزن الفعل فحينئذ عومل معاملة جوار (قوله نحو القاضى) هذا في الياء الظاهرة ونحو قاض في الياء المحذوفة فالتقدير في الأول على الياء الظاهرة وفي الثانى على الياء المحذوفة وما أحسن قول بعضهم في القاضى :

وإذا فزت بقاض مسعف عادل في الحكم خير منصف
فتأمل حكمة السرّ الخفى إن للنقص والاستنقال في

* لفظة القاضى لوعظا ومثل *

(قوله فان الألف اللينة يتعذر تحريكها) جعل هذا تعليلا لما قبله أى فهى ساكنة لأنها هوائية تجزى مع النفس لا اعتماد لها في الفم والحركة تمنع الحرف من الجرى ونقطعه عن الاستطالة فلم يجتمعا ولهذا لو فرض تحريكها انقلبت حقيقةا وصارت همزة .

لطيفة : قال ابن هشام في شرح الشذور ومن محاسن بعض الفضلاء أنه كتب من مدينة قوص إلى الشيخ العلامة بهاء الدين محمد بن النحاس الحلبي رحمه الله يتشوق إليه ويشكوه نحوه فقال :

سلم على المولى البهاء وصف له شوقى إليه وإننى مملوكه
أبدا يحركنى إليه تشوقى جسمى به مشطوره منهوكه
لكن نحت لبعد فكاؤنى ألف وليس بممكن تحريكه

والشطور من البيت ما حذف نصفه والمنهوك ما حذف ثلثاه استعمل للضعيف (قوله اللينة) بسكون الياء وتشديد ما مكسورة مع فتح اللام فيهما كالميتة والميتة كما يؤخذ من القاموس (قوله فيقدر فيها) أى وإن كان كذلك فيقدر فيها (قوله الاعراب) أى جميعه وهو الرفع والنصب والجر (قوله نحو جاء الفتى)

أو ياء نحو القاضى فان
الألف اللينة يتعذر
تحريكها فيقدر فيها
الاعراب نحو جاء الفتى
فالفق فاعل مرفوع
بضمه مقدرة

مثله جاء ففى ففى فاعل جاء مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الألف المحذوفة لالتقاء الساكنين منع من ظهورها التعذر وأصل ففى ففى تحركت الياء وانفتح ما قبلها قلبت ألفا فالتقى ساكنان الألف والتنوين محذفت الألف لالتقاء الساكنين فصار ففى ومنه أيضا نحو المقرئ اسم مفعول من أقرئت الضيف فيقدر فيه جميع حركات الاعراب وأصله مقراً بالهمزة قلبت الهمزة ألفا شذوذاً إذ هو الأغلب فيما همزته ساكنة نحو رأس وانظر كتابنا في صناعة الإعلال فإن فيه مراتع الأطفال (قوله على الألف) أى الموجودة كما هو ظاهر وإن كان كتابته بالياء على القاعدة الخطية (قوله منع) بالباء للفاعل والتعذر فاعل لمنع ومن فى قوله من ظهورها زائدة لأن قوله من ظهورها مفعول لمنع (قوله التعذر) وهو عدم وجود الاعراب فى الألف كما أسلفنا (قوله ورأيت الفقى) مثله رأيت ففى ففى منصوب بفتحة مقدرة على الألف المحذوفة لالتقاء الساكنين كما تقدم (قوله على الألف) فيه مامر (قوله ومررت بالفقى) مثله مررت بفقى فالباء حرف جر وفقى مجرور بها بكسرة مقدرة على الألف المحذوفة لالتقاء الساكنين . تنبيه : قال الفاكهسى فى شرح القطر وشرح المتممة وإعرابه بالحركات الثلاث مخصوص بالمنصرف منه أما غير المنصرف منه كوسى وحبلى فالمقدر فيه الضمة والفتحة فقط دون الكسرة لعدم دخولها فيه هذا مذهب الجمهور وذهب ابن فلاح اليمنى إلى تقديرها أيضا فيه لأنها إنما امتنعت فيما لا ينصرف كما حمى للثقل ولا ثقل مع التقدير اهـ (قوله ونحو جاء القاضى) مثله جاء قاض ومنه قوله تعالى - لا ينكحها إلا زان أو مشرك - فإن فاعل لا ينكح مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين منع من ظهورها الثقل وأصل زانى زانى بزنة فاعل استنقلت ضمة الياء محذفت الضمة فالتقى ساكنان وهما الياء والتنوين محذفت الياء فصار زان (قوله على الياء) أى الموجودة (قوله للثقل) بكسر ففتح كعظم وصغر وما ثقل لا يتعذر لامكان الاظهار كقوله :

لعمرك ما تدرى متى أنت جأتى ولكن أقصى مدة العمر عاجل

لكن لعله على حسب الرواية وإلا فقد يصح بالاسكان إذ لا ينكسر به الوزن فلا ضرورة فيه فلا يستشهد به تأمل (قوله ومررت بالقاضى) مثله مررت بقاض فقاض مجرور بالياء وعلامة جره كسرة مقدرة على الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين منع من ظهورها الثقل (قوله وأما فى حالة النصب) مدخول أما محذوف التقدير أما الاعراب للقاضى فى حالة النصب كما هو ظاهر (قوله فتظهر الفتحة على الياء) ومن العرب من سكن الياء فى النصب أيضا قال شاعرهم :

ولو أن واش بالجمامة داره ودارى بأعلى حضر موت اهتدى ليا

قال أبو العباس اللبرد وهو من أحسن ضروريات الشعر لأنه حمل حالة النصب على حالة الرفع والجاء اشتمونى وقوله من أحسن الخ أى لأن لغة ربيعة كذلك كذا ظهر لى (قوله أيضا فتظهر الفتحة على الياء) أى لحقتها سواء مما كان فيه الياء الموجودة كالقاضى أو المحذوفة كقاض وتظهر الفتحة أعنى فتحة النصب فى جوار وغواش أيضا وإنما قلنا فتحة النصب لأن فتحة الكسرة فيهما لا تظهر كما أسلفنا قال ابن مالك :

وذا اعتلال منه كالجوارى رفعا وجرا أجره كسارى

قال السيوطى فى شرحه ونصبا كدراهم فى فتح آخره من غير تنوين نحو سيروا فيها ليا لى انتهى . تنبيه : قال يس فى حاشية التصريح مانصه وتقدر أيضا عليها فى المركب المزجى إذا كان أول الجزء الأول ياء والعرب إعراب المتضامين نحو قالى قلا ومعديكرب . قال فى الهمع بلا خلاف وهل لو قدر أن الجزء الأول منه واو يكون كالياء الظاهر نعم . بقى أن ألف لى تقاب ياء نحو لديهم وعليه فهل تقدر الفتحة على الياء إذا نصب أو على الألف المتقلبة ياء الظاهر الثانى هربا من تخالف قاعدة ظهور

على الألف منع من ظهورها التعذر ورأيت الفقى فالفقى مفعول به منصوب بفتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ومررت بالفقى فالفقى مجرور بالياء بكسرة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ونحو جاء القاضى فالقاضى فاعل مرفوع بضمّة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل ومررت بالقاضى فالقاضى مجرور بالياء بكسرة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل وأما فى حالة النصب فتظهر الفتحة على الياء للخفة

الفتحة على الياء (قوله نحو رأيت القاضي) مثله رأيت قاضيا وهو ظاهر (قوله فالفرق) مبتدأ أخبره قوله إن ما آخره ألف إلى المتن (قوله بين) ظرف مكان متعلق بالفرق (قوله ما آخره ألف) ما اسم موصول مضاف إليه وآخره ألف مبتدأ وخبر والجملة صلة الموصول وهو ما يكتبان منفصلا ولا يكتبان متصلا . تنبيه : إذا كان لفظة مازائدة كافة عن العمل فإما أن يكون المعمول رفعا فلا تتصل إلا في ثلاثة أفعال قل أو أكثر وطال تقول قلما وكثرما وطالما أو نصبا وهي المتصلة بأن وأخواتها تقول إنما الله إله واحد أو جرا وهي تتصل بأحرف وظروف تقول بمأوضوع وبينهما نحو جالس وتكتب متصلة في جميع ما ذكر ، وأما ما أتى في كلام شارحنا هنا فغير زائدة ولذا تكتب منفصلة كما قدمنا (قوله أن ما آخره ألف) بفتح همزة أن يكون خبرا (قوله يتعذر) بالبناء للفاعل (قوله رفعا الخ) حال أى حال كونه مرفوعا أو غيره فالمصدر بمعنى اسم المفعول (قوله وما آخره) الواو للعطف وما مبتدأ وخبره قوله لا يتعذر ويجوز أن يكون ما في محل نصب معطوفا على مدخول إن ففيه العطف على معمولي عامل واحد وهو جائز بالاجماع .

تنبيه : بقى في المعرب بالاعراب التقديرى أشياء : الأول ما يضاف إلى ياء المتكلم فانه يقدر فيه جميع الحركات الثلاث وهو الضم والفتح والكسر تقول قام غلامى رأيت غلامى مررت بغلامى الأول مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة وكذا في الثانى . وأما فى الثالث فتقدر فيه الكسرة عندهم ، وذهب ابن مالك إلى أنه تقدر فيه الضمة والفتحة فقط وتظهر الكسرة فى حالة الجرّ واعترض بأن الكسرة موجودة قبل دخول عامل الجار . قال الشيخ خالد فى شرح الأزرهية : وله أن يدعى أن كسرة المناسبة ذهبت وخلفها كسرة الاعراب كما قالوا فى شرب إذا بنوه للفعول أن الكسرة فيه غير الكسرة فى المبنى للفاعل اه . الثانى ما سكن آخره وقفا وتقدر فيه الحركات للثقل لا للتعذر وإنما قلنا لا للتعذر لأن الوقف بالسكون ليس متعينا لأنه قد يكون بالروم وهو الاتيان ببعض الحركة . الثالث ما سكن آخره تخفيفا وتقدر فيه الحركات للثقل أيضا . الرابع ما اشتغل آخره بحركة الاتباع كذلك . الخامس ما سكن آخره للدغام فى الفعل فى نحو يضرب بكر لا فى نحو لم يضرب بكر لا ستيفاء الجازم مقتضاه . ولا يقال إن سكون الآخر حاصل قبل وجود الجازم لأننا تقول مررت بغلامى آنفا . السادس ما سكن آخره للتخفيف نحو وينصرم فى قراءة السكون السابع الفعل المعتل الآخر فان فيه ما يقدر رفعا ونصبا وهو يخشى ويرمى ويدعى بالبناء للجهول فى السكّل أول للفاعل فى الأول وما يقدر رفعا فقط فى نحو يرمى ويدعو بالبناء للفاعل .

تتمة : مامشى المصنف عليه فى حذو الاعراب هو على القول بأنه معنوى اختاره الأعلّم وكثيرون وهو ظاهر مذهب سيبويه ، وقيل إنه لفظى فتعريفه ما جرى به لبيان مقتضى العامل من حركة أو حرف أو سكون أو حذف واختاره ابن مالك ونسبه إلى المحققين ، قيل إن الأول أقرب إلى الصواب ، وحكى الأهدل عن المرادى أن الثانى أقرب إلى الصواب فكيفية الاعراب على الأول أن تقول فى قام زيد قام فعل ماض وزيد فاعل مرفوع وعلامة رفعه ضمة وعلى الثانى أنه مرفوع وعلامة رفعه ضمة ظاهرة (قوله وأقسامه) شروع فى بيان ألقاب الاعراب . قال أستاذ شيخنا النوع والضرب والصنف والقسم متقاربة المعنى أو متحدته عندهم يعنى أن بعض أفرادها مسمى بالرفع وبعضها بالنصب وبعضها بالجرّ فلا حاجة إلى إثبات كونها أنواعا منطقية اه قال شيخنا رحمه الله تعالى كأن مراده أن كونها أنواعا منطقية يتوقف على إثبات اتحاد حقيقة أفراد كل نوع كالضمة والواو والألف والنون للرفع وهو مشكل إذ القدر المشترك بين هذه الأربعة مثلا وهو مطلق اللفظ : أى على القول بأن الاعراب

نحو رأيت القاضي
فالقاضى مفعول به
منصوب بفتح ظاهرة
فالفرق بين ما آخره
ياء أو ألف أن ما آخره
ألف يتعذر إظهار
إعرابه رفعا ونصبا
وجرا وما آخره ياء
لا يتعذر ولكن
يستقل رفعا وجرا
[وأقسامه

لفظي ليس بتمام حقيقتها وإلا لكان جميع أفراد الأنواع الأربعة فرعاً واحداً قال ومما يدل على أنه ليس المراد بالأنواع المنطقية قولهم إن الضمة رفع أصلي بخلاف الألف مثلاً إذ لا يعقل في النوع بالمعنى المنطقي الأصالة والفرعية اللهم إلا أن يقال الممتنع تفرع بعض أفراد النوع عن بعض من حيث كونها أفراداً لذلك النوع والمراد بالأصالة هنا أن يكون بعض الأفراد أكثر استعمالاً أو أغلب أو أرجح في نظر الواضع أو نحو ذلك ومثل هذا معقول في الأنواع فليتنامل اه شنواني (قوله أيضاً وأقسامه) أي من حيث هو أو بالنسبة للاسم والفعل : أي مجموعها لأنه لو أراد به أقسام إعراب الاسم فقط أو الفعل فقط لكانت ثلاثة ولو أراد أقسام إعرابهما لكانت ستة ولم ينبه على هذا شارحنا أبقاه الله بالسلامة وقد نبه عليه الشيخ خالد في شرح المتن .

تنبيه : الأقسام هنا مستعملة في حقيقتها وهي الجزئيات بخلاف ما تقدم في الكلام فلا تغفل (قوله أربعة) ذكره ولم يقتصر على التفصيل محافظة على فوائد الاجمال والتفصيل ولأنه يحتمل الزيادة والنقص وبذكر العدد يضعف أو يندفع ذلك الاحتمال وللإشارة إلى أن الخبر مجموع رفع وما عطف عليه كاهمرت الإشارة لنظيره يس . فان قيل إن ثلاثة منها ثبوتيات وواحدة عدى لأنه عدم تلك الثبوتيات وما يكون عدمياً لا يشترك في النوعية مع الوجودي فاذن ليست أنواع الإعراب أربعة وقد ذهب إلى ذلك أكثر الكوفيين وتابعهم على ذلك المسازني على أنه روي عنه أنه قال الجزم ليس بإعراب إنما هو عدم الإعراب وأن الجازم للفعل المضارع الصحيح الآخر يحذف الحركة ويلزم من حذفها السكون فالسكون يوجد عند دخول الجازم لابه والأثر على القول بأن الإعراب لفظي حقه أن يكون بالعامل . أجب عن الأول بأن ذلك مجرد الضبط للجمع بين الوجوديات والعدييات وجعلهما واحداً مع أنالوقلنا الرفع عدم قسيميه قياساً على الجزم لأجواب لك والقول بأن الجزم ليس بإعراب مردود كما يعلم في ضابط الإعراب وعن الثاني بأن السكون لما كان لازماً لحذف الحركة فكان السكون أثراً للعامل فليتنامل (قوله رفع ونصب الخ) قال الرضي اعلم أن الحركات في الحقيقة أبعاض حروف العلة فضم الحرف في الحقيقة الاتيان بعده بلا فصل ببعض الواو وكسره الاتيان بعده بجزء من الياء وفتح الاتيان بعده بشيء من الألف وإلا فالحركة والسكون من صفات الأجسام فلا تحل الأصوات لكذلك لما كنت تأتي عقيب الحرف بلا فصل ببعض حروف اللد سمي الحرف متحركاً كأن حركة الحرف إلى مخرج حرف اللد وبضد ذلك سكون الحرف فالحركة إذن بعد الحرف لسكنها من فرط اتصالها بهاتين هما لا بعده بلا فصل فإذا أشبعت الحركة وهي بعض حرف اللد صارت حرف مد تاماً انتهى (قوله يعني أن أقسام الإعراب) أشار إلى أن الهاء في قول المؤلف وأقسامه راجع للإعراب لأنه من وظيفة الشرح وإلى أن الأقسام في المتن تستعمل في حقيقتها بخلاف ما مر في الكلام كأنهنا أولاً فلا تغفل (قوله نحو يضرب زيد) نحو خبر لمبتدأ محذوف : أي وذلك نحو ويجوز أن يكون مفعولاً لفعل محذوف تقديره أعنى وقوله يضرب زيد مراد لفظه مجرور المحل بإضافة نحو إليه وأما باعتبار المعنى فسيأتي في كلام الشارح (قوله ونصب) معطوف على قوله رفع (قوله لن أضرب عمراً) مراد لفظه مجرور المحل بإضافة نحو إليه (قوله فزيد في الأول) جواب شرط مقدّر تقديره إذا عرفت معرفة وجوه التمثيل فزيد في الأول : أي في قوله يضرب زيد (قوله مرفوع يضرب) أي بلفظ يضرب وهو إظهار لفائدة التمثيل وقد يقال لم أظهر الفائدة في زيد وقد يوجد في يضرب أيضاً فالأولى للشارح أبقاه الله بالسلامة أن يقول فيضرب وزيد مرفوعان لأن الرفع لاسم وفعل فافهم ذلك (قوله وأضرب الخ) الواو عاطفة أضرب مبتدأ مرفوع بضمه مقدرة على آخره منع من ظهورها

أربعة رفع ونصب
وخفض وجزم [يعني
أن أقسام الإعراب
أربعة رفع نحو
يضرب زيد ونصب
نحو لن أضرب عمراً
وخفض نحو مهديت
بزيد وجزم نحو لم
أضرب فزيد في الأول
مرفوع ييضرب على
أنه فاعله وأضرب

حركة الحكاية وهو الآن اسم لارادة اللفظ (قوله في الثاني) أى في المثال الثاني من قوله لن أضرب
عمرا وقوله فعل مضارع: أى صحيح الآخر تام متصرف وقوله منصوب بـ لن: أى وعلامة نصبه الفتحة
الظاهرة (قوله وعمرا) الواو عاطفة عمرا مبتدأ مرفوع بضمه مقدرة على آخره منع من ظهورها حركة
الحكاية (قوله منصوب بأضرب) أى بلفظ أضرب وهو الآن اسم على إرادة اللفظ وأظهر الشارح
هنا فائدة التمثيل من الاسم والفعل خلاف ما تقدم في الرفع فلا تغفل (قوله وزيد في الثالث) أى في
المثال الثالث وهو قوله مررت بزید وقوله مجرور بالباء: أى وهذا أعنى فائدة التمثيل لا يشمل ٧ مررت
بخلاف سابقه (قوله وأضرب) بالجزم وقوله في الرابع: أى في المثال الرابع وهو قوله لم أضرب ولم يذكر
في هذا المثال المفعول به (قوله ولن تسمى حرف نفي ونصب) سيأتى إن شاء الله تعالى أى أين ذلك
في باب الأفعال (قوله لأنها تنفى الفعل) تعليل لقوله حرف نفي: أى إنما سميت حرف نفي لأنها تنفى الفعل
(قوله وتنصبه) تعليل لقوله ونصب: أى إنما سميت حرف نصب لأنها تنصب الفعل المضارع (قوله
وتصيره) تعليل لقوله واستقبال: أى إنما سميت حرف نفي لأنها نصير الفعل مستقبلا .

تنبيه: تصير بتشديد الياء من صير يصير تصيرا وهو من صار الناقص يرفع الاسم وينصب الخبر
فما عدى بالتشديد صار له مفعولان وأظن أنه خرج من الناقصة إذ الناقص ماله اسم ولا يكون الاسم
إلا مرفوعا وهنا منصوب لكن المفعول الثاني هنا فى الأصل خبره والمفعول الأول اسمه والفاعل هو الذى
يؤخذ من التشديد إذ صار التركيب بعد التصيير وصار مستقبلا فافهم ذلك . قال ابن مالك :

وهب تعلم والى كصيرا أيضا بها انصب مبتدا وخبرا
(قوله ولم تسمى الخ) سيأتى أيضا إن شاء الله تعالى (قوله لأنها تنفى الفعل) تعليل لقوله حرف نفي: أى
أنها سميت حرف نفي لأنها تنفى الفعل وهو بفتح المثناة الفوقية من نفاء المتعدي (قوله وتجزمه) تعليل
لقوله وجزم: أى إنما سميت حرف جزم لأنها تجزم الفعل (قوله تقلب معناه) تعليل لقوله وقلب: أى
إنما سميت حرف قلب لأنها تقلب معناه وهو بتشديد اللام من قلب يقلب تقليبا (قوله فيصير) باسكان
الياء من صار: أى لامن صير المشدد وإلا لقال فتصير بتأنيده على نسق ما قبله (قوله فالأسماء) الفاء
للتفصيل واللام جارة والأسماء مجرورها متعلق بمحذوف وذلك المحذوف خبر مقدم على الخلاف الآتى
في باب المبتدأ وزعم الوالد أبقاه الله بالسلامة أن من الحروف الجارة ما يجزى الاسم ويرفع الخبر وهو
غير معلوم في كتب النحو فيأطاعناه وقوله الرفع مبتدأ مؤخر قدم الخبر للاهتمام بشأته (قوله أيضا
فالأسماء) أى معربة كانت أو مبنيّة فالمعربة إعرابها على أولها ظاهرا أو مقدرا والمبنيّة إعرابها بالحماية
أى أنها في محل كذا (قوله من ذلك) أى من ذلك المذكورة وهو قوله رفع ونصب الخ قال الشنوائى
قال السعد التفتازانى كغيره يجوز أن يكفى باسم الإشارة الموضوع للواحد عن أشياء كثيرة باعتبار كونها
في تأويل ما ذكر وما تقدم كما يكفى عن أفعال كثيرة بلفظ فعل لقصد الاختصار كما تقول للرجل نعم
ما فعلت وقد ذكر أفعالا كثيرة وقصة طويلة كما تقول له ما أحسن ذلك وقديقع مثل هذا في الضمير
إلا أن في الإشارة أكثر وأشهر اه (قوله الرفع) أى ظاهرا في قام زيد وجاء في الزيدان أو مقدرا في
جاء في الفى أو محلا في يعجبني أن تقوم - وأن تصوموا خير لكم - (قوله والنصب) أى ظاهرا في
رأيت زيدا أو مقدرا في رأيت غلامى أو محلا في رأيت أن تقوم (قوله والخفض) أى ظاهرا في مررت
بزید أو مقدرا في مررت بالفتى أو محلا في رغبت في أن تدرس الكتب (قوله ولا جزم فيها) لا نافية
للجنس جزم اسمها بلا تنوين وفيها جار ومجرور متعلق بمحذوف تقديره كائن فيها فسكان خبر

في الثاني فعل مضارع
منصوب بـ لن وعمرا
منصوب بأضرب على
أنه مفعول وزيد في
الثالث مجرور بالباء
وأضرب في الرابع فعل
مضارع مجزوم بـ لن
ولن تسمى حرف نفي
ونصب واستقبال لأنها
تنفى الفعل وتنصبه
وتصيره مستقبلا ولم
تسمى حرف نفي وجزم
وقلب لأنها تنفى الفعل
وتجزمه وتقلب معناه
فيصير ماضيا [فالأسماء
من ذلك الرفع والنصب
والخفض ولا جزم فيها]
يعنى أن الأسماء

لا مرفوع وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره (قوله يدخلها الرفع) أى يوجد فيها الرفع كما في مواطن كثيرة (قوله نحو جاء زيد) مثال للرفع الظاهر بجاء فعل ماض زيد فاعله مرفوع وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره (قوله والنصب) معطوف على قوله الرفع (قوله نحو رأيت زيدا) مثال للنصب الظاهر رأيت فعل وفاعل زيد مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة (قوله نحو مررت بزيد) مثال للخفوض الظاهر الاعراب ومررت فعل وفاعل بزيد جار ومجرور متعلق بمررت (قوله ولا يدخلها الجزم) أى لا يوجد في الأسماء الجزم (قوله وللأفعال) الاعراب هنا كالاعراب فيما مرثمة . فان قيل لم جمع الأفعال مع أن الفعل المجرى واحد وهو المضارع الخالى من النونين نون التوكيد المباشر ونون الاناث ؟ أجيب بأن المصنف جمعها لمقابلتها بالأسماء أو بالنظر لأفرادها الدهنية وترك شارحنا العلامة أبقاه الله بالسلامة قيد العربية إذ الكلام فيها وإنما قيد الشيخ خالد رضى الله عنه في شرحه هنا وتركه في الأسماء لأن الأكثر في الأسماء الاعراب وفي الأفعال البناء قال بعضهم : والحرف مبني بكل حال وغالب البناء في الأفعال

(قوله من ذلك) أى المذكور وهو قوله رفع ونصب الخ (قوله الرفع) أى ظاهرا كما في يقوم أو مقدرنا نحو يدعو ويخشى ويرى (قوله والنصب) أى ظاهرا فى لن يقوم أو مقدرنا كما في قوله تعالى - ولن ترضى عنك اليهود ولا النصارى - (قوله يدخلها الرفع) أى يوجد فيها الرفع (قوله نحو يضرب) لا يمكن إعرابه لحال من السند إليه فلو قال بدل نحو تقول كان أولى (قوله ولا يدخلها الخفض) أى لا يوجد فيها الخفض أى لأن الخفض من علامات الاسم ولذا التزم نون الوقاية مع الفعل قبل ياء المتكلم في نحو يضربى وأنا لأرى منعا من أن يكسر آخر الفعل مع عارض إذ للننى في الفعل الخفض أعنى به خفض إعراب لا مجرد الكسر وإلا لأورد عليه نحو ليسى بناء على الأصح أنه فعل (قوله يشترك) بكسر الراء والاسم والفعل فاعله (قوله ويختص الاسم بالخفض) إن قيل يلزم عليه التكرار فانه ذكر أولاً أن الاسم يعرف بالخفض فيستفاد منه أن الخفض مختص بالاسم ثم ذكر هنا ما يوافقه . أجيب بأن الغرض مختلف فذكر هناك لغرض التمييز وإن لزم منه الاختصاص وذكر هنا لغرض كونه نوعا من الاعراب ومختصا بالاسم وإن لزم مما هناك والباء في الخفض داخل على المقصور يعنى أن الخفض مقصور على الاسم لا يتجاوز إلى الفعل وأما الاسم فليس مقصورا على الخفض بل يتعداه إلى الضم والفتح . واعلم أن الباء بعد الاختصاص يجوز دخولها على المقصور والمقصور عليه باتفاق وإنما الخلاف في الغالب فمذهب السعد أن الغالب دخولها على المقصور كما يشهد به غير موضع من مختصره وعكس السيد فالنظم المشهور :

والباء بعد الاختصاص يكثر دخولها على الذى قد قصروا
وعكسه مستعمل وجيد ذكره الخبر الهمام السيد

حقه إبدال السيد بالسعد قاله الأمير (قوله والفعل بالجزم) فيه ماض .

فائدة : إنما اختص الجر بالاسم والجزم بالفعل لقصد التعادل لأن الاسم أخف من الفعل لكون مدلوله بسيطا بخلاف الفعل لدلالته على الحدث والزمان والسكون أخف من التحريك فأعطى الثقل للخفيف وله توجيه ثان وهو أن الجر بالاضافة أو بالحرف وهى تفيد الملك أو الاستحقاق والفعل معنى لا يوصف بذلك والجزم قد يكون بلم وهى للننى والاسم قد يكون ذاتا وهى لاتنى وله توجيه ثالث وهو أن يقال وجه اختصاص الجر بالاسم ضعف عامله إذ هو الحرف أو الاضافة فلم يكن أهلا لأن يحمل عليه ووجه اختصاص الجزم بالفعل أن عامله لا يكون إلا نفعيا أو تشكيكيا وذلك لا يكون إلا في

يدخلها الرفع نحو جاء
زيد والنصب نحو
رأيت زيدا والخفض
نحو مررت بزيد
ولا يدخلها الجزم
[وللأفعال من ذلك
الرفع والنصب والجزم
والخفض فيها] يعنى
أن الأفعال يدخلها
الرفع نحو يضرب
والنصب نحو لم أضرب
والجزم نحو لم أضرب
ولا يدخلها الخفض
فالرفع والنصب يشترك
فيهما الاسم والفعل
ويختص الاسم بالخفض
والفعل بالجزم .

يقبلهما والاسم لا يقبلهما وأما اشتراكهما في الرفع والنصب فلقوة عاملهما وحمل الاسم على الفعل فيهما
اه من حواشي الشذور والله سبحانه وتعالى أعلم .

باب معرفة علامات الاعراب

من إضافة الدال للدلول بناء على مختار المحققين وسيدهم وهو الجرحاني في مسمى الكتب والأبواب
والفصول أنه الألفاظ المخصوصة الدالة على المعاني المخصوصة أي هذا دال معرفة الخ أو من إضافة العام
إلى الخاص كشجر أراك وعلم النحو بناء على أنه المسائل وهي بمعنى اللام على كلا التقديرين والمراد
بالمعرفة الإدراك وإضافة الباب إليها من إضافة السبب للسبب أي باب هو سبب حصول معرفة الخ
ولا ينافي ما تقدم من أنه من إضافة الدال للدلول لأن ذلك بالنظر للدلول أي الباب وهو علامات
الاعراب وهذا بالنظر للمعرفة . ثم أعلم أن المصنف عبر بالمعرفة مع أنها لاتقال إلا لادراك الجزئيات
كزيد وعمرو والبسائط وهي مالا تقبل الانقسام كغاية النقطة فكان للمصنف أن يعبر بالعلم لأنه يقال
للحكي كالحیوان والانسان أو المركب كالنسبة في نحو زيد قائم ويقال عرفت الله دون علمته وأيضا
المعرفة لادراك المسبوق بالعدم أولاخير من الادراكين شيء واحد إذا تخلل بينهما عدم بأن أدرك
أولا ثم ذهل عنه ثم أدرك ثانيا والعلم لادراك المجرد من هذين الاعتبارين ولذا يقال الله تعالى عالم ولا
يقال له عارف. ويجاب عنه بأنه جرى على مذهب الأكثر من أنهما بمعنى واحد وأنه نزل العلامات
لعلتها المفهومة من التعبير الذي هو جمع المؤنث السالم وهو من جموع القلة منزلة الجزئي الذي لا تكثر فيه
أونزلها منزلة الجزئي تسهيلا على الطالب حتى كأن إدراكها وإن كانت كلية كادراك الجزء في السهولة
وقرب التناول وبأنه لما كانت المعرفة تشعر بسبق الجهل فهي تناسب المعاني المقصودة بوضع هذه
المقدمة وبأنه يمكن أن يقال المراد بالمعرفة إمكانها وبالعلامات كل فرد من العلامات بمعنى أي فرد يوجد
منها كقوله بعض الأفاضل . فان قيل يلزم للمصنف أنه ترجم لشيء وهو المعرفة ولم يذكره وذ كر شيئا
وهو علامات الاعراب التي عقد لها الباب ولم ترجم له . أجيب بأن المعرفة لما كانت تنشأ من هذا الباب
أضافه إليها إضافة السبب للسبب كما تقدم لأن من طالع المسائل التي يدل عليها الباب حصلت له معرفة علامات
الاعراب والإضافة تصح لأدنى ملازمة . وبعضهم أجاب بأن التعريف كما يكون بالحد والعلامة
يكون بالتقسيم ولا شك أن المصنف عرف هذه العلامات بالتقسيم حيث قسم الرفع إلى أصلي وفرعي
والنصب والحذف والسكون كذلك (قوله علامات الاعراب) إن قيسل إن العلامات التي ذكرت
ليست علامات لالاعراب المطلق والتركيب مشعر بأن العلامات تدل على إعراب مطلق أي كانت تدل
على الحقيقة والماهية لا خصوص الأفراد والأمري ليس كذلك إذ الضمة مثلا تدل على خصوص الرفع
لا على عموم الاعراب أعني النصب والحذف ويدل عليه قول المؤلف فأما الضمة الخ . أجيب بأن فيه
حذف مضاف أي علامات أقسام الاعراب كما قدره الشيخ خالد في شرح المتن والفاكهة في شرح
المتنمة وأزال الشبه في الشرح المذكور بقوله بعد قول المتن للرفع وهذا هو القسم الأول من أقسام
الاعراب . واعتراض على من قدر المضاف بأن لنا إعرابا لا يكون فيه إلا علامتان وهو الجزم ولو
أبقيناه على ظاهر المتن لكان أولى إذ لا يرد فيه اعتراض بأن قسمنا العلامات فقلنا للرفع كذا والنصب كذا
وللحذف كذا والجزم كذا والمجموع علامات . وأجيب بأن الجمع فيه باعتبار الأفراد الشخصية وهي ممكنة
التحقق في أفراد الفعل المعرب وفيه نظر إذ يلزم عليه أن المراد ما يدخله العلامات لا ذكر العلامات
والترجمة تأباه ويمكن أن يجاب أيضا بأن من قدر المضاف استعمل الجمع فيما فوق الواحد على حد قوله تعالى

[باب معرفة
علامات الاعراب]

أولئك مبرءون أى عائشة وصفوان رضى الله عنهما على أن الاضافة تنال ما ينال المعروف بأل (قوله أيضا علامات الاعراب) العلامات جمع علامة بمعنى علم أو جمع علم كاصطبلات جمع اصطبل اه تصريح ورد الأول بأنه إن أراد علم الجنس لزم منع لفظ الضمة من الصرف للعلمية والتأنيث مع أنه مصروف قطعا أو علم الشخص لزم ذلك مع عدم تناولها لساثر أفراد الرفع أو بأن الضم كقوله اللقاني في حواشى النوضيح صدق حد النكرة وهى مادل على شىء لا بعينه ورد الثانى بما قاله الدنوشرى بأنه غلط من الشيخ رضى الله عنه فإنه لو كان جمع علم لقليل علامات لعلامات لأن الألف والتاء يزادان على المفرد والفرص أن مفردة علم ثم هذه المقولة بالنسبة لمن قال إن الاعراب لفظى وإن قلنا إن الاعراب معنوى كما عليه المؤلف فعلامات جمع علامة بمعناها فافهم فانا حررنا لك صيانة لاعتراض القائل بأن الاعراب لو قيل على مذهب من جعله لفظيا .

تنبيه : إن للاعراب علامات أصولا وعلامات فروعا فالأصول هو الضم للرفع والفتح للنصب والكسر للجبر والسكون للجزم وغيرها فروع قال ابن مالك :

فأرفع بضم وانصب بفتح وجر كسرا كذا كر الله عبده يسر
واجزم بتسكين وغير ما ذكر ينوب نحو جا أخو بنى نمر

وهذا على سبيل التصريح ولقد أحسن من نظم ألقاب الاعراب على سبيل التلويح :

لقد فتح الرحمن أبواب فضله ومن بضم الشمل فأنجب الكسر
ومدسكن القلب انتصبت لشكره لجزى بأن الرفع قدجره الكسر

(قوله للرفع) معنى الرفع لغة العلو والارتفاع ومنه الرفة واصطلاحا على القول بأن الاعراب لفظى نفس الضمة وماتاب عنها وعلى أنه معنوى كما عليه المصنف تغيير مخصوص علامته الضمة وماتاب عنها وسمى رفعا لارتفاع الشفة السفلى به وهذا ظاهر فى الضمة والواو دون الألف والنون ودخول الأصل فى المناسبة كاف وقيل سمي رفعا لارتفاعه على أخويه لكونه إعراب العمدة على القولين الآتى بيانها فى الفاعل إن شاء الله تعالى ولذا قدم على غيره (قوله أيضا للرفع أربع علامات) للرفع جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم وقوله أربع علامات مبتدأ مؤخر والمراد به أن الرفع من حيث هو لا بقيد كونه فى الاسم فقط لأنه ثلاثة أو فى الفعل فقط لأنه اثنان أو فيها جميعا لأنه خمسة (قوله الضمة) على الأصل وقوله الواو والألف والنون نيابة عن الضمة كما تقدم وقدم الضمة لأصلها وثنى بالواو لكونها تنشأ عن الضمة إذا أشبعت فهى بنتها وثلت بالألف لأنها أخت الواو فى المتواليين وختم بالنون لضعف شبهها بحروف العلة فى الغنة عند سكونها ولا يخفى ما فى كلام المصنف من الحسن من حيث إنه بدأ بالألف وثنى بالهنت وثلت بالأخت فقدم البنات على الأخوات وكأن النون أجنبية عنها (قوله أيضا الضمة) بدل من أربع بدل مفصل من مجمل وهل هو بدل كل أو اشتغال إن نظرنا إلى الجميع فهو بدل كل وإن نظرنا إلى كل فرد فهو بدل مفصل من مجمل والأول هو التحقيق اه عبد المعطى على الخ بخ خالد فليحرر (قوله يعنى أن الكلمة الخ) أعمن أن يكون فعلا أو اسما فالاسم يدخله الضمة والواو والألف والفعل يدخله الضمة والنون (قوله بواحد) أشار به إلى أن كلام المصنف كذلك لأننا لم نجد كلمة إعرابها اثنان أو أكثر من ذلك (قوله من أربع علامات) ذكر العدد لأن المعداد وهو علامات مؤنث قال ابن مالك :

ثلاثة بالتاء قل للعشرة فى عدد ما أحاده مذكره

وهو حل ما ألغز به الجريرى فى مقاماته : أى موضع يابس الدكران ، براقع النسوان ، وتبرزريات الحجال ، بعمامة الرجال ، (قوله إما الضمة) بكسر همزة إما وهى غير عاطفة باتفاق لاعتراضها بين

[لرفع أربع علامات
الضمة والواو والألف
والنون] يعنى أن
الكلمة يعرف رفعها
بواحد من أربع
علامات إما الضمة نحو
جاء زيد فزيد فاعل

العامل والمعمول في مثل قام إمام زيد وإمام عمرو وبين أحد معمولى العامل ومعموله الآخر في نحو رأيت إماما زيدا وإماما عمرا وبين المبدل منه وبدله نحو قوله تعالى - حتى إذا رأوا ما يوعدون إما العذاب وإما الساعة - فإن ما بعد الأولى بدل مما قبلها وما هنا من هذا القبيل وسيأتى باقى البحث في العطف إن شاء الله تعالى (قوله مرفوع بالضمة) لا يناسب ما ذهب إليه المؤلف لأن هذا مبنى على القول بأن الاعراب لفظي فالأولى للشارح أن يقول فعلمة رفعه بالضمة قال الرضى الباء في بالضمة بمعنى مع ويجوز أن يكون المعنى ملتبسا بالضمة اهـ أى فتكون الباء للاتصاق (قوله أو الواو) قد نزل أو منزلة إما الثانية وأوهنا للتفصيل وهو أعنى التنزيل شائع في عبارة المتأخرين خلاف قانون المتقدمين (قوله مرفوع بالواو) أى مع الواو أو ملتبس بالواو على ما قدمنا عن الرضى (قوله أو الألف) أو منزلة منزلة إما الثالثة وقد قدمنا (قوله بالألف) لو قال فعلمة رفعه بالألف كان أولى ليكون جاريا على ظاهر ما ذهب إليه المصنف كما أسلفنا (قوله فأما الضمة) الفاء فاء الفصيحة وتقدم نظيرها وأما حرف شرط وتفصيل وتوكيد أما كونها شرط فبديل لزوم الفاء بعدها قال ابن مالك :

أما كمها يك من شيء وفا لتسلو تلوها وجوبا ألفا

وقد بينتها في غير ما تأليف فلو كانت الفاء للعطف لم تدخل على الخبر إذ لا يعطف الخبر على مبتدئه ولا يقول به أحد ولو كانت زائدة لصح الاستغناء عنها مع أنهم ألزموها بعدها . فإن قلت فما بالها حذفت في قوله تعالى - وأما الذين أسودت وجوههم أكفرتم بعد إيمانكم - وفي قوله :

✻ أما القتال لا قتال لديكم ✻ وقول حسان رضى الله عنه :

من يفعل الحسنات الله يشكرها والشر بالشر عند الله مثلاً

قلت حذفها تبعاً للقول المحذوف التقدير فيقال لهم أكفرتم وحذفها في الشرع للضرورة على أن بعضهم قال الرواية في بيت حسان ✻ من يفعل الخير فالرحمن يشكره ✻ وأما كونها للتفصيل فلائنه غالب حالها قال تعالى - أما السفينة ، أما الغلام ، أما الجدار - الآيات وأما كونها للتوكيد فقال في النون [فأما الضمة] ثبتوت فكون علامة للرفع في أربعة مواضع . قلت أما زيد فذاهب فاذا قصد توكيد ذلك وأنه لا محالة ذاهب وأنه بصدد الذهاب وأنه منه على عزيمة . قلت أما زيد فذاهب ولذا قال سيبويه في تفسيره مهما يكن من شيء فزيد ذاهب وهذا التفسير مدلل بفائدتين بيان كونه توكيدا وأنه في معنى الشرط انتهى ثم ذكر أنه سمع أما العبيد فذوعبيد بالنصب وأما قریشاً فأنا أفضلها وفيه عندي دليل على أمور : أحدها أنه لا يلزم أن يقدر مهما يكن من شيء بل يجوز أن يقدر غيره مما يليق بالحل إذ التقدير هنا مهما ذكرت . والثاني أن أما ليست العاملة إذ لا يعمل الحرف في المفعول به . والثالث أنه يجوز إماما زيدا فإني أكرم على تقدير العمل المحذوف اهـ والعجب منه أنه ذكر أن أما مفسرة بهما ثم ذكر أن أما لا تعمل مع أنها يمكن أن تعمل في المحذوف لكن إذا نظرت شرحنا على الحل وجدت الجواب ببعض تأمل وإنما ذكرناها هنا لأن المؤلف رحمه الله تعالى لم يتعرض لها في الجواز فينبغي أن يلحق الكلام هنا بما هناك (قوله فتكون علامة للرفع) الفاء واقعة في جواب أما كما تقدم وجملة تكون واسمها وخبرها خبر المبتدأ وهولفظ الضمة (قوله في أربعة مواضع) يحتمل أن يكون الظرف متعلقا بعلامة فالظرف لغو لكون العامل فيه خاصا ويحتمل أن يكون لغتا متعلقا بمحذوف تقديره علامة كائنة في أربعة مواضع فالظرف مستقر لكون العامل فيه عاما واجب الحذف وقديعبر بعبارة أخرى كما في عبد المعطى على الشيخ خاله هو أن يقال الفرق بين الظرف اللغوي والمستقر أن اللغوي يتعلق بالمذكور قبله من فعل

مرفوع بالضمة أو الواو
نحو جاء أبوك وجاء
الزيدون فأبوك فاعل
مرفوع بالواو والزيدون
فاعل مرفوع بالواو
أو الألف نحو جاء
الزيدان فالزيدان
فاعل مرفوع بالألف
أو النون نحو يضربان
فيضربان فعل مضارع
مرفوع بثبوت
النون [فأما الضمة
فتكون علامة للرفع
في أربعة مواضع

أوما أشبهه وغير المأخوذ بشيء محذوف بحسب ما يقتضيه الحل وهذه العبارة أوضح من الأولى وفي باب المبتدأ والخبر ما فيه كفاية للبتي إن شاء الله تعالى وإعنا ذكرنا هذا لأجل حل كلام المؤلف (قوله أربعة مواضع) بتأنيث العدد لأن معدوده مذكر كقائمتنا وهي ثلاثة مواضع من الأسماء ومواضع في الأفعال وهو الفعل المضارع وأربعة مضاف ومواضع مضاف إليه مجرور بالفتحة لأنه اسم لا ينصرف والسالفة من الصرف صيغة منتهى الجموع (قوله في الاسم المفرد) بدل من قوله في أربعة مواضع بدل البعض من الكل أو بدل مفصل من مجمل وهو هنا ما ليس مشى ولا جموعا ولا ملحقا بهما ولا من الأسماء الخمسة فخرج بعدم كونه مشى نحو الزيدان وعدم كونه جموعا نحو الزيدون وعدم كونه ملحقا بالمشى والجموع نحو كلا وكلتا وعشرون وبابه وعدم كونه من الأسماء الخمسة نحو أبوك وأخوك وما أشبه ذلك فلا يسمى كل منها مفردا وإعنا قلنا هنا لأن المفرد في باب المبتدأ ما ليس جملة ولا شبيهها وفي باب المنادى ما ليس مضافا ولا شبيهها ويستمر بهما في باهما إن شاء الله تعالى (قوله أيضا في الاسم المفرد) مذكرا كان أو مؤنثا للعاقل أو غيره نكرة أو معرفة منصرفة أو غير منصرفة ذاتا أو صفة علام شخصيا أو جنسيا مرتجلا أو منقولا أو غير علم كزيد وفاطمة وأم عريط وأسامة ورجل وامرأة وهلال وشمس والرجل والمرأة والهلال والشمس وأحمد وهند وثمود وعالم وأحمر وحائط وقوم وجماعة وأدوماء ونار وصاهل وما أشبه ذلك (قوله وجمع التكسير) قال الرضي أعرب إعراب المفرد أي بجميع الحركات إذا كان منصرفا لمشابهة المفرد بكونه صيغة مستأنفة مغيرة عن وضع مفردة ويكون بعضه مخالفا لبعض في الصيغة كالمفردات المتخالفة الصيغ وأيضا لم يطرده في آخره حرف لين صالح لأن يجعل إعرابا كافي الجمع بالواو والنون اه والأولى في التعبير أن يقول والجمع المكسر كما هو عبارة الأقدمين (قوله وجمع المؤنث السالم) إن قيل قد يكون مكسرا كبنات وأخوات وكسجدات وركعات وغرفات لتحريك وسطها بعد سكونه في المفرد وقد يكون مفردا كعرفات وقد يكون مذكرا كحمامات وإصطبات . أوجب بأن جمع المؤنث السالم صار لقبا لكل ما جمع بألف وتاء مزيتين وسيأتى بحقه (قوله الذي لم يتصل) الذي موضعه رفع نعت للفعل المضارع ولايتوهم أنه مع صلته نعت له قال في المغنى وبلغنى عن بعضهم أنه كان يلحق أصحابه أن يقولوا إن الموصول وصلته في موضع كذا محتجا بأنهما كلمة واحدة قال والحق ما قدمت لك بدليل ظهور الإعراب في نفس الموصول في نحو ليقم أيهم في الدار ولأكرمهم أيهم عندك وامرر بأيهم هو أفضل وفي التنزيل - ربنا أرنا الذين أضلنا - قال * فحسبى من ذى عندهم ما كافنا * وقال * نحن الذين صبغوا الصبا * وقال * هم اللاءون فكوا الغل * عني * اه ببعض تغيير لكن قوله فحسبى من ذى لعله في بعض الروايات وإلا فالذى عليه أكثر السكت فحسبى من ذى بالواو على كل حال (قوله لم يتصل بآخره شيء) لم حرف نفى وجزم وقلب ويتصل فعل مضارع مجزوم بلم وأصل يتصل يوصل لأنه مثال واوى من الوصول قلبت الواو تاء للقاعدة الصرفية ثم أدغمت التاء في التاء فصار يتصل كما ذكرنا في الزلال في الاعلال وبآخره متعلق به وشيء فاعل يتصل والجملة صلة الذى (قوله شيء) أى من نون التوكيد المباشر لفظا وتقديرا ومن نون الإناء ومن الألف والواو والياء كما سيصرح بها شارحنا أبقاه الله بالسلامة (قوله في هذه المواضع) أى الأربعة (قوله رفعها) أى رفع المواضع الأربعة (قوله لفظا أو تقديرا) أى أو محلا ويمكن أن يقال المحلى داخل تحت المقدر (قوله نحو جاء زيد) أى نحو زيد من جاء زيد كما هو ظاهر عبارته ودخل في نحو ما قدمنا ومهدنا لك (قوله زيد والفقى) أشار به إلى أن الضمة في المفرد قسمان قسم لفظى وقسم تقديرى فاللفظى في زيد والتقديرى في الفقى (قوله مرفوع بالضمة) الأولى لشارح أن يقول

في الاسم المفرد وجمع
التكسير وجمع المؤنث
السالم والفعل المضارع
الذى لم يتصل بآخره
شئ [يعنى أن الضمة
تكون علامة للرفع
في هذه المواضع أى
يعرف رفعها بوجود
الضمة فيها لفظا أو
تقديرا فالاسم المفرد
نحو جاء زيد والفقى
فزيد فاعل مرفوع
بالضمة الظاهرة والفقى
فاعل مرفوع بالضمة

المقدرة للتعذر وجمع
التكسير وهو ما تغير
عن بناء مفردة نحو
جاء الرجال والأسارى

أَفْعَلَةٌ أَفْعَلَ ثُمَّ فَعَّلَهُ ثُمْتُ أَفْعَالٌ جَمُوعُ قَلْبِهِ

الْقَدْرُ

القد الذي هو السير الذي يخفف به النعل ومنه قوله تعالى - وإن يأتوكم أسارى فتادوهم - يأتوكم أسارى فعل ومفعول وفاعل والفعل شرط إن وتنادوهم جوابها (قوله فالرجال فاعل) أى لجاء مع أنه جمع مكسر وهو محل فائدة التمثيل ولو عبر أولاً بقوله وجمع التكسير وهو مانع عن بناء مفردة كالرجال والأسارى فى قولك جاء الرجال والأسارى كان حسناً (قوله بالضممة الظاهرة) قد علمت فيما قدمنا أن هذا مبنى على القول بأن الاعراب لفظي ومعلوم أن المصنف جرى على أنه معنوي فالأولى للشارح أبقاه الله بالسلامة أن يقول وعلامة رفعه الضمة كما قدمنا في غير ما موضع (قوله والأسارى فاعل) أى لفعل محذوف تقديره جاء كما أفاده العطف ولو عبر به لكان أولى فافهم (قوله مرفوع بالضممة) فيه ماسر (قوله المقدر) أى على الألف منع من ظهورها التعذر وهو أن الألف لا يقبل الحركة (قوله وجمع المؤنث) جمع مبتدأ خبره نحو كما قدمنا لك (قوله السالم) بالرفع نعت للجمع لأن السالم هو الجمع لا المؤنث ويجوز قرأته بالكسر للجوار وإن كان نعتاً للجمع قال عبد المعطى كالعلامة الشنوائى يجوز أن يكون نعتاً للمؤنث لأنه الموصوف بالسلامة حقيقة لأنه واقع على المفرد اه ولعلنا نزيد في الفصل إن شاء الله تعالى (قوله وهو ما جمع) جملة اعتراضية بين المبتدأ وهو قوله وجمع والخبر وهو قوله نحو كما (قوله ما جمع بألف وتاء مزيدتين) أى جمع تحققت وحصلت جمعيته فلماذا اندفع ما قيل إن ذلك يلزم تحصيل الحاصل إن أوقعت ما على جمع لأن ظاهر المعنى جمع جمع بألف الخ ولم يقل ما جمع وأنت بهما لأن التاء حصل قبل الجمع وفيه نظر فإن مفردة هذا الجمع قد يكون مذكراً كالحمام وحمامات وإصطبل وإصطبلات كما قدمنا عند تعرضنا لقول المصنف هناك (قوله بألف وتاء) قال الدمامي أى لا وليتهما به من حيث إن كلا منهما جاء للتأنيث والجماعة أما مجيء الألف للتأنيث فى نحو حبلى وأما الجمع فى نحو رجال وأما مجيء التاء للتأنيث فظاهر وأما فى الجمع فى نحو كذا فأنها جمع كم وكما وعكس تخمة وتخم انتهى. وفى شرح الناظم للراعى قال بعض الشيوخ وإنما دلوا على الجمع فى هذا النوع بالألف والتاء لعروض الجمع والتأنيث المجازى فيه ولأن كلا من الحرفين قد يدل على كل من المعنيين كما فى رجال وسامى وضاربة والجملة . قلت أما فى التأنيث فمسلّم وأما فى الجمع فغير مسلم لأن التأنيث يكون بالتاء والألف بخلاف الجمع فلا يفهم من التاء ولا الألف وإنما يفهم من أبنية المجموع انتهى وذكر المصنف فى الحواشى للتاء اثني عشر معنى ولم يذكر منها الدلالة للجمعية لكن فى المصباح فى مادة حمل وجمعه جمال وأجمال وأجمل وجملة بالهاء ويأتى قريباً ما يؤيده هذا وقدم المصنف الألف على التاء لتقدمها فى اللفظ وفيه إشارة إلى أن الناظم إنما قدمها للضرورة اه يس على التصريح وهو كلام حسن سقناه هنا لعزته فله الحمد (قوله مزيدتين) أخرج نحو بيت وأبيات وميت وأموات فإن التاء فيها أصلية وقد يقال لا يرد عليه ذلك لأن المعنى مادل على جمعيته بهما وماد كـ ليس كذلك ولذا قال العلامة عبد المعطى المالكي فى حاشيته على الشيخ خالد إنه لبيان الواقع أى لا للاحتراز (قوله نحو) خبر المبتدأ كما سبق (قوله جاءت الهندات) يجوز فى نونه ثلاث لغات الاتباع وهو الكسر والإسكان والفتح لأنه يجوز فى العين بعد الفاء المكسورة الاتباع وهو الكسر هنا والإسكان والفتح قال ابن مالك :

والسالم العين الثلاثى اسماً أنل إتباع عين فاء بما شكل

إن ساكن العين مؤنثاً بدا محتملاً بالتاء أو مجرداً

وسكن التالى غير الفتح أو خففه بالفتح فكلا قد روي

(قوله بالضممة الظاهرة) قد تقدم الكلام على ذلك فلا تغفل .

تنبيه : يطرد هذا الجمع فى خمسة أمور : الأول ما فيه تاء التأنيث مطلقاً علماً مؤنثاً أو غيره أو غير علم .

فالرجال فاعل مرفوع
بالضممة الظاهرة
والأسارى فاعل
مرفوع بالضممة المقدر
للتعذر وجمع المؤنث
السالم وهو ما جمع بألف
وتاء مزيدتين نحو
جاءت الهندات
فالهندات فاعل مرفوع
بالضممة الظاهرة

والثاني ما فيه ألف التأنيث مطلقا مقصورة أو معدودة . والثالث العلم المؤنث ولم يكن فيه علامة التأنيث كهند . والرابع مصغر مذكر مالا يعقل كدريهمات . والخامس وصف مذكر غير عاقل كأيام معدودات وجبال راسيات ونظمها الشاطبي رحمه الله تعالى فقال :

وقسه في ذي التا ونحو ذكري ودرهم مصغر وصحرا
وزيف ووصف غير العاقل وغير ذا مسلم للناقل

والأولى أن يقول وغيرها ويستثنى من الأول أربعة أسماء لا تجمع هذا الجمع وإن كان فيها التاء وهي امرأة وأمة وشاة وشفة استعناء بتكسيها عن تصحيحها ونظم الاستثنيات الدنوشري ولم يذكر إلا امرأة وزدت على ذلك في الآخر استكمالاً للاستثنيات فقال :

وكل ما أنث بالتا يجمع بألف والتاء قول متبع
واستثن من هذا الذي قد ذكرنا ثلاثة ألفاظها لن تنكرا
شاة ولفظ أمة ثم الشفة فجمعها بما مضى لن نعرفه
لفظ نساء نسوة قد يغني عن جمع امرأة بنظر يعنى

(قوله والفعل المضارع) الفعل مبتدأ والمضارع صفته وخبره قوله بعد نحو كما يشهد لذلك قوله السابق فالاسم المفرد نحو جاء زيد والأولى للشارح أبقاء الله بالسلامة أن يقول والفعل المضارع الذي لم يتصل بآخره شيء نحو الخ ليسكون موافقا لكلام المؤلف وإن شرحه بعد لأن تركه هنا مضر في صناعة الشروح فتأمل (قوله يضرب زيد الخ) الأول لما إعرابه بالضممة الظاهرة والثاني لما يقدر إعرابه على الألف والثالث لما يقدر إعرابه على الياء ولم يمثل لما يقدر إعرابه على الواو كيدهو خالد مع أنه من وظيفته وقد يجاب بأن يقال إن الشارح قدم مثل بما يقدر للتعذر وبما يقدر للثقل والتمثيل بالواحد كاف في قياس عليه كل ما يقدر للثقل (قوله مرفوع) أي لتجرده من الناصب والجازم (قوله بالضممة) فيه ما أسلفنا (قوله المقدرة للتعذر) أصل يخشى يخشى بزنة يفعل تحركت الياء وانفتح ما قبلها قلبت ألفا فصار يخشى (قوله المقدرة للثقل) إذ أصل يرمى يرمى بزنة يفعل استثقلت ضمة الياء فسكنت طلبا للتخفيف فصار يرمى (قوله وقوله) مبتدأ خبره قوله احتراز (قوله عما) أي عن الفعل (قوله ألف الاثنين) أي الألف العائدة إلى الاثنين أي المثنى (قوله يضربان) للذكرين الغائبين وقوله وتضربان للؤنثتين الغائبتين تقول المهندنان تضربان وللخاطبتين تقول أتما ياهندان تضربان (قوله أو واو الجماعة) أي الواو العائدة للجمع (قوله يضربون) لجمع المذكور الغائبين تقول الزيدون يضربون وقوله تضربون لجمع المذكور مخاطبين تقول يازيدون تضربون (قوله أو ياء المؤنثة) أي الياء العائدة إلى المؤنثة المخاطبة تقول تضربين ياهند (قوله فانه) أي فان ما إذا اتصل إلى ما ذكره يرفع الخ (قوله كما سيأتي) أي في المتن عند تعرضه للأفعال الخمسة (قوله واحتراز) عطف على قوله أولا احتراز عما (قوله أيضا) مصدر أض بمعنى رجع أي رجعت رجوعا (قوله عما) أي عن الفعل المضارع (قوله إذا اتصلت) أنت الفعل لأن فاعله مؤنث وهو قوله نون الخ (قوله نون التوكيد الخفيفة أو الثقيلة) هما نونان يؤكد الفعل بهما ويلحقان فعل الأمر نحو اضربن واضربن أو مضارعا إذا طلب نحو ليقومن ولا تقومن أو شرطيا تلا إما نحو فامترين أو مثبتا في جواب قسم مستقبلا نحو - وتالله لا أكيدن أصنامكم - وحرك آخر الفعل المؤكد قبل مضمر لين بما جانس ذلك المضمر فيجانس الألف الفتحة والواو الضمة والياء الكسرة مع حذف غير الألف نحو اضربن يازيدون وتضربن ياهند ولتضربن ياهند ولا تنهبان .

والفعل المضارع نحو
يضرب زيد ويخشى
عمرو ويرمى بكر
فيضرب فعل مضارع
مرفوع بالضممة الظاهرة
ويخشى بالضممة المقدرة
للتعذر ويرمى بالضممة
المقدرة للثقل وقوله
الفعل المضارع الذي لم
يتصل بآخره شيء
احتراز عما إذا اتصل به
ألف الاثنين نحو
يضربان وتضربان
أو واو الجماعة نحو
يضربون وتضربون
أو ياء المؤنثة المخاطبة
نحو تضربين فانه يرفع
بشوات النون كما سيأتي
واحتراز أيضا عما إذا
اتصلت به نون التوكيد
الخفيفة أو الثقيلة نحو

تنبيه : لاتلحق الخفيفة المثني وما فيه نون الاناث بل يلحقهما الثقيلة ويزاد بعد نون الاناث الألف فتقول هل تضر بنان يانساء (قوله نحو ليسجنن) مثال لنون التوكيد الثقيلة. وإعرابه اللام داخلة في جواب قسم مقدر تقديره والله ليسجنن فعل مضارع مغير الصيغة مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة ونائب الفاعل مستتر فيه جوازا تقديره هو (قوله وليكونن) إعرابه اللام داخلة في جواب قسم مقدر تقديره والله يكونن فعل مضارع مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة ناقص متصرف يرفع الاسم وينصب الخبر واسمه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو وخبره جملة من الصاغرين (قوله فانه يبنى على الفتح) أى فيما مثل به الشارع إذ لايم كل مادخله نون التوكيد بل إنما يبنى على الفتح إذا كانت النون مباشرة لفظا وتقديرا وأما إذا لم تكن مباشرة لفظا وتقديرا فأعرب لكن إعرابه لا بالضممة إذ هو غير موجود فنحو هل تضر بان يازيدان وهل تضر بن يازيدون وهل تضر بن ياهند معرب بالحروف وهى النون وعلى ما حررنا كان الأولى للشارح أن يقول فانه لا يرفع بالضممة كما لا يخفى إذ هو شامل لأن يبنى على الفتح كما مثل به الشارع ويعرب بغير الضمة مثل ما ذكرناه . تنبيه : قال الأشموني ما ذكرناه من التفرقة بين المباشرة وغيرها هو المشهور والمنصور وذهب الأخفش وطائفة إلى البناء مطلقا وطائفة إلى الإعراب مطلقا اهـ (قوله نون النسوة) أى النون العائدة إلى جماعة الاناث في الوضع وإن استعملت في المذكور مجازا كما في قوله :

يمرون بالدهنا خفافا عيابهم ويرجعن من دارين بجر الحقائق

والدهناء موضع ببلاد تميم يمد ويقصر والعياب جمع عيبة ما يجعل فيه الثياب والحقائب ماعاق في مؤخر الرحل للناقة سواء كان ضميرا نحو أنتن تقمن أو حرفا نحو النساء يقمن لجواز ظهور الفاعل في يقمن النسوة (قوله والوالدات يرضعن) الإعراب الواو للعطف والوالدات مبتدأ مرفوع بالابتداء وعلامة رفعه الضمة الظاهرة وهو جمع المؤنث السالم ومفرده والدة أى الأمهات ويرضعن فعل مضارع مبنى على السكون لاتصاله بنون النسوة ونون النسوة فاعل مبنى على الفتح في محل رفع وحمله الفعل والفاعل في محل رفع خبر المبتدأ والعائد إلى المبتدأ نفس الضمير (قوله فانه يبنى على السكون) أى رجوعا للأصل من بناء الفعل لفوات شبهه بالاسم المقتضى لإعرابه باتصاله بالنون التى لاتصل إلا بالفعل وبنى على السكون لأنه الأصل في البناء وحمل له على الماضى المتصل بها ومقاله الشارح هو الأصح وذهب ابن طلحة والسهيلي وابن درستويه وطائفة إلى أنه مع نون النسوة معرب لبقاء موجب الإعراب فيه فهو يقدر في الحرف الذى كان فيه ظاهرا قال يسـ قال ابن جماعة وعلى هذا يكون إعرابه مقدرًا منع من ظهوره التزامهم السكون في محل الإعراب وقال في حاشية الفاكهى منع من ظهوره معارض فيه من الشبه بالماضى (قوله وأما الواو) الواو للاستئناف كما قاله عبد المعطى وعندى أنه حرف عطف والجملة معطوفة على قوله ثمة فأما الضمة وهو ظاهر وفي إعرابه ما قدمنا هناك فلا نعيده قصدا للاختصار (قوله أيضا وأما الواو) أى المضموم ما قبلها لفظا كالز يدون أو تقديرا كالصطفون إذ أصله المصطفون قلبت الياء ألفا ثم حذفت لالتقاء الساكنين على ما بينا في كتابنا الزلال فلتطالع فانه كتاب صغير عملته للطلبة واجتهدت في تسهيله على الطالبين لينتفعوا به (قوله علامة للرفع) أى على الرفع فاللام بمعنى على أى أمانة على الرفع على سبيل النياحة اهـ من بعض الحواشى (قوله في موضعين) أى أصالة فلا يرد عليه ما ألحق بجمع المذكور السالم من نحو أولو وغيره فزاد عليهما بطريق الفرعية وذكر الأصل في العدد كاف على ما يأتى (قوله في جمع المذكور السالم) أى من تغيير مفردة . إن قات كان الأولى أن يعرب بالجمع بالواو والنون ليم جمع المذكور السالم وما ألحق به نحو أرضين وسنين بل كان الأولى التعيير بجمع المذكور السالم وما ألحق به ليشمل أيضا ما ألحق به من أسماء المجموع نحو أولو وعشرون وأخواته . قات يجب أن التعيير جرى على الغالب فلا مفهوم له

ليسجنن وليكونن فانه
يبنى على الفتح أو
اتصلت به نون النسوة
نحو - والوالدات
يرضعن - فانه يبنى
على السكون [وأما
الواو فتكون علامة
لرفع في موضعين
في جمع المذكور السالم

و بأن المراد بجمع المذكر السالم الجمع بالواو والنون مجازا بطريق ذكر المألوم وإرادة اللازم اه شنواني
وقد يقال إن جمع المذكر السالم صار علما على ما ذكره فلا يرد عليه ذلك تأمل ولا يخفى أن الجمع مصدر
والمعنى ضم اسم إلى مثليه فأكثر بالشرط الآتي لكن المراد بالجمع اسم المفعول بالجمع المذكر السالم
على ما مر وكثيرا ما يستعمل المصدر في كلام العرب بمعنى اسم المفعول كاللفظ بمعنى المفوظ والخلق بمعنى
المخلوق يعرفه المصادر والوارد فاستعمال من مر لما تقدم على ما سبق شاهد فلا يرد عليه هنا ما يرد
عليه في قوله تغيير فليتنظرن (قوله وفي الأسماء الخمسة) هو علم بالغلبة على هذه الأمثلة كالعبادة على عبد الله
ابن عباس وعبد الله بن عمرو وعبد الله بن عمرو بن العاص وعبد الله بن الزبير والشيخين على أبي بكر
وعمر رضي الله عنهم أجمعين (قوله وهي أبوك وأخوك وحموك) قد تم الأب لشرفه و يليه الأخ ثم الحم
لأنه أقارب الزوج المذكرا كان أو أخا أو غيرها ويكسر الكاف وجوبا لأن المخاطب المرأة فيقال
حموها ولا يقال حموه ، وقد يقال على أقارب الزوجة وعليه فيضاف للذكر ويفتح الكاف ويقال
حموه وأسقط المصنف الهمزة تبعاً للفراء والزجاجي فإن الأنصوح في الهمزة إذا استعمل مضافا للنقص بأن
تحذف اللام فيعرب بالحركات الثلاث فتقول هذا هنك ورأيت هنك ومرت بهنك ، وفي الحديث
في الجامع الصغير «إذا رأيتم الرجل تعزى بعزاء الجاهلية فأعضوا بهن أييه ولا تسكنوا» حم ت عن أبي
وتعزى أي انتسب وانتمى وأعضوا أي قولوا له اعضض على هن أيك أي على ذكر أيك استهزاء
ولا تجيبوه . وقد يجوز النقص أيضا في الأب والأخ والحم ندورا قال الشاعر :

بأيه اقتدى عدى في الكرم ومن يشابه أبه فما ظلم

وقد يقصرون وهو أولى . قال ابن مالك :

وفي أب وتاليه يندر وقصرها من نقصهن أشهر

قال الشاعر : إن أباه وأبا أباه قد بلغا في المجد غاياتها

وحكى أن أبا عمرو بن العلاء سأل أبا حنيفة عن القتل بالمثل هل يوجب القود؟ قال لا على قاعدة مذهبه
خلافاً للشافعي فقال له أبو عمرو ولو قتله بحجر المنجنيق فقال أبو حنيفة ولو قتله بأباقيس يعني الجبل
المطل على مكة . قيل لأن أبا حنيفة من أهل الكوفة والقصر لغة الكوفيين قاله الدميري في حياة
الحيوان الكبرى (قوله أيضا وهي أبوك وأخوك وحموك) شرط في إعرابها أن تكون مضافة فإن
تجردت عنها أعربت بالحركات نحو : وله أخ ، فإن له أباً، وبنت الأخ ، وإن يضمن لغيرياء المتكلم
فإن كانت للياء المذكورة أعربت بالحركات المقدرة كغلاي نحو - إن هذا أخى له تسع وتسعون نعمة -
ومرت بأبي وحمي وأن تكون مفردة فلوتين أعربن كما في إعراب المتن تقول قام أبواي ورأيت
أخوي ومررت بحمي وأن تكون مكبرة فلو صغرت أعربت بالحركات الظاهرة نحو جاء أوبي
زيد ورأيت أوني عمرو ومررت بحمي بكر ويكتب بعد ألف أوبي وأوخي بالواو قال ابن مالك :

وشرط ذا الاعراب أن يضمن لا ليا كذا أخو أيك ذا اعتلا

وقال العلامة العمرى في نظم هذا المتن :

كما أتت في الخمسة الأسماء وهي التي تأتي على الولا

أب أخ حم وفو وذو جرى كل مضافا مفردا مكبرا

(قوله وفوك) قال ابن مالك :

كذلك ذو وإن صحبة أبانا والقم حيث الميم منه بانا

فعل أن الأصل فيه قم وأنه يشترط في إعرابه بالحروف مع ما مر حذف الميم وفي يس على التصريح مانصه

وفي الأسماء الخمسة وهي
أبوك وأخوك وحموك
وفوك

إنها : أى المقولة لاتستقيم لوجهين : أحدهما أن الفم هذه اللفظة بعينها لاوجود لها مع مفارقة الميم لأن الوجود مع مفارقة الميم لفظة أخرى ليست هذه فهو فرض محال والآخر أن المحكوم عليه بالاعراب الخاص لفظة الفم نفسها والمغرب الاعراب المذكور لفظة أخرى هى المتعقب عليها الأحوال الثلاثة أعنى فوك وفالك وفيك فالمحكوم عليه شئ لم يثبت له الحكم والثابت له الحكم غير المحكوم عليه . وأما أخواته الخمسة فإن هذا الإعراب ثابت لها . وأجيب بأن المراد بالفم ما يدل على مسماه وما يدل عليه ما يكون مع ميم وما يكون دونها إذ أعادت إليه العين وفى شرح الراعى أن هذه مناقشة لفظية وأنه إذا فهمت المعنى لامتساحة فى الألفاظ اه وسقناه هنا لأنه كلام نفيس فإن لم يحذف الميم أعرب بالحركات . قال صلى الله عليه وسلم « لخولف فم الصائم أطيب عند الله من ريح المسك » إعرابه اللام موطئة للقسم للتأكيد وخولف مبتدأ مضاف وفم مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة وهو محل الشاهد وفم مضاف والصائم مضاف إليه وأطيب خبر المبتدأ وعند الله ظرف متعلق بأطيب ومن ريج المسك جار ومجرور متعلق به أيضا وأصل فم فوه على وزن فعل بفتح فسكون بدليل جمعه على أفواه (قوله وذو مال) يشترط فيه أن يكون بمعنى صاحب وخرج ما كان ذو بمعنى الذى وهو ذو الطائفة . قال ابن مالك :

ومن وماوأل تساوى ما ذكر وهكذا ذو عند طي شهر

فانه يقدر فيه الحركات نحو جاء ذو قام ورأيت ذو قام ومررت بذوقام : أى الذى قام . قال شاعرهم :

فأما كرام موسرون لقيتهم فحسبى من ذوعندهم ما كفانيا

وقد يعرب بالحروف الثلاثة رفعا ونصبا وجرا . وروى ابن جنى الشعر بالياء معربا ولفظ إما بالكسر أى فالتناس إما كرام حسبى مبتدأ وما كفانى خبره والعكس أولى .

تنبيه : إن ذو بمعنى صاحب وزنها فعل بالتحريك ولا مهاياء ومذهب الخليل أن وزنها بالاسكان ولا مهايى وأوفهى من باب قوة وأصله ذوو وقال ابن كيسان يحتمل الوزنين جميعا اه أشموني وقوله من باب قوة : أى من باب ما عينه ولا مهايى واو لقطع النظر عن حركة الفاء اه صبان عليه .

فائدة : لاتضاف ذو التى بمعنى صاحب إلى الضمير إلا فى لغة قليلة . قال الحريرى فى مقاماته :

ثم مات ابنه وقد علقت منه خفات بابن يسر ذويه

قال الشريشى فى شرحها وأضاف ذوى إلى المضمر وهى لغة قليلة ومنعها بعضهم وجوزها جماعة من أئمة اللغة . وقال أبو على الفارسى اللهم صل على محمد وذويه حملا وذوى على الأصحاب . قال الأزهرى سمعت غير واحد من العرب يقول كنا مع ذوى عمرو يعنى مع أصحاب عمرو وهو كثير فى كلام قيس ومن جاورهم . وقال الحريرى فى الدرة ويقولون رأيت الأمير وذويه فيهمون فيه لأن العرب لم تنطق بذى الذى بمعنى صاحب إلا مضافا إلى اسم جنس كقولك ذومال وذونوال فأما إضافته إلى الأعلام أو إلى أسماء الصفات المشتقة من الأفعال فلم تسمع بحال ولهذا الحن من قال صلى الله على محمد وذويه وكالم يقولوا ذوأبى ولا ذوأبى واقتصروا على إضافته إلى الجنس ولهذا لم يرفع السبى لأنه ليس بمشتق فلا يقال مررت برجل ذى مال أخوه وتصحيحه ذومال أخوه لأن النكرة تختص بأن توصف بالجملة اه كلام الشريشى (قوله أن جمع المذكر السالم) بنصب السالم صفة للجمع : أى السالم من التغيير وبالجر صفة للمذكر لأن المراد به المفرد لا الجمع المذكر وعلى هذا يكون مجرورا لاجمالة وعلى ما تقدم الجر أيضا وإن كان نعتا للجمع كما تقدمنا وكسر للجوار كما قرئ فى قوله تعالى - وأرجلكم - عطفا على الوجوه لأنه مغسول فهو للجوار ولا يجوز القطع (قوله والأسماء الخمسة) بالنصب لاجمالة عطفا على جمع (قوله يعرف رفعها) يعرف فعل مضارع مبنى للجهول ورفعها نائبه والجملة خبر أن والجملة من أن

وذومال [يعنى أن جمع
المذكر السالم والأسماء
الخمس يعرف رفعها

واسمها وخبرها في محل نصب مفعول يعنى (قوله بوجود الواو) لافرق بين أن تكون الواو ظاهرة في جمع المذكر السالم كجاء الزيدون أو مقدرة كقولاك جاء مسلمي فان أصله مسلمون لى حذفت اللام للتخفيف والنون للاضافة فصار مسلموى اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون فقلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء فصار مسلمي بضم الميم الثانية ثم قلبت الضمة كسرة لمناسبة الياء فصار مسلمي وهو فاعل مرفوع ورفعه الواو النقلبة ياء المدغمة في ياء المتكلم نيابة عن الضمة ومسلمي مضاف وياء المتكلم مضاف إليه مبنى على السكون في محل جر اه عشاوى (قوله فتكون مرفوعة بالواو) فيه التسامح المار فان مذهب المؤلف كون الاعراب معنويا وإنما قال تكون بالتأنيث اعتبارا بمجموع جمع المذكر السالم والأسماء الخمسة (قوله نيابة عن الضمة) حال من الواو : أى حال كون الواو نيابة عن الضمة : أى نائبة فالمصدر بمعنى اسم الفاعل (قوله عن الضمة) أى السكائنة في مفردة (قوله والمراد بجمع المذكر السالم) مبتدأ خبره قوله اللفظ الدال : أى سواء كان مفرد ذلك الجمع علما أو صفة ويشترط في العلم أن يكون خاليا من تاء التأنيث فلا يجمع هذا الجمع نحو طلحة فلا يقال طلحون بل طلحات مراعاة للفظ ثانيا وبالعرض . فان قيل قديعتبر في العدد التذكير فيؤنث العدد . أجيب بأن ما في العدد من نحو طلحات ليس فيه ما يمنع من مراعاة المعنى وإنما المعتبر عندهم أولا وبالذات إذا لم يوجد المسانع وههنا موجود وهو التاء واحترز بكون التأنيث بالتاء عن التأنيث بالألف كجلى وحمراء علمين لرجلين فيقال في جمعهما الجرارون والحباون بحذف المقصورة وقلب الممدود واوا ويشترط أيضا أن يكون لمذكر فلا يجمع هذا الجمع زينب علما لامرأة وزيد كذلك وإن كانا علمين لمذكرين يجمع هذا الجمع وأن يكون لعاقل فلا يجمع نحو واشق علما لكاب وأن لا يكون مركبا تركيب إسناد كبرق نحره بفتح الرائ أو مزج كعديكرب ويقال في جمعهما بجمع ذو في المذكر وذات في المؤنث فتقول جاء ذوو برق نحره وذلك أن المحكى لا يغير ومعدي كرب شبيه بالمحكى وأن يكون منكرا : أى يقبل التنكير فلا يجمع ما لا يقبله نحو فلان .

بوجود الواو فتكون مرفوعة بالواو نيابة عن الضمة والمراد بجمع المذكر السالم اللفظ الدال على

تنبيه : لا يجمع العلم باقيا على علميته فإذا أردت جمعه فنكره بأن تريد به شخصا مسمى بهذا الاسم ، وقد ألغز البدر الدماميني مخاطبا لأهل الهند فقال :

أيا علماء الهند لازال فضلكم	مدى الدهر يبدو في منازل سعده
ألم بكم شخص غريب لتحسنوا	بارشاده عند السؤال لقصده
وهاهو يبدى ماتعسر فهمه	عليه تهدوه إلى سبيل رشده
فيسأل ما أمر شرطتم وجوده	لحكم فلم ترض النجاة برده
فلما وجدتم ذلك الأمر حاصل	منعتم ثبوت الحكم إلا بفقده
وهذا لعمري في الغرابة غاية	فهل من جواب تنعمون برده

وأجاب بعض الفضلاء كما في العطار بقوله :

أيا من على أفراس أفسكاره غدا	يصيد عزيز الشاردات بجده
فهاك جوابا للسؤال موضعا	يفوق فريد الدر في نظم عقده
قد اشتراطوا في مفرد علمية	لجمع على نهج المثني وحده
فلما رأوا تعريف ذاك محققا	أبوا جمعه إلا باثبات ضده
ويدفع ذا الاشكال أن شيوعه	لصحة جمع لاغنى عن وجوده
وتعريفه شرط لإقدام حاذق	عليه فلا تستغربوا شرط فقده

ويشترط في الصفة الثلاث الأول فلا يجمع هذا الجمع نحو علامة بتشديد اللام لثلاث يجتمع علامتا التأنيت وهو التاء والتذكير وهو الصيغة ولا نحو حائض ولا نحو سابق صفة لفرس وأن تقبل التاء كضارب أو تدل على التفصيل كأفضلون بخلاف جريح بمعنى مجروح وصبور بمعنى صابر وسكران وأحمر وشذ قوله :

فما وجدت نساء بني تميم حلائل أسودين وأحمرين
منا الذي هو ما إن طرّ شاربه والعانسون ومنا المرء والشيب

الجمعية بوأو ونون في
آخره في حالة الرفع وباء
ونون في حالي النصب
والجر نحو جاء
الزيدون ورأيت
الزيدين ومررت
بالزيدين فالزيدون في
قبولك جاء الزيدون
فاعل مرفوع بالواو
والنسون عوض عن
التنوين في الاسم المفرد
والأسماء الخمسة نحو
جاء أبوك وأخوك
وحموك وفوك وذو
مال فكل واحد منها
فاعل مرفوع بالواو
نيابة عن الضمة وكل
من جمع المذكر السالم
والأسماء الخمسة له
شروط تطلب من
المطولات وأما الألف
فتكون علامة للرفع
في تشنية الأسماء

حيث جمع العانس وهو من بلغ أو ان التزويج ولم يتزوج ذكرًا كان أو أنثى بلا تاء وفعل بمعنى فاعل كعليم بمعنى عالم للذكر وعليمة للمؤنث فيجمع هذا الجمع فيقال العالمون . واعلم أن ما لم يكن علما ولا صفة لا يجمع هذا الجمع كرجل فلا يقال رجلون نعم إن صغر جاز فيقال الرجياون لأنه حينئذ صار صفة (قوله بوأو ونون في آخره) في ذكر النون نظر تأمل (قوله في حالة الرفع) الظاهر أنه متعلق بوأو ونون (قوله وباء ونون) في ذكر النون نظر كما تقدم (قوله نحو جاء الزيدون) مثل به للعلم ومثله جاء القائمون في الصفة (قوله ورأيت الزيدون ومررت بالزيدين) بكسر الدال في المثالين وذكرهما هنا استطرادى وسيأتي البحث عنهما في محلهما إن شاء الله تعالى (قوله مرفوع بالواو) فيه التسامح المأثور فان مذهب المؤلف رحمه الله تعالى أن الاعراب معنوية والشرح يقول إنه لفظي (قوله والنون عوض عن التنوين) قال الرضي أما نون المثني والمجموع فالذي يقوى عندي أنه كالتنوين في الواحد في معنى كونه دليلا على تمام الكلمة وأنها غير مضافة لكن الفرق بينهما أن التنوين مع إفادتهما هذا المعنى يكون على خمسة أقسام بخلاف النون فإنه لا يشوبها من تلك المعاني شيء وإنما يسقط التنوين مع لام التعريف لاستكراه اجتماع حرف التعريف مع حرف يكون في بعض المواضع علامة التنكير ولا يسقط النون معها لأنها لا تكون وكذا أسقط التنوين للبناء في يازيد ولأرجل بخلاف النون في نحو يازيدان ويازيدون ولا مسلمين ولا مسلمين لأنها ليست للتمكن كالتنوين وكذا يسقط التنوين رفعا وجرا في الوقف بخلاف النون لأنها متحركة وإسكان المتحرك يكنى في الوقف وإن كان الحرف الأخير ساكنا فان كان ذلك بعد حركة الاعراب وهو التنوين فقط حذف بعد الضم والكسر وقلب ألفا بعد الفتح اهـ ولم يقل إن النون عوض عن التنوين فان المنزل منزلة الشيء غير عوض لذلك الشيء (قوله والأسماء الخمسة) بالجر عطفا على جمع المذكر السالم في قوله والراد بجمع المذكر الخ وقوله نحو جاء أبوك خبر لمبتدأ محذوف تقديره والمراد بالأسماء الخمسة نحو الخ ويصح أن يكون الأسماء مرفوعا على الابتداء ونحو خبره وكلا الوجهين مردود بإيراد لفظ جاء ولفظي السكاف ومال في ذو مال فان المراد بالأسماء المذكورة غير ماركب من نحو جاء أبوك فأيراد جاء مضرا اللهم إلا إن كلفنا بحذف المضاف بأن تقول في التقدير ومثال الأسماء الخمسة المبحوثة هنا نحو جاء أونقول والأسماء الخمسة هي أبو أخو حمو الخ في نحو جاء أبوك وأخوك (قوله بالواو) فيه التسامح السابق (قوله نيابة عن الضمة) حال من الواو أي حال كون الواو نائبة عن الضمة أي الذي في الاسم المفرد (قوله وكل) مبتدأ أول وقوله من جمع إلى آخره بيان لكل وقوله له جار ومجرور خبر المبتدأ الثاني وهو قوله شروط والجملة خبر المبتدأ الأول (قوله من المطولات) قد مضى محل التطويل والله الحمد (قوله وأما الألف) في إعرابه ما قدمناه فلا تغفل (قوله في تشنية الأسماء) اعترض بأن الألف علامة في المثني لا في التشنية التي هي فعل الفاعل وهو ضم شيء إلى شيء . وأجيب عنه بأن كلامه من إطلاق المصدر وإرادة اسم المفعول كالحلق بمعنى الخاق واللفظ بمعنى الملفوظ كما أسلفنا في غير ماموضع فالإضافة إلى الأسماء من إضافة البعض إلى الكل فهي على معنى من أي في المثني من الأسماء

أو من إضافة الصفة للموصوف أى فى الأسماء المثناة وقوله الأسماء لا يحتز لها لأن غيرها لا يثنى كما أن خاصة كذلك (قوله خاصة) بمعنى خصوصا فهو من المصادر التى جاءت على فاعلة كالعاقبة والعافية ومنه قمت قائما أى قياما وهو منصوب على أنه مفعول مطلق بحذف تقديره أخص تثنية الأسماء بكون الألف علامة لرفعها خصوصا بناء على ما هو المشهور من جواز حذف عامل المؤكد خلافا لابن مالك حيث قال :

وحذف عامل المؤكد امتنع وفى سواء لدليل متسع

قال الشارح أطال الله بقاءه فى شرح الألفية عند تعرضه لشرح هذا البيت ونأزع الشارح ابن الناظم والده فى ذلك وأطال فى بيان جواز حذف عامل المؤكد وقال إن ذلك مسموع فى قوله أنت سيرا سيرا وما أنت إلا سيرا وضربا زيدا وغير ذلك فكل ذلك عامله محذوف جوازا وهو من المصدر المؤكد وقال إن الحذف لا ينافى التوكيد لأنه إذا جاز أن يقرر معنى عامل مذكور فليقرر المحذوف لتريشة بالأولى ونوزع فى ذلك بما يطول ذكره وأيد الشاطبى كلام الناظم وابن هشام كلام ابنه ورجحه كثيرون اه والنفس أميل إلى مذهب ابنه قال العلامة الشنوائى لا يجوز أن يكون حالا انتهى (قوله المراد من تثنية الأسماء المثنى) قد تقدم فراجع إن شئت (قوله والمراد منه) أى من المثنى الذى أرادته المؤلف أى من تثنية الأسماء المراد منه المثنى (قوله مادل) أى اسم دل على اثنين مخرج لما دل على أقل منهما كسكران ورمان أو أكثر كغلمان وصنوان ومخرج المثنى المسمى به عالما كالبحرين لبلد أى اسم جنس ككاتبى الحداد فإنه ملحق بالمثنى فى إعرابه لامثنى حقيقة . ثم اعلم أن هذا الحد ناقص فالتام أن يقول مادل على اثنين بما ذكره صالح للتجريد وعطف مثله عليه فخرج نحو شفع لأنه لا ألف ولا نون رفعا ولا ياء ولا نون نصبا وجرا ومخرج أيضا اثنان فإنه لا يصح إسقاط الزائدة عنه فلا يقال اثن وخرج القمران لأنه لا يعطف عليه مثله بل يعطف عليه مغايره نحو قمر وشمس وهو ما يغايره فى الحروف ونحو قوله صلى الله عليه وسلم « اللهم أعز الإسلام بأحبّ العمرين إليك » أى عمر بن الخطاب وأبى جهل عمرو بن هشام فغلب من سبقتله السعادة وهو يغايره فى الوزن يس (قوله بألف) منه ألف مافى قول بعضهم ملغزا :

أنا عبيد الله فى محن داره فأتانا مثنى أتان وهى الأثنى من الجر الأهلية لافعل مع مفعوله ومنه الألف المقدرة فى نحو : لقد قال عبدا الله قولاً عرفته وقوله :

لقد طاف عبدا الله بالبيت سبعة وحج منى الناس الكرام الأفاضل

فعبدا الله فى البيتين مفتوح الدال تثنية عبد الله وحذفت الألف لالتقاء الساكنين (قوله ونون) لا حاجة إلى ذكره كما علمت (قوله أيضا بألف ونون) اعلم أن شرط ما يثنى ثمانية شروط : الأول الأفراد فلا يثنى المثنى ولا المجموع على حده ولا الجمع المتناهى ولا الجمع المؤنث السالم . الثانى الإعراب فلا يثنى المبني وأما ذان وتان والذان والتان فصينغ موضوعا للاتنين وليست من المثنى حقيقة على الأصح عند جمهور البصريين وأما قولهم منان ومنين فليست الزيادة فيهما للتثنية بل للحكاية بدليل حذفها وصلا ولا يرد نحو يازيدان ولارجلين لأن البناء وارد على المثنى فهما من بناء التثنية لا من تثنية المبني . الثالث عدم التركيب فلا يثنى المركب تركيبا إسناديا باتفاق ولا مزجيا على الأصح فإن أريد الدلالة على اثنين أو اثنتين مما سمي بهما أضيف إليهما ذوا أو ذواتا والمجوزون تثنية المزجى قال بعضهم يقال معديكر بان وسيبويهان وقال بعضهم بحذف عجز الختوم بويه ويثنى صدره فيقال سيبان كما يقال فى جمعه سيبون وأما العلم الإضافى فأنما يثنى جزؤه الأول على

خاصة [المراد من تثنية الأسماء المثنى والمراد منه مادل على اثنين بألف ونون فى آخره

الصحيح . الرابع التنكير فلا يثنى العلم باقيا على علميته بل ينكر ثم يثنى مقرونا بأل أو ما يفيد فائدتها ليكون كالعوض من العلمية وفيه جرى اللغز السابق فيقال جاء الزيدان ويازيدان مثلا ولهذا لا يثنى كنيات الأعلام كفلان وفلانة لأنها لا تقبل التنكير كما مر . الخامس اتفاق اللفظ وأما نحو الأبوين للأب والأم والقمرين للشمس والقمر والعمرين لعمر وعمر فتغليب كما قدمنا . السادس اتفاق المعنى فلا يثنى اللفظ مرادا به حقيقته ومجازه أو مرادا به معنياه المختلفان المشترك هو بينهما عند الجمهور وأما قولهم القلم أحد اللسانين فشاذا لأن إطلاق القلم على اللسان مجاز قيل إن الأصح الجواز قياسا على العطف ولوروده في - وإله آبائك إبراهيم وإسماعيل وإسحق - أى على الإطلاق وقيل يجوز بقيد الاتفاق في المعنى الموجب للتسمية نحو الأحمران للذهب والزعفران . السابع أن لا يستغنى بثنيته عن ثنيته غيره نحو سواء فانهم استغنوا عن ثنيته بثنية متى فقالوا سيان لاسوا أن أى في القياس ولا ينافي مجيئه شذوذا وبعض فانهم استغنوا عن ثنيته بثنية جزء أو بملحق من المثنى نحو أجمع وجمعاء فانهم استغنوا عن ثنيتهما بلفظ كلا وكلتا أو بغير ذلك نحو ثلاثة وأربعة فانهم استغنوا عن ثنيتهما بستة وثمانية . الثامن أن يكون له ثان في الوجود فلا يثنى الشمس والقمر وأما قولهم القمران فتغليب وقد تقدم ولا يفهم أن الشرط الخامس مع الشرط الثامن متحدان لأن الخامس بفرض وجود ثان وهنا ليس كذلك وهذا كله أفاده في التصريح مع زيادة ونظمها بعضهم في بيتين وذيل الشيخ الأمير بينا في الآخر فقال :

شرط المثنى أن يكون معربا ومفردا منكرا ماركبا
موافقا في اللفظ والمعنى له مماثل لم يغن عنه غيره
ولم يكن كلا ولا بعضا ولا مستغرقا في النفي نلت الأمل

وقول الأمير ولا مستغرقا في النفي وذلك في قولك أحد فان ذلك لما أفاد الاستغراق لامعنى لثنيته لوجود التعارض (قوله في حالة الرفع) متعلق بقوله بألف ونون (قوله وياء ونون) معطوف على قوله بألف ونون وقوله في حالي النصب والجزم متعلق بقوله ياء ونون (قوله نحو) خبر لمبتدأ محذوف تقديره وذلك نحو (قوله فالزيدان الخ) لم يتعرض للمثاليين الآخرين لأن محلها في النصب والجزم (قوله وعلامة رفعه الألف) فيه تصريح للاتصاف بما ذهب إليه المصنف (قوله نيابة) حال من الواو أى حال كونها نائبة عن الضمة (قوله والفرق إلى آخره) لما كان الفرق بين المثنى والجمع في حالي النصب والجزم محل سؤال المبتدئ بينه الشارح أطال الله بقاءه إعانة على فهمه فيستغنى بمطالعة هذا الكتاب عن مطالعة غيره من الكتب ونظمت ما في الشرح فقلت :

والفرق بين المثنى ثم إن جمعا في حالة النصب والجزم كما علمنا
فالخالدين بفتح الدال إذ ثنيا والنون مكسورة بعد إذا رقا
واجمعه بالكسر في الدال افتحن نونه نخالدين أقرآن جالا كما رحما
يارب صل على المختار من مضر محمد وعلى الآل كذا سما
(قوله مكسور ما بعدها) المراد به التون وقد جاء ضمها بعد الألف وهو لغة كقوله :

يا أبتا أرقى القذان فالنوم لا تألفه العينان

والقذان بكسر القاف وتشديد الدال المعجمة جمع قذذ وهو البرغوث وقد جاء فتحها بعد الياء وهو لغة أيضا كقوله :

في حالة الرفع وياء ونون
في حالي النصب والجزم
نحو جاء الزيدان
ورأيت الزيدان
ومررت بالزيدان
فالزيدان في قولك جاء
الزيدان فاعل مرفوع
وعلامة رفعه الألف
نيابة عن الضمة .
والفرق بين المثنى والجمع
في حالي النصب والجزم
أن الياء التي في المثنى
مفتوحة ما قبلها مكسورة
ما بعدها وفي الجمع
مكسورة ما قبلها

على أحوذ بين استقلت شمية فما هي إلا لحة وتغيب
وبعد الألف كقوله :

أعرف منها الجيد والعينانا ومنخرين أشبها ظبيانا
(قوله مفتوح مابعدها) قد تكسر شندوذا كقوله :

عرفنا جعفرنا وبني أبيه وأنكرنا زعانف آخرين
وقوله : وماذا تبغى الشعراء منى وقد جاوزت حد الأربعين

هذا ماقاله ابن عقيل وأما ابن مالك فسوى بين فتح المثني وكسر المجموع حيث قال :

ونون مجموع وما به التحق فافتح وقل من بكسره نطق
ونون مثنى والملاحق به بعكس ذلك استعماله فانتبه

وجعل ولده أن كسر نون المجموع ضرورة وتبعه في التوضيح ولم يتعرض شارحنا العلامة أبقاه
الله بالسلامة في شرحه لذلك البيت (قوله عوض عن التنوين) .

تنبيه : قيل لحقت النون المثني والمجموع عوضا عما فاتهما من الاعراب بالحركات ومن دخول
التنوين وحذفت مع الاضافة نظرا إلى التعويض بهاعن التنوين ولم تحذف أل وإن كان التنوين
يحذف معها نظرا إلى التعويض بهاعن الحركة وقيل لحقت لدفع توهم الاضافة في نحو جاءني خليلان
موسى وعيسى ومررت بينين كرام ودفع توهم الافراد في نحو جاءني هذان ومررت بالمهتدين وكسرت
مع المثني على الأصل في التقاء الساكنين لأنه قبل الجمع ساكن ثم خولف بالحركة في الجمع طلبا للفرق
وجعلت فتحة طلبا لاختلاف شرح الألفية للشارح ونعيد الكلام بأبسط من هذا في النصب إن شاء
الله تعالى (قوله وأما النون) إعرابه كاعراب قوله فأما الضمة فلا نعيده هنا (قوله إذا اتصل) اعلم
أن إذا للجازم وإن لغير الجازم وهي حرف لما يستقبل من الزمان خافض لشرطه منصوب بجوابه
واتصل فعل ماض مبنى على فتح في آخره وأصله اتصل قلبت الواو تاء ثم أدغمت في التاء وقوله
ضمير الخ فاعل اتصل والجملة من الفعل والفاعل في محل جر باضافة إذا إليها وجواب إذا محذوف
دل عليه ما قبلها أى إذا اتصل به الخ فالتون تكون علامة لرفعه والجملة من المحذوف لاموضع
لها من الاعراب على فهم الفقير وهي التي تنصب إذا ، وأنشد بعضهم ملغزا في مسألة إن وإذا فقال :

سلم على شيخ النحاة وقل له هذا سؤال من يحبه يعظم

أنا إن شككت وجدته في جازما وإذا جزممت فأنى لم أجزم

هذا سؤال غامض عن كلتي شرط وإن وإذا مراد مكلم

إن إن شككت بها فأنى جازم وإذا إذا أثبتتها لم أجزم

وإذا لما قطع الكلام بفهمه بخلاف إن فافهم أخى وفهم

جوابه :

(قوله ضمير ثنية) إن كانت الثنية بمعنى المثني فيعترض من وجهين : الأول أن الضمير لا يشمل
مبا كان حرفا في لغة أكلوني البراغيث . والثاني أن المثني لا يشمل نحو زيد وعمرو يضربان . والجواب
عن الأول أن المراد بالضمر مجرد التسمية فلا ينافي كونه حرفا في بعض المواضع لأنه في الأصل ضمير
أولاً لأنه لا يبالى بحرفيته وعن الثاني المراد به ضمير المثني في الغالب والمراد به ألف الاثنين (قوله يفعلان)
بالتحتانية أى اسما أو حرفا للغائبين تقول زيدان يفعلان ويفعلان الزيدان (قوله وتفعلان) بالفوقانية
اسما يصح للمخاطبين تقول أنما يازيدان تفعلان وللخاطبتين تقول أنما ياهندان تفعلان وللغائبتين تقول
الهندان تفعلان وتفعلان الهندان في استعماله حرفا (قوله أو ضمير جمع) أى أو جماعة كما مر

مفتوح مابعدها
والنون عوض عن
التنوين في الاسم المفرد
في كل من الثنية
والجمع [وأما النون
فتكون علامة للرفع
في الفعل المضارع إذا
اتصل به ضمير ثنية
نحو يفعلان وتفعلان
[أو ضمير جمع]

البحث فيه ليشمل نحو زيد وعمرو و بكر يضربون (قوله نحو يفعلون) بالتحتمانية اسما أو حرفا تقول
الزيدون يفعلون ويفعلون الزيدون (قوله وتفعلون) بالفوقانية اسما فقط وهو للخاطبيين تقول أنتم تفعلون
(قوله أو ضمير المؤنثة المخاطبة) هذا القيد لبيان الواقع إذ ليس لنا فعل يرفع بثبوت النون متصل به ضمير
مؤنثة غير مخاطبة يحترز عنه (قوله تفعلين) بالفوقانية لا غير ولا تكون الياء فيه إلا اسما تقول أنت
يا هند تضرين (قوله تسمى الأفعال الخمسة) قال ابن هشام في شرح المحجة الأحسن أن تعدسنة اهـ ويقال
على قياسه تكون سبعة نظرا للغائبين وقد تزيد المعاني على السبعة بالنظر إلى أنه قد يغلب مذكر على
مؤنث وحاضر على غائب وبالعكس وإلى انقسام المؤنث إلى حقيقي ومجازي وماتأنيثه باعتبار
اللفظ وماتأنيثه بالتأويل نحو الكتابان تجييان على تأويلهما بالصحيفتين وتزيد الصيغ أيضا بالنظر
إلى كون الألف والواو اسمين أو حرفين على لغة أكلوني البراغيث التي منها وقد أسماه مبعده وحميم
(قوله بثبوت النون) عبر بالثبوت لمقابلته بالحذف فيما يأتي وتكون النون مكسورة بعد الألف
على أصل التقاء الساكنين لأن الساكن إذا أراد تحريكه حرك بالكسر وإنما كان أصلها ساكنا
لأنها تنوين أى عوض عنه وربما ضمت وقد قرئ شاذا أُنعداني بضم النون الأولى وطعام ترزقانه
بضم النون ونقل بعضهم أن بعض العرب يفتحها وأنه قرئ شذوذا أُنعداني بفتحها وتكون
النون مفتوحة بعد الواو والياء حملا على نون الجمع في الاسم ولثقل اجتماع الواو والكسرة والياء
والكسرة وسيأتي بقية البحث في الفصل إن شاء الله تعالى (قوله فتقول الزيدان يضربان) مثال
لكون الألف اسما كما سبذ كره الشارح ومثال اختلاف المعاني الذي لوحناه فيما مر يضربان الزيدان
بجعل الألف حرفا وأنت يا خاله وزيد يضربان بتغليب الغائب على المخاطب وأنت يا هند وزيد يضربان
بتغليب الغائب المذكور على المخاطبة وهند وزيد يضربان بتغليب الغائب على الغائبة والماء
والنار يقتربان بتغليب المذكر على المؤنث المجازيين ويقيمون زيد وهند بتغليب المذكر على المؤنث
مع جعل الألف حرفا ويقتربان الماء والنار بتغليب المذكر على المؤنث المجازيين مع جعل المذكر
وزيد وعمرو يضربان بجعل الألف عائدا إلى اثنين لا إلى المثنى ويضربان زيد وعمرو بجعل الألف
حرفا وفاعله اثنان لامثنى وفاطمة وزيد يضربان بتغليب الغائب على الغائبة والماء والعسل يقتربان
وهذا مثل زيد وعمرو يضربان لكن هذا في المذكرين لغير العاقل ويقتربان الماء والعسل
وهذا مثل يضربان زيد وعمرو كالذي قبله وهذه ثلاثة عشر (قوله مرفوع بثبوت النون) أى
مرفوع ومعلم بثبوت النون لكون الاعراب معنويا عند المؤلف (قوله وكذا أنتم تضربان) أى
مذكرا ومؤنثا في الأول أنتم يا زيدان تضربان وفي الثاني أنتم يا هندان تضربان ومثال اختلاف
المعاني الذي لوحناه فيما مر الهندان تضربان وتضربان الهندان بجعل الألف حرفا على اللغة المتقدمة
وأنت يا هند وزيد تضربان بتغليب المخاطبة على الغائب وأنت يا رجل وزيد تضربان بتغليب
المخاطب على الغائب وهند وزيد تضربان بتغليب الغائبة على الغائب والناران تقتربان للغائبين
والتأنيث مجازي والماء والنار تقتربان بتغليب الغائبة على الغائب وتأنيثه مجازي وتقومان زيد
وهند بتغليب المؤنث على المذكر وجعل الألف حرفا وتقتربان الناران للتأنيث المجازي ويجعل
الألف حرفا وتقتربان الماء والنار بتغليب المؤنث المجازي على المذكر ويجعل الألف حرفا وفاطمة
ودعدا تقومان وهولاثين لا لاثني وجهن ولظى وتقتربان وهو مثل الأول إلا أن التأنيث هنا مجازي
وافاطمة وزيد تقومان بتغليب الغائبة على الغائب والكتابان تجييان بتأويل الصحيفة أى الصحيفةتان
والكتاب والقلم تجييان بتغليب ما يؤول بمؤنث بالتأويل المار على المذكر وتجييان الكتاب

نحو يفعلون وتفعلون
[أو ضمير المؤنثة
المخاطبة] نحو تفعلين
هذه الأوزان تسمى
الأفعال الخمسة وتكون
النون التي في آخرها
علامة على رفعها فهي
مرفوعة بثبوت النون
نيابة عن الضمة
فتقول الزيدان
يضربان فيضربان
مرفوع بثبوت النون
نيابة عن الضمة وكذا
أنتم تضربان

والقلم وهذا مثل الأول إلا أن هنا جعل الألف حرفا وهذه ثمانية عشر (قوله والز يدون يضربون) ومثال مالوحنا أولا يضربون الزيدون بجعل الواو حرفا وزيد وعمرو وخالد يضربون لجماعة لالجمع وزيد وعمرو وفاطمة يضربون بتغليب شخصين غائبين على غائبة وزيد وفاطمة ودعد يضربون بتغليب الغائب على شخصين غائبين ويضربون زيد وعمرو ودعد بجعل الواو حرفا وبتغليب المذكورين على مؤنث ويضربون زيد وفاطمة وحفصة بتغليب المذكور الواحد على مؤنثين وبجعل الواو حرفا ويضربون زيد وعمرو وخالد بجعل الواو حرفا لجماعة لالجمع وأنت والز يدان يضربون بتغليب المؤنث الغائب على المخاطب وأنت يا عائشة وهند وزيد يضربون بتغليب الغائب على المخاطبة والغائبة وأنت يا عائشة وزيد وعمرو يضربون بتغليب المذكورين على المخاطبة ويضربون زيد وعمرو وأنت يا عائشة بتغليب المذكورين الغائبين على المخاطبة وجعل الواو حرفا ويضربون الزيدان وأنت يا عائشة بتغليب المؤنث المذكور على المخاطبة وجعل الواو حرفا وهذه ثلاثة عشر (قوله وأنتم تضربون) مثال مالوحنا أولا أنت والز يدان تضربون بتغليب من خوطب على من غاب مذكورين وكان الغائب المؤنث وأنت والهندان تضربون بتغليب من خوطب مذكرا على من غابا وأنت وزيد وحفصة تضربون بتغليب المخاطب على الغائب والغائبة وأنت يا بكر وأنت يا هند وزيد تضربون بتغليب المخاطب على المخاطبة والغائب وأنت وزيد وعمرو تضربون بتغليب المخاطب على الغائبين وأنت وهند وحفصة تضربون بتغليب المخاطب على اثنتين مؤنثتين فهذه سبعة (قوله وأنت) بكسر التاء تضربين ومنه أنت يانارتأججين فهذه اثنتان فالجملة ثلاثة وخمسون فاذا نظر إلى ما حذف فاعله صارت الجملة مائة وستة وإتماما كرت جميع ما مرشدة احتياجا للبتي إلى مثل هذا (قوله فكل هذه الأمثلة) أى الخمسة مرفوعة وكذا كل ما مثلنا أولا مرفوعة أيضا وأنت الخبر مع أن المبتدأ لفظة كل وهو مذكور نظرا إلى المضاف إليه مع كون المضاف أهلا للحذف أى صالحا فالتأنيث مكتسب من المضاف إليه قال ابن مالك :

وربما أكسب ثان أولا تأنيثا إن كان لحذف موهلا

(قوله وعلامة رفعها ثبوت النون) أى النون الثابتة فهو من إضافة الصفة إلى موصوفها (قوله والألف في الأول والثاني فاعل) أشار به إلى أنها اسم لاحرف وإن كان تصييرها حرفا جائزا لأن الشارح لا ينظر لما هو واقع قليلا على أنه قد يمتنع في قولك يضربان الزيدان كون الزيدان فاعلا بل هو مبتدأ وهو على نية التقديم والتأخير ولعلنا نزيد على هذا في بابي الفاعل والبدل مما يشق العليل إن شاء الله تعالى (قوله والواو في الثالث والرابع) أى في قوله يضربون وتضربون فاعل (قوله والياء في الخامس) أى في قوله تضربين فاعل (قوله وللنصب) أى من حيث هو لا بقيد كونه في الفعل فقط أوفى الاسم فقط أوفيهما لأنه على الأول اثنان وعلى الثاني أربعة وعلى الثالث ستة كإقدامنا . وهو لغة الاستواء والاستقامة تقول فلان منتصب أى مستو مستقيم . واصطلاحا على القول بأن الاعراب لفظي نفس الفتحة وما ناب عنها وعلى القول بأنه معنوي تغيير مخصوص علامته الفتحة وما ناب عنها وتسمى نصبا لا تنصب الشفتين عند النطق به وهذا ظاهر في الفتحة والألف دون الكسرة والياء وحذف النون وهذا معطوف على قوله للرفع أربع علامات فهو من عطف الجمل (قوله خمس علامات) مبتدأ مؤخر خبره تقدم وهو قوله أولا وللنصب والمراد متعاق الجار والمجرور (قوله الفتحة) هى وما عطف عليها بدل مفصل من مجمل ويجوز أن تكون خبرا لمبتدأ محذوف والتقدير الأولى الفتحة الخ ويجوز نصبه بفعل محذوف تقديره أقصد الفتحة ويجوز أن تكون مبتدأ خبرها محذوف أى منها الفتحة اه عبتا المعطى (قوله والألف) أى ووقعت بعد فتحة ظاهرة لا محالة بخلاف الواو فانها قد تقع

والز يدون يضربون
وأنتم تضربون وأنت
تضربين فكل هذه
الأمثلة مرفوعة
وعلامة رفعها ثبوت
النون والألف في
الأول والثاني فاعل
والواو في الثالث والرابع
فاعل والياء في الخامس
فاعل [وللنصب خمس
علامات الفتحة
والألف والكسرة
والياء

بعد ضمة مقدرة كما قدمنا هناك (قوله وحذف النون) هل وقع العلامة على النون المحذوفة أو وحذف النون وعلى الثاني المسان وعلى الأول العريضي في نظم هذا المتن حيث قال :

للنصب خمس وهي فتحة ألف كسر وياء ثم نون تنحذف

(قوله علامات للنصب خمسة) الأولى خمس لأن أسماء الأعداد تد كرمع المؤنث وتؤنث مع المذكور قال تعالى: ثلاث ليال لكن كلام الشارح مجرد عن الإضافة يجوز ذلك (قوله أصلية) أى فلا يقوم مقامها غيرها إلا عند تعذرهما فلذا قدمها (قوله وأربعة نائبة عنها) أما الألف فلأنها تنشأ عنها إذا أشبعت فقامت مقامها ولذا ثنى بها وثلت بالكسرة لأنها تنوب عنها في جمع المؤنث السالم كأن الفتحة تنوب عن الكسرة في الاسم الذي لا ينصرف ور بع بالياء لأنها تنشأ عنها وختم بحذف النون لبعدها المشابهة وإنما كان نائبا عن الفتحة لأنه لما كان النون علامة للرفع لم يبق إلا أن يكون حذفها علامة للنصب (قوله وهي) أى الأربعة النائية عنها الألف (قوله نحو رأيت الزيدين والزيدين) الأول مفتوح الدال لكونه مثنى والثاني مكسورها لكونه جمعا (قوله فأما الفتحة) الفاء فاء الفصيحة وأما حرف شرط وتفصيل وتوكيد على ما مر في قول المؤلف فأما الضمة ولا يحتاج إلى إعادته ههنا فافهم إن كنت ذكيا وإلا فالبليد لا يفيد التطويل ولونليت عليه التوراة والإنجيل (قوله في ثلاثة مواضع) في حرف جر ثلاثة مجرور متعلق بتكون مضاف وموضع مضاف إليه مجرور وعلامة جره الفتحة لأنه اسم لا ينصرف والمانع له من الصرف صيغة منتهى الجموع (قوله في الاسم المفرد) بدل من ثلاثة مواضع بدل مفصل من مجمل أو بدل الشيء من الشيء نظرا إليه وما عطف عليه أو بدل البعض من الكل على ما قررنا لك (قوله وجمع التكسير) أى الجمع المكسر عن مفردة وقد تقدم الكلام عليه في الرفع (قوله والفعل المضارع) أى سواء كان صحيح الآخر كضرب أو معتل كيدعو ويخشى ويرمى إلا أنه يقدر في نحو لن ترضى لامطلقا ونحو لن يرمى ولن يدعى للجھول فقط ويكتب بالياء وإن كان الأصل فيه الواو بخلاف دعا وذلك لأن الواو وقعت رابعة ولم يضم ما قبلها على ما بيناه في زلال الأمثال (قوله إذا دخل عليه ناصب) لاجابة إليه لأن الشيء لا ينصب إلا بناصره لكنه ذكره توضيحا ولم يذكره في نظائر هذا الموضع اكتفاء بذكره ههنا طلبا للاختصار وإن كان الأولى ذكر مثل هذا في أول الكلام في قوله فأما الضمة فتكون علامة للرفع في الاسم المفرد بأن يقول هناك والفعل المضارع إذا خلا عن ناصب أو جازم وفي آخره في قوله وأما السكون فيكون علامة للجزم في الفعل المضارع الصحيح الآخر بأن يقول ثم إذا دخل عليه جازم لكنه فات الأولوية وهو ذكره في أول الكلام ثم اكتب به في نظائره (قوله ولم يتصل بآخره شيء) أى من نون التوكيد المباشرة لفظا وتقديرا ومن نون النسوة ومن الألف والواو والياء وهذا القيد لم يذكره الشارح أبقاه الله بالسلامة اكتفاء بما ذكره المصنف وبما مر في شرح قوله إذا لم يتصل فإن الشارح ذكره هناك (قوله يعنى أن هذه المواضع) تبع فيه المصنف حيث جمعه باعتبار الأفراد الشخصية وإلا فالألف والكسرة وحذف النون ليس لكل منها إلاموضع واحد والياء لها موضعان لثلاثة لا يقال يجب أن المراد بالجامع ما قبل الواحد لأننا نقول إن سلم ذلك فليس مطردا بل هو خاص بالفتحة والياء ولايجزى ذلك الجواب في الألف والكسرة والحذف لما عرفت من أنه ليس لكل منها إلاموضع واحد قاله في بعض الحواشي (قوله إذا نصبت) يجوز في التاء الاسكان والفاعل ضمير مستتر فيه جواز تقديره هي عائذ للموضع ويجوز أن تفتح على إرادة الخطاب على عادة المؤلفين ومفعوله محذوف تقديره إذا نصبتها والأول أظهر ولكنه موقوف بالرواية ولعل الرواية أن يكون الأول (قوله بالفتحة) أى ولو مقدرة كفى الفتحة ويخشى (قوله فالاسم المفرد) ولا فرق

وحذف النون
علامات النصب
خمس واحدة منها
أصلية وهي الفتحة
نحو رأيت زيدا
وأربعة نائبة عنها
وهو الألف نحو رأيت
أباك والكسرة نحو
رأيت الهندات والياء
نحو رأيت الزيدين
والزيدين وحذف
النون تحولن يضربرا
فأما الفتحة فتكون
علامة للنصب في ثلاثة
مواضع في الاسم
المفرد وجمع التكسير
والفعل المضارع إذا
دخل عليه ناصب
ولم يتصل بآخره شيء
يعنى أن هذه المواضع
الثلاثة إذا نصبت
تكون منصوبة
بالفتحة فالاسم المفرد

فيه بين كونه مضافاً أو غير مضاف ظاهر الاعراب أو مقدره للتعذر أو للناسبة منصرفاً أو غير منصرف وذلك نحو - يا قومنا أجيئوا داعي الله - وأكل الكثرى موسى ورأيت غلاماً وإذا ابتلى إبراهيم ربه وشملنا أشار إلى مثال واحد وهو ما كان منصرفاً ظاهر الاعراب غير مضاف (قوله نحو رأيت زيدا) إن أبقيناه على ظاهره فسد المعنى ولا بد من تأويل إما بأن يقال فمثال التي في الاسم المفرد نحو رأيت زيدا أو يقال فالاسم المفرد نحو زيد في رأيت زيدا (قوله فزيدا مفعول) زيدا مبتدأ مرفوع بضمه مقدرة للحكاية (قوله بالفتحة) الباء ليست للتصوير بناء على ما ذهب إليه المؤلف من أن الاعراب معنوي كالتقدم في غير ماموضع ولعلنا نزيد في الفصل إن شاء الله تعالى (قوله وجمع التكسير) مبتدأ خبره قوله نحو رأيت الرجال ويعمم فيه بمثل ما قبله فتدبر (قوله نحو رأيت الرجال) يؤول فيه ما أول به قوله هناك نحو رأيت زيدا بأن قيل ومثال الضمة التي في جمع التكسير نحو رأيت الرجال أو جمع التكسير نحو الرجال في رأيت الرجال (قوله والفعل المضارع) مبتدأ خبره قوله نحو لن أضرب (قوله نحو لن أضرب) فيه التأويل المذكور فتدبر (قوله فأضرب) مبتدأ لكونه اسماً حينئذ مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها التعذر للحكاية (قوله منصوب بـ) الباء حرف جر لن مجرور وهو حينئذ اسم على إرادة اللفظ وقد تقدم في صدر الكتاب (قوله وأما الألف) الواو حرف عطف وما بعده معطوف على قوله فأما الفتحة (قوله في الأسماء الخمسة) هو علم بالغلبة على الأمثلة التي ذكرها المصنف كـمرفلا تفل (قوله نحو رأيت أباك الخ) أي وتلك الأسماء الخمسة المنصوبة بالفتحة لفظ أباً في نحو رأيت أباك (قوله وما أشبه ذلك) إن فات أي فائدة في هذا العطف مع وقوع المعطوف عليه في حيز نحو المقتضى لعدم الانحصار في المذكورين وليس فيه تعيين المعطوف كالذي قبله ليفيد زيادة على ما أفاده نحو . قلت فائدة الاتيان به ببيان عدم الانحصار في الخارج فيما ذكر لأنه بقي لها ثلاثة أسماء من الأسماء الخمسة وأما وقوع المعطوف عليه في حيز نحو فلا يفيد ذلك لأنه يحتمل أن يكون تشظيراً أي نحو رأيت أباك أو ضربت أباك أو علمت أباك ولا يخفى أنه أتى بنحو في جميع المثل ولك أن تقول جعل قوله نحو رأيت أباك وأخاك من باب السكناية عن رأيت أباك وأخاك فيكون المقصود هو المجرور وقد شاع مثل هذا منه قولهم مثلك لا يبخل ومثلك يجود أي أنت لا تبخل وأنت تجود وهذا كلام حسن ولدقته لا يناسب ما هنا فالجواب الأول أحسن (قوله تكون حالة النسب) لاجابة إلى هذا فإنه حال رفعه يحكم بأن نصبه بالألف وأيضا لا يتأتى النسب إلا في حالة كونه منصوباً وقد عرفت الجواب فيامراً أنفا عند قول المصنف رحمه الله تعالى إذا دخل عليه ناصب ويمكن أن يقال إن ذلك لبيان الواقع مع قصد الاظهار للبند فتدبر (قوله نيابة عن الفتحة) حال من الألف أي حال كون الألف نائبة عن الفتحة (قوله نحو رأيت أباك) لا يلزم أن تكون مضافة إلى الكاف الدالة للخطاب فإنه يجوز أن تضاف إلى غيره فتقرأ يا أبانا (قوله وما أشبه ذلك) فيه ما تقدم (قوله وهي حماك وفاك) الأولى الاتيان بضمير المذكر فيقول وهو وهذه العبارة أولى من عبارة الشيخ خالد في شرح هذا الموضع بقوله مينا لما من نحو رأيت أباك وأخاك لأنه لافائدة في إعادة نحو هنا وإن أجاب عنه محشيه .

تنبيه : لا يحكم في أن أباه من قول الشاعر :

إن أباه وأبا أباه قد بلغا في المجد غايتاهما

أنه منصوب بالألف كما هو ظاهر لأن لغة الشاعر قصر الأسماء الخمسة ولم أر من ينصبه عليه (قوله أيضاً وهي حماك وفاك وذامال) أي من رأيت حماك فخماك وما بعده خبره مرفوعة وعلامة رفعها ضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر للحكاية أو هي لفظ حماك إلى آخره (قوله فكلها) أي الثلاثة التي هي قوله حماك

نحو رأيت زيدا فزيدا
مفعول منصوب
بالفتحة وجمع التكسير
نحو رأيت الرجال
والفعل المضارع إذا
دخل عليه ناصب نحو
لن أضرب فأضرب
فعل مضارع منصوب
بـ [وأما الألف
فتكون علامة للنصب
في الأسماء الخمسة نحو
رأيت أباك وأخاك وما
أشبه ذلك] يعني أن
الأسماء الخمسة تكون
في حالة النصب منصوبة
بالألف نيابة عن الفتحة
نحو رأيت أباك وأخاك
وما أشبه ذلك وهي
حماك وفاك وذامال
فكلها منصوبة بالألف

أوهى مع مامر وهو أظهر (قوله نيابة) حال من الألف أى نائبة عن الفتحة لأنها في الأسماء الخمسة (قوله
وأما الكسرة) الواو حرف عطف أما الكسرة معطوف على قوله فأما الضمة خلافاً لعبد المعطى حيث
جعلها للاستثناف (قوله فتكون) بالتأنيث أى الكسرة (قوله في جمع الخ) جار ومجرور متعلق بتكون
والسالم نعت لجمع أو لثوئث على ما قدمنا أولاً وجمع المؤنث السالم مرتفع يفه (قوله نحو خلق الله السموات)
أى وذلك نحو أو أقصد نحو أو نظرت إلى نحو إلى غير ذلك من أوجه إعراب نحو وهذا مما لا يخفى (قوله
وإعرابه) أى إعراب قوله تعالى - خلق الله السموات - في الأمير في حاشية الشذور أى تطبيقه على
القواعد العربية كافي الفيشي ونص عليه الدماميني على المغنى وهواد الأزهرية ومن فساد الزمان أنى
قررت حال إقرائى الشيخ خالد على الأجرومية سنة أربع وسبعين بعد المائة والألف أن الإعراب
يطلق على التطبيق المذكور وأنه هو المراد في نحو إعراب جاء زيد فينصب على المركب ليس إلا فسمعه
بعض أهل الأزهر فاستغربه وشده على التكثير فيه وصار يتحدث به في المجالس حتى بلغنى وأعجب منه أن
بعض كبار المشايخ الرؤساء في الأزهر أنكره أيضاً حين عرضت عليه الواقعة فأنالله وأنا إليه راجعون
ثم لما عرضت المسألة على غير واحد من العارفين وافقنى فله الحمد اه رحمه الله (قوله خلق فعل ماض)
خلق مبتدأ على إرادة اللفظ وفعل خبره وماض صفة لفعل والجملة من المبتدأ والخبر في محل رفع خبر قوله
وإعرابه . فان قيل حيث جعلنا خلق هنا مبتدأ حكماً بأنه اسم والأخبار بأنه فعل لا يساعده لأن
الخبر المؤلف عين المبتدأ والأخبار عنه بأنه فعل قد يفيد المخالفة والمغايرة . أجب بأن قولنا خلق
فعل ماضى عليه لفظ خلق من الأفراد الواقعة في غير هذا التركيب من قوله تعالى خلق الله السموات
لا خاق الواقعة في كلام شارحنا هنا فانها اسم لإرادة السكامة فليتم ذلك وقد سبق السؤال والجواب
لمثل هذا في صدر الكتاب عند كلام المؤلف وهي من فليظن رهناء (قوله فاعله) أى من جهة الإعراب
فان الخالق للفاعل الموجد هو الله تعالى لالفظ الجلالة فليفتطن (قوله والسموات) بكسر التاء مبتدأ
مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة منع من إظهارها حكاية اللفظ (قوله والسموات مفعول به) أى
عند الجمهور ومفعول مطلق لبيان النوع عند الشيخ عبد القاهر الجرجاني ومحمود الزمخشري وأبى عمرو
ابن الحاجب وصوبه الموضح في المغنى ووضحه بأن قال المفعول به ما كان موجوداً قبل الفعل الذى عمل
فيه ثم أوقع الفاعل به فعلاً والمفعول المطلق ما كان الفعل العامل فيه هو فعل إيجاده وإن كان ذاتاً لأن
الله تعالى موجد للأفعال وللذوات جميعاً اه وسبقه إلى هذا الإيضاح الشيخ عبد القاهر فقال في
أسرار البلاغة إذا قلنا خلق الله العالم فالعالم ليس مفعولاً به بل هو مفعول مطلق لأن المفعول به هو الذى
كان موجوداً فأوجد الفاعل فيه شيئاً آخر كقولك ضربت زيدا فان زيدا كان موجوداً وأنت فعلت
به الضرب والمفعول المطلق هو الذى لم يكن موجوداً فحصل بك والعالم لم يكن موجوداً بل كان عدماً
محضاً والله أوجده وخلصه من العدم فكان المفعول المطلق وهو المصدر ولم يكن مفعولاً به اه واحتج
الجمهور الداهيون إلى أن العالم مفعول به لا مفعول مطلق بأمور: أولها أنا قد نعلم العالم وإن كنا لانعلم أنه
مخلوق لله تعالى إلا بدليل منفصل والمعلوم مغاير للجهول فاذا كَوَّن الله خالقاً للعالم غير ذات العالم. وثانيها
أنا نصف الله بالخالقية فلو كان خالق العالم نفس العالم لزم أن يكون الله تعالى موصوفاً بالعالم كما أنه
موصوف بالخالقية العالم . وثالثها أن نقول العالم ممكن فلم يوجد إلا لأن الله أوجده وأحدثه وأبدعه
فلو كان إيجاد العالم وإحداثه نفسه العالم لكان قولنا العالم وجد لأن الله أوجده جارياً مجرى
قولنا العالم وجد لأنه وجد فيكون ذلك تعليلاً للشيء بنفسه ويرجع حاصله إلى أن العالم وجد بنفسه
وذلك نفي للصانع قاله الدهر الرازى في شرح المفصل اه نصريح (قوله منصوب بالكسرة) إنما نصب

نيابة عن الفتحة [وأما
الكسرة فتكون
علامة للنصب في جمع
المؤنث السالم] نحو
خلق الله السموات
وإعرابه خلق فعل
ماض. ولفظ الجلالة
فاعل مرفوع بالضمة
الظاهرة والسموات
مفعول به منصوب
بالكسرة

بالكسرة مع تأتي الفتحة ليحجرى على سنن أصله وهو جمع المذكر السالم في حمل نصبه على جره وجوز السكوفيون نصبه بالفتحة مطلقا وهشام فيما حذف لامه ومنه قول بعض العرب سمعت لغاتهم بفتح التاء حكاك الكسائي ورأيت بناتك بفتح التاء كما حكاك ابن سيده هذا إذا لم ترد إليه في الجمع وأما إذا ردت اللام في الجمع كسنوات أو سنهات على اللغتين نصب بالكسرة اتفاقا نحو اعتكفت سنوات أو سنهات بالكسرة اه أشموني والتصريح (قوله نيابة عن الفتحة) أشار به إلى أن كسرة هذا الجمع كسرة إعراب وذهب الأخفش والمبرد إلى أن كسرة هذا الجمع حالة النصب كسرة بناء كما قال في فتحة ما لا ينصرف حالة الجر وذهب الجمهور إلى أنها حركة إعراب كذا في شرح التسهيل اه عبد المعطى (قوله لأنه) أى لأن لفظ السموات (قوله سالم) نعت جمع ويجوز قراءته بالرفع على الأصل وبالجر للجوار ويجوز أن يكون نعتا مؤنثا وعليه فلا يجوز غير الجر (قوله وأما الياء) معطوف على قوله فأما الفتحة (قوله فتكون) بالفوقية ضميره عائد للياء (قوله في التثنية) أى المثني كما عرفت فيما ذكرنا فلا تغفل (قوله والجمع) يعنى جمع المذكر السالم وأطلق الجمع لكونه على حد المثني فاذا ذكر الجمع مع المثني انصرف إلى جمع المذكر السالم لأنه أخوه في الإعراب بالحروف اه شيخ خاله في شرح هذا المتن (قوله نحو) أى وذلك نحو أو أعنى نحو بالرفع والنصب (قوله فالأول) يعنى قوله رأيت الزيد بن منصوب بالياء (قوله المفتوح ما قبلها) المفتوح يقرأ بالجر نعتا على قوله بالياء ومما تاب فاعل للمفتوح وقبلها ظرف وهوصلة ما إن جعلناها بمعنى الذى وإن جعلناها بمعنى شئ فالظرف نعت لما فى معرفة على الأول نكرة على الثانى وترك فتح ما قبل الياء في المثني إبقاء على الحركة الثابتة في الرفع مع عدم الثقل وإشارة إلى أن الياء منقلبة على الألف وأما تعليل الشيخ خالد في التصريح بأن النون في المثني كسرت على أصل التقاء الساكنين فلم يجمع بين كسرتها وكسرة ما قبل الياء فرارا من نقل الكسرتين و بينهما ياء فبذلك وجهين الأول اجتماع الكسرتين غير موجود في حالة الإضافة والثانى أنه غير موجود أيضا في لغة من فتح نون المثني ومن ضمها فليتأمل (قوله المكسور ما بعدها) هذا غير لازم وكان حقه حذف هذه العبارة لأنه إذا أضيف لم يبق لما بعد الياء كسرة كما مر إذا النون محذوفة لدى الإضافة تقول رأيت غلامى زيد ، ويمكن الجواب عن الشارح بأنه أجرى على هذا المثال أى المكسور ما بعدها في هذا المثال وما يشابهه فلا اعتراض عليه (قوله نيابة عن الفتحة) حال كما تقدم أى لأنه مثني (قوله والثانى) معطوف على قوله فالأول يعنى في قوله والزيد بن مثال الجمع المذكر السالم (قوله منصوب بالياء المكسور ما قبلها) إعرابه كالتى تقدم في المثني وإنما كسر ما قبل الياء ولم يضم لأن الضم قبل ياء الجمع ثقيل لو أقيمت الياء ولا تلباس الرفع بغيره لو قلبت الياء لضم ما قبلها واو مع أن تغيير الحركة أولى من تغيير الحروف فارتفع التلباس المجموع بالمثني بسبب كسرة ما قبل الياء للمجموع إن حذف نونها بالإضافة اه رضى . فان قيل قد لا توجد الكسرة في نحو مصطفىين . أجيب بأن الكلام هنا على الأصل فأصل مصطفىين مصطفىين قلبت الياء الأولى ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فالتقى ساكنان الألف والياء فحذف الألف لذلك فصار مصطفىين (قوله المفتوح ما بعدها) قد تقدم الاعتراض عليه والجواب عنه فلا تغفل (قوله نيابة عن الفتحة) حال كما تقدم أى لأنه جمع المذكر السالم (قوله أيضا) تنبيه : أيضا من أى إذا رجع فهو مفعول مطلق لكن عامله يحذف وجوب سماعا ويجوز كونه حالا حذف عاملها وصاحبها وقديقع بين العامل ومعموله كيقوم زيد ويقوم أيضا عمرو أى أرجع إلى الأخبار عنك بذكر قيام عمرو رجوعا أو أخبر بما تقدم من قيام زيد حال كونى راجعا إلى الأخبار عنك بقيام عمرو وقد لا يقع كما في قولك قام زيد وقام بكر أيضا أى أرجع إلى الأخبار عنك بقيام بكر رجوعا

نيابة عن الفتحة لأنه جمع مؤنث سالم [وأما الياء فتكون علامة للنصب في التثنية والجمع] نحو رأيت الزيد بن والزيد بن فالأول منصوب بالياء المفتوح ما قبلها المكسور ما بعدها نيابة عن الفتحة والثانى منصوب بالياء المكسور ما قبلها المفتوح ما بعدها نيابة عن الفتحة أيضا والنون

فعل أنها لا تستعمل إلا مع شيئين ولو تقديرا بخلاف جاء زيد أيضا وينهما توافق في العامل بخلاف جاء ومات أيضا ويمكن استقلال كل منهما بالعامل بخلاف اختصم زيد وعمر وأيضاً قاله ابن حجر في شرح المنهاج في آخر باب الوقف بالمعنى فعلم أن قول الشارح هنا أيضاً مفعول مطلق أو حال والعامل قوله نيابة عن الفتحة أى ارجع إلى الاخبار بحال كون نصب الجمع بالياء نيابة عن الفتحة رجوعاً أو حال كونى راجعاً إلى الاخبار عنك بحال كون نصب الجمع بالياء نيابة عن الفتحة (قوله عوض عن التنوين فيهما) قد وعدت في الرفع أن أبسط الكلام في النون هنا فذكرت وفاء بالعهد . اعلم أن النون في جمع المذكور جىء بها للدلالة على تمام الاسم وانفصاله عما بعده وفيل لرفع توهم الإضافة في مررت بينين كرام ورفع توهم الأفراد في نحو المهتدين وحمل ما لا توهم فيه على ما فيه توهم وقيل عوض عن حركة المفرد . ورد بأن الواو والياء ثابتا عنها وقيل عوض عن التنوين في الاسم المفرد لأن الحركة عوض عنها الواو والياء والتنوين لم يعوض عنه شئ . جىء بالنون عوضاً عن التنوين وعليه ما قاله شارحنا أبقاه الله بالسلامة في مواضع من هذا الكتاب . ورد بأن النون جىء بها في المثني الذي لا تنوين في مفردة لكونه غير منصرف نحو أحمدان فإن مفردة أحمد بلا تنوين وقيل عوض عن الحركة والتنوين معا في الاسم المفرد وجرى عليه لسان المعربين . ورد بأنها إذا لم تسكن عوضاً عن أحدهما فأولى بها معا وأيضاً قد ثبت النون في الوقف والحركة والتنوين لا يثبتان وقفاً وهذا الخلاف مما لا طائل تحته اه عبادة على الشذور بزيادة يسيرة وتغيير (قوله فيهما) أى في المثني والجمع (قوله وأما حذف النون) معطوف على قوله فأما الفتحة وهذا لا يكون في الأسماء كما لا يكون سابقاً في الأفعال بخلاف الفتحة فإنها في الأسماء والأفعال (قوله فيكون) بالتحية لأنه عائد لقوله حذف النون لا للنون (قوله في الأفعال) المراد بها الأمثلة الخمسة ولذا وصفها بقوله التي الخ وفي أكثر نسخ المتن إثبات الخمسة فيه وهو غير أولى ولعله من زيادة النسخ إذ الوصف يغني عنه (قوله التي رفعها بثبات النون) التي اسم موصول نعت للأفعال ورفع مبتدأ مرفوع بالابتداء مضاف لها مضاف إليه عائد للتي بثبات الباء جارة وثبات مجرور بالباء مضاف والنون مضاف إليه والجار والمجرور متعلق بكائن أو استقر خبر المبتدأ والجملة من المبتدأ والخبر لا موضع لها من الأعراب صلة الموصول وهو التي (قوله نيابة) حال من حذف النون (قوله في الأفعال الخمسة) الأولى الأمثلة الخمسة لأن المرفوع بالنون لا ينحصر في الخمسة بل زاد على المائة كما قدمنا لك (قوله نحو لن يفعلوا ولن تفعلوا) مثال لما اتصل به ألف الاثنين (قوله ولن يفعلوا ولن تفعلوا) مثال لما اتصل به واو الجماعة (قوله ولن تفعلوا) مثال لما اتصل به ياء المؤنثة المخاطبة (قوله منصوب) أى لن (قوله وعلامة نصبه) ذكر الضمير لكونه عائداً إلى كل (قوله والألف فاعل) أى في مثل هذا التركيب وأشار به إلى أنها اسم وأما في قولك يضر بان الزيدان فالألف حرف كما قدمنا (قوله في الأول والثاني) أى في لفظ لن يفعلوا ولن تفعلوا (قوله في الثالث والرابع) أى في لفظ لن يفعلوا ولن تفعلوا (قوله في الخامس) أى في قوله لن تفعلوا (قوله وللخفض) خبر مقدم وثلاث مبتدأ مؤخر وقدم علامات الخفض على علامات الجزم لأنها من خصائص الأسماء ومعلوم أن الاسم أشرف من الفعل فما اختص بالاسم ينبغي أن يقدم على ما اختص بالأفعال تقديماً للاشرف على غيره وفي بعض الحواشي أن اللام بمعنى على وهو غير أولى والأولى أن اللام بمعنى الملك أعني الاختصاص وإن أوجب عنه بأنه نظر إلى لفظ علامات لأن المراد من كلام المتن أن الثلاثة التي ارتكبتها المصنف مختصة بالخفض فليتأمل . والخفض لغة الخضوع والتذلل وما أحسن قول البوصيري في مدح خير البرية :
خففت كل مقام بالضافة إذ نوديت بالرفع مثل المفرد العلم

عوض عن التنوين
فيهما [وأما حذف
النون فيكون علامة
لنصب في الأفعال التي
رفعها بثبات النون]
يعني أن حذف النون
يكون علامة للنصب
نيابة عن الفتحة في
الأفعال الخمسة نحو
لن يفعلوا ولن تفعلوا
ولن تفعلوا فكل واحد
من هذه الأمثلة
منصوب وعلامة نصبه
حذف النون نيابة
عن الفتحة والألف
فاعل في الأول والثاني
والواو فاعل في الثالث
والرابع والياء فاعل
في الخامس [والخفض
ثلاث علامات الكسرة
والياء والفتحة]
علامات الخفض ثلاثة
واحدة منها

واصطلاحاً على القول بأنه لفظي هو نفس الكسرة وما ناب عنها وعلى القول بأنه معنوي تغيير مخصوص علامته الكسرة وما ناب عنها وسمى خفضاً لانخفاض الشفة السفلى عند النطق به (قوله أصلية) ولكونها أصلاً يقوم مقامها غيرها إلا عند تعذرهما (قوله وهي الكسرة) وهي من ألقاب البناء والخفض من ألقاب الاعراب وسمى كسراً لانكسار الشفة السفلى عند النطق به ولكونها أصلاً قدمها إذ تقديم الأصل على الفرع واقع طبعاً فقدّم وضعاً (قوله نحو مررت بزيد) مامثل به الاسم المفرد المنصرف (قوله واثنان نائبان عنها) أما الياء فلائها تنشأ عن الكسرة عند إشباعها لأن المكسور إذا شبع يتولد منه الياء فقامت مقامها ولدائى بها لكونها بنتها وأما الفتحة فلائ الكسرة نابت عنها في جمع المؤنث السالم فتعاضت في نيابة كل عن الأخرى ولدائث بها واثنان مبتدأ والمسوق لكونه نكرة ونائبان خبره وها في عنها عائدة إلى الكسرة (قوله والزيدين والزيدين) الأول بفتح الدال للثنى والثاني بكسرها لجمع المذكور السالم (قوله فأما الكسرة) أما حرف شرط وتفصيل وتوكيد وتقدم معنى الثلاثة في الرفع فلا نعيدها هنا (قوله للخفض) اللام بمعنى على كما في عبد المعطى وقد مر (قوله في ثلاثة مواضع) جار ومجرور متعلق بتكون وثلاثة مضاف مضاف إليه مجرور وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة لأنه اسم لا ينصرف والمانع له من الصرف صيغة منتهى الجموع (قوله في الاسم المفرد) بدل من ثلاثة بدل مفصل من مجهول (قوله المنصرف) أى حقيقة أو حكماً والأول كزيد والثاني هو لا ينصرف إذا أضيف أو اقترن بأل بناء على أنه باق على منعه من الصرف وهو اختيار جماعة وذهب جماعة منهم للبرد والسيराقي وابن السراج إلى أنه يكون منصرفاً مطلقاً: أى زالت منه علة أو لم تزل قيل وهو الأقوى فقاتل هذا إما أن يقول الصرف هو التنوين ولم يظهر في مثل الأحمـد ومساجدكم لوجود أل أو الأضافة ويحتمل أن يقول الصرف هو الجر بالكسرة وسيأتى في كلام الشارح أطال الله بقاءه . وتعرض لبسط كلامه هناك إن شاء الله تعالى . قال العلامة الأشموني : واختار الناطم في نكته على مقدمة ابن الحاجب أنه إذا زالت منه علة فمنصرف نحو بأحمدكم وإن بقيت الملتان فلا نحو بأحسنكم اه ومراده بزوال أحد علتيه العامية فيما مثل به . (قوله وجمع التكسير المنصرف) التكسير مضاف إليه والمنصرف نعت لجمع واحترزنا بالمنصرف عن غير المنصرف كمساجد ودراهم فإنه يجر بالفتحة ولم يقل في الاسم المفرد وجمع التكسير المنصرف لزيادة الإيضاح للمبتدى ولأنه ربما يتوهم أن المنصرف مجموعهما وأن هذا من باب التغليب : أى تغليب المفرد على الجمع أو عكسه اه عبد المعطى (قوله وجمع المؤنث السالم) ولا يكون إلا منصرفاً ولذا لم يقيد المصنف رحمه الله تعالى المؤنث السالم بالمنصرف كالفعل فيما قبله قال العطار لا يصحّ تقييده بذلك لما علمت في مبحث التنوين أن تنوينه للقبالة لا للتمكين والصرف هو تنوين التمكن (قوله فالاسم المفرد) الأولى أن يقول فالاسم المفرد المنصرف إذ لا داعي إلى حذفه هنا ولا فرق فيه بين أن يكون الاعراب فيه ظاهراً أو مقدراً للتعذر أو للثقل أو للناسبة نحو مررت بالناضى وغللى والشارح مثل للأولين (قوله مررت بزيد والفتى) الأول مثال لظاهر الاعراب والثاني لمقدره (قوله وجمع التكسير) الأولى أن يقول وجمع التكسير المنصرف إذ لا داعي إلى حذفه هنا وصرفه هنا حقيقة كما مثل به الشارح أو حكماً فدخل غير المنصرف مضافاً نحو اعتكفت في مساجدكم أو مقروناً بأل نحو - وأنتم عا كفون في المساجد - ولا فرق بين أن يكون الاعراب فيه ظاهراً أو مقدراً للتعذر أو للثقل أو للناسبة نحو مررت بالجوارى ودخلت في بيوتى والشارح مثل للأولين (قوله نحو مررت بالرجال والأسارى والهنود) الأول مثال للظاهر الإعراب مع كونه مذكراً والثاني للمقدر مع كونه مذكراً أيضاً وتقديره للتعذر والثالث

أصلية وهي الكسرة
نحو مررت بزيد واثنان
نائبان عنها وهي الياء
نحو مررت بأخيك
والزيدين والزيدين
والفتحة نحو مررت
بإبراهيم [فأما الكسرة
فتكون علامة
للخفض في ثلاثة
مواضع في الاسم المفرد
المنصرف وجمع
التكسير المنصرف
وجمع المؤنث السالم]
فأما الاسم المفرد نحو
مررت بزيد والفتى
وجمع التكسير
نحو مررت بالرجال
والأسارى والهنود

لظاهرة مع كونه مؤثراً ومعنى الأسارى تقدم مبسوطاً في الرفع فليراجع (قوله وجمع المؤنث السالم) ما لم يكن علماً فإذا كان علماً جاز فيه الصرف وهو التنوين وعدمه نحو عرفات وهو علم لموضع معروف وأذرعاً وهي قرية من قرى الشام. واختلاف العرب في كيفية إعراب هذا النوع المسمى به على ثلاثة فرق فبعضهم يعربه على ما كان عليه قبل التسمية ولم يحذف تنوينه لأنه في الأصل للمقابلة فاستصحب بعد التسمية وبعضهم يعربه على ما كان عليه قبل التسمية مراعاة للجمع ويترك تنوين ذلك مراعاة للعلمية والتأنيث وبعضهم يعرب إعراب ما لا ينصرف فيترك تنوينه ويجزأ بالفتحة مراعاة للتسمية فالأول راعي الجمعية فقط والأخير راعي التسمية فقط والمتوسط توسط بين الأمرين فراعى الجمعية فجعل نصبه بالكسرة وراعى اجتماع العلمية والتأنيث فترك تنوينه اهـ عبد المعطى وأبولنجاء وقد روى بالأوجه الثلاثة قول امرئ القيس :

تنورتها من أذرعاً وأهلها يثرب أدنى دارها نظر عالى

ومعنى تنورتها نظرت إلى نارها بقلبي وأدنى مبتدأ ونظر خبره .

تنبيه : محل جواز الأوجه الثلاثة في هندات إذا كان علماً لمؤنث فما اقتضاه كلام ابن عقيل في شرح التسهيل من أنه لا فرق حيث مثل له بهندات علم رجل أو امرأة محل نظر كما قاله الشنوائى ويسـ على الفاكهى (قوله نحو مررت بالهندات) أى باقياً على علميته كما تقدمنا لكن لما كان الشارح مثل به مصحوباً بأل لاجرم أنه لا فرق بين جعله علماً أو كونه باقياً على علميته (قوله والمنصرف معناه الذى يقبل الصرف) أى التنوين كما بينه الشارح فيما بعد . واعلم أن أقسام الاسم ثلاثة متمكن أو ممكن ومتمكن غير ممكن ولا متمكن ولا ممكن فالأول المنصرف والثانى غير المنصرف والثالث المبني ومعنى المتمكن أنه عار عن شبه الحرف ومعنى ممكن الزيادة في التمكن وهو العارى عن شبه الفعل وعلامته أن يجزأ بالكسرة مطلقاً ويدخله التنوين للدلالة على خفته وزيادة تمكّنه . قال الشنوائى : اعترض أبو حيان تعبيرهم بأمكن فانه اسم تفضيل من التمكن وبناءه شاذ . وردّ بأنه سمع من كلامهم ممكن مكانة والبناء قياس جار على القاعدة ولا شذوذ فيه اهـ (قوله والصرف هو التنوين) أى عند المحققين ، وقيل الصرف هو الجرّ والتنوين وعلى الأول قول ابن مالك :

الصرف تنوين آتى مبيناً معنى به يكون الاسم أمكناً

واختلف في اشتقاق المنصرف فقيل من الصريف وهو الصوت لأن في آخره التنوين وهو صوت ، قال النابغة * له صريف صريف القعو بالمسد * أى صوت صوت البكرة بفتح الكاف بالحبل والقعو خشبنا البكرة وبكرة البئر التى يستقى عليها والمسد الحبل ، وقيل من الانصراف : أى الجريان في جهات الحركات ، وقيل من الانصراف وهو الرجوع فكأنه انصرف عن شبه الفعل إلى أصله ، وقيل من الصرف وهو الفضل لأن له فضلاً على ما لا ينصرف (قوله وللأسماء) جار ومجرور خبر مقدم ومبتدؤه قوله علامات والى اسم موصول نعت للأسماء وجملة تقبل التنوين صلته (قوله تطلب من المطولات) تتكفل بتطويل ما ذكره إن شاء الله تعالى (قوله وأما الياء) أما حرف شرط وتفصيل والياء مبتدأ والجملة بعده خبره وعلامة : أى أمانة وهو خبر تكون على ما تقدم (قوله مواضع) بالفتح لأنه غير منصرف والمانع له من الصرف صيغة منتهى الجموع (قوله في الأسماء الخمسة والتثنية والجمع) مرّ الكلام على الثلاثة في الرفع والنصب فلا نعيد هنا .

تنبيه : تقدير الاعراب للتعذر أو للاستئصال كما يكون في العرب بالحركات كما ذكره الشيخ في باب الاعراب يكون في العرب بالحروف أيضاً مثال التقدير للاستئصال في جميع الأحوال جاء في أبو الحسن

وجمع المؤنث السالم
نحو مررت بالهندات
والمنصرف معناه الذى
يقبل الصرف
والصرف هو التنوين
والأسماء التى تقبل
التنوين أو لا تقبله
علامات تعرف بها
تطلب من المطولات
[وأما الياء فتكون
علامة للخفض في
ثلاثة مواضع في الأسماء
الخمس والتثنية والجمع]

ورأيت أبا الحسن ومررت بأبي الحسن وجاءني صالحو القوم ورأيت صالحى القوم ومررت بصالحى القوم وجاءني صالحا القوم اه شنوانى . وضابطه أنه إذا كان الاعراب بالحروف وافقه ما قبله ولاقى ساكنا فأبو الحسن إعرابه بالواو ووافقه ما قبله وهو الضمة فخرج ما لم يوافقه ما قبله نحو جاءني مصطفو القوم والمثنى الغير المرفوع فلا يحذف الواو في الأول ولا الياء في الثانى لعدم ما يدلّ عليهما . وأما المثنى المرفوع فيحذف منه حرف الاعراب لدلالة الفتحة عليه ويكون إعرابه مقدّرا ويدخل في الضابط المتقدم (قوله أن هذه المواضع) هذه اسم أن وتلواضع بالنصب إمانعت وإما عطف بيان قال في المغنى في بحث آل تنبيه قال ابن عصفور أجازوا في نحو مررت بهذا الرجل كون الرجل نفعا وكونه بيانا مع اشتراطهم في البيان أن يكون أعرف من المبين وفي النعت أن لا يكون أعرف من المنعوت فكيف يكون الشيء أعرف وغير أعرف . وأجاب بأنه إذا قدر بيانا قدرت آل فيه لتعريف الحضور فهو يفيد الجنس بذاته والحضور بدخول آل والاشارة إجماعا على الحضور دون الجنس وإذا قدر نفعا قدرت آل فيه للعهد والمغنى مررت بهذا وهو الرجل المعهود بيننا فلا دلالة فيه على الحضور والاشارة تدلّ عليه فكانت أعرف قال وهذا معنى كلام سيبويه اه (قوله علامة على الخفض) فيه إشارة إلى أن كلام المؤلف رحمه الله تعالى فتكون علامة للخفض أن اللام بمعنى على وهو ما قال أبو النجاء وعبد المعطى . وقد وجهناه فيما مر عند قول المؤلف وللخفض ثلاث علامات فلتراجع (قوله نيابة) حال من الياء : أى حال كون الياء نائبة عن الكسرة (قوله فالأسماء الخمسة نحو الخ) هذا الكلام غير ظاهر إلا أن يقال إن في هذا حذفاً بأن يقال فمثال الياء في الأسماء الخمسة نحو الخ (قوله مجرورة) أنه مع كون المبتدأ لفظ كل لاكتسابه من المضاف إليه التأنيت (قوله والتثنية) أى مطلقا مذكرا كما مثل به أو مؤنثا نحو مررت بالهنديين وهو مبتدأ وقوله بعد نحو مررت خبره (قوله بمعنى المثنى) أى فيه إطلاق المصدر وإرادة اسم المفعول كما مر غير مرّة (قوله فالزائد) مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدّرة منع من ظهورها التعذر للحكاية (قوله المكسور ما بعدها) أى فيما مثل به وإعماقنا ذلك لأنه لا يلزم أن يكون ما بعدها موجودا أبدا بدليل سقوطه عند الإضافة نحو نظرت إلى عيني رجل (قوله والنون عوض عن التنوين) قد تقدّم الكلام على ذلك في مواطن كثيرة (قوله والجمع) مبتدأ خبره قوله نحو (قوله فالزائد) بكسر الدال مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدّرة منع من ظهورها التعذر للحكاية كما مر (قوله المفتوح ما بعدها) هذا غير لازم وقد قدّمنا (قوله وأما الفتحة) أما حرف شرط وتفصيل وتوكيد والفتحة مبتدأ وقوله فتكون الفاء واقعة في جواب أما تكون فعل مضارع ناقص متصرف يرفع الاسم وينصب الخبر واسمه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هي عائدة للفتحة وعلامة خبر تكون والجملة خبر المبتدأ وهو قوله الفتحة (قوله للخفض) اللام بمعنى على كما تقدّم هناك (قوله في الاسم الذى لا ينصرف) أى لا ينون مطلقا أى مفردا كان أو جمع تكسير (قوله إنما يعرف خفضه) إن قيل لاجابة إليه لأن الشيء لا يكون مرفوعا إلا لعامل الرفع ولا يكون منصوبا إلا لعامل النصب ولا يكون مخفوضا إلا لعامل الخفض فكانت هذا الكلام لا فائدة فيه . أجب بأن دعوى عدم الفائدة فيه غير مسلم إذ المبتدأ لما رأى الاسم الغير المنصرف مفتوحا في الحالتين النصب والجرح قد تشابه عليه حاله فيبادر لتدريك فهمه ليرتقى إلى درجة العلم فقال إنما يعرف خفضه لديه إذا دخل عليه عامل الخفض بالفتحة (قوله بالفتحة) متعلق بيعرف (قوله نيابة) حال من الفتحة : أى حال كون الفتحة نائبة عن الكسرة (قوله بأحمد) وهو علم مع كونه على وزن ما يحص بال فعل وهو أفع (قوله وإبراهيم) وهو علم مع كونه أعجميا لأن غالب أسماء الأنبياء أعجمية والاعطار نظم في بيان أسماء الأنبياء والملائكة وأسماء الشهور نذكره هنا قال :

بمعنى أن هذه المواضع الثلاثة تكون الياء فيها علامة على الخفض نيابة عن الكسرة فالأسماء الخمسة نحو مررت بأبيك وأخيك وحميك وفيك وذى مال فكلها مجرورة بالياء وعلامة الجرّ فيها الياء نيابة عن الكسرة والتثنية بمعنى المثنى نحو مررت بالزيدين فالزيدين مجرور بالياء وعلامة الجرّ فيه الياء المفتوح ما قبلها المكسور ما بعدها نيابة عن الكسرة والنون عوض عن التنوين في الاسم المفرد والجمع نحو مررت بالزيدين فالزيدين مجرور بالياء وعلامة جرّه الياء المكسور ما قبلها المفتوح ما بعدها والنون عوض عن التنوين في الاسم المفرد [وأما الفتحة فتكون علامة للخفض في الاسم الذى لا ينصرف] يعنى أن الاسم الذى لا ينصرف إنما يعرف خفضه إذا دخل عليه عامل الخفض بالفتحة

وكل أسماء النبيين العلا واستثن منها أربعا تسرد
أسمائهم مصروفة ومثلها هوود شعيب صالح محمد
لو ط ونوح ثم شيث كلها لوط ونوح ثم شيث كلها
وفقط شرط عجمة فيمن ولي وضوان ثم مالك العظما
أسمائهم منسوبة نلت الأرب حكم الجميع والثلاثة اصرف
مع علم وفي السوى بالعجمة شعبان ثم رمضان الصاعدا
لألف التأنيث ع المرادا فامنعهما الصرف وإلا نونا
والمنع فهما آتى بالعدل مع علمية فخر للفضل انتهى

(قوله فكل منهما) أى من قوله أحمد وإبراهيم (قوله مجرور بالباء) أى مجرور بالباء فى الأول وبالتبعية فى الثانى إذ المعطوف على المجرور بحرف مجرور بذلك الحرف أيضا على طريقة التبعية (قوله اسم لا ينصرف) والمانع له من الصرف العلمية ووزن الفعل فى الأول والعلمية والعجمة فى الثانى كاتفتهم (قوله لأن الصرف هو التنوين) تعليل لكون قوله لا ينصرف مفسرا بكونه لا يتون وقد تقدم الكلام عليه (قوله والاسم الذى لا ينصرف) الاسم مبتدأ والذى اسم موصول نعت له وجمله لا ينصرف صلة الموصول وخبره قوله أقسام كثيرة . فان قيل المبتدأ وهو قوله الاسم مفرد والخبر وهو قوله أقسام جمع ولا يخبر عن المفرد بأنه كثير فكما لا يقال زيد كثير لا يقال ههنا . أجب بأنه على حذف مضاف والأصل وأنواع الاسم الذى لا ينصرف أقسام كثيرة أو بأن يقال والاسم الذى لا ينصرف ذو أقسام كثيرة حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه أو يقال والاسم الذى لا ينصرف له أقسام كثيرة فأقسام مبتدأ ثان وخبره قولنا له وحذف للعلم به وكثيرا ما يحذف الخبر مثل قوله تعالى - سلام قوم منكرون - أى سلام عليكم أتم قوم منكرون أونحو ذلك فليتدبر (قوله أقسام كثيرة) حاصله أنه قد قدمنا أن الأسماء على ثلاثة أقسام قسم متمكن أمكن وقسم متمكن غير أمكن وقسم غير متمكن وغير أمكن بالأولى وسبب كون بعض الأسماء متمكنا أمكن عدم مشابهته بالحرف فيبنى وعدم مشابهته بالفعل فيمنع من الصرف نحو زيد علما لمذكر ورجل كذلك وسبب كونه غير متمكن مشابهته بالحرف التى ذكرها ابن مالك بقوله :

كالشبه الوضئى فى اسمى جئنا والمعنوى فى مقى وفى هنا
وكتيابة عن الفعل بلا تأثر وكافتقار أصلا

وسبب كونه متمكنا غير أمكن لمساوئته الفعل . قال الحريرى :

هذا وفى الأسماء بالانصرف فخره كنصبه لا يختلف
وليس للتنوين فيه مدخل لشبهه الفعل الذى يستثقل

وحاصله أن الاسم المشابه للفعل إما كان ذلك باشتماله على علتين فرعيتين مرجع إحداها للفظ والأخرى للمعنى من العلل التسع المجموعة فى قول بهاء الدين بن النحاس :

اجمع وزن عادلا أنت بمعرفة ركب وزد عجمة فالوصف قد كلا

فكل منهما مجرور
بالباء وعلامة جره
الفتحة نيابة عن
الكسرة لأنه اسم
لا ينصرف أى لا يتون
لأن الصرف هو
التنوين والاسم الذى
لا ينصرف أقسام
كثيرة

أو واحدة تقوم مقام العتين وإعصار اجتماع اثنين من هذه التسعة مانعا من الصرف لأن كل واحد منها فرع والفعل فرع من الاسم فإذا حصل للاسم سببان من هذه التسعة صار ذلك الاسم شبيها بالفعل في الفرعية وتلك المشابهة تقتضي منع الصرف ونبين وجه ذلك بكلام نفيس في الفصل إن شاء الله تعالى . ونذكر ههنا بيان ما أردناه من موانع الصرف فنقول الجمع فرع الواحد لأن الكثرة فرع عن الوحدة ووزن الفعل فرع وزن الاسم وذلك لأن الفعل فرع الاسم وفرع الفرع فرع والعدل فرع المعدول عنه لأن المعدول عن الشيء إلى غيره مسبوق بوجود ذلك الأصل وفرع عنه والتأنيث فرع التذكير لأن كل لفظة وضعت لماهية فإنها تقع على الذكور من تلك الماهية بلا زيادة وعلى الأنثى بزيادة علامة التأنيث وأيضا الذكور أكمل من الأنثى والسكامل أصل ومادونه فرع : أى في الغالب فلا يترض بوجود مؤنث أشرف من المذكور كما قيل :

وما التأنيث عيب لاسم شمس ولا التذكير غفر للهلال

لأنه نادر والتعريف فرع التنكير لأن العالمية هو المراد من التعريف بعد وجود المعلوم : أى لأن وضع الاسم للشيء لا يمكن إلا بعد صيرورته معلوما والشيء في الأصل لا يكون معلوما ثم يصير معلوما والتركيب فرع عن الأفراد لكون الوحدة أصلا والزائد عليه فرع والزيادة فرع المزيد عليه لأن الألف والنون مثلا في سكران زائدتان على جوهر الكلمة والزائد فرع والعجمة فرع العربية إذ حق كل لسان أن لا يخاطبه لسان آخر والوصف فرع الموصوف وهذا ظاهر والمراد بقولنا أو واحدة تقوم مقام العتين هي منتهى الجموع والمؤنث بالألف المدودة أو المقصورة أما وجه قيام الجمع مقام العتين فلأن كونه جمعا بمنزلة علة وهي من جهة المعنى ففيه فرعية المعنى بالدلالة على الجمعية وكونه أقصى بمنزلة علة أخرى وهي من جهة اللفظ ففيه فرعية اللفظ بخروجه عن صيغ الأحاد العربية وأما وجه قيام المؤنث بما ذكر فلأنه زيادة دالة على التأنيث لازمة لبناء ما هي فيه فلا يقال في حمراء حمراء ولا في حبلى حبلى فالتأنيث بمنزلة علة وهي من جهة المعنى واللزوم بمنزلة علة أخرى وهي من جهة اللفظ فالجمع شرطه أن يكون على صيغة منتهى الجموع وهي صيغة مفاعيل أو مفاعيل لكن لا يشترط في الصيغة أن يكون أولها ميما إذ المعتبر موافقتها في الهيئة والزنة لا في الحروف وقد يقال لهذا الجمع المنتهى والجمع الذي لا نظير له في الأحاد : أعنى لامفرد عربيا على وزنه ومما جاء على هذا الوزن سراويل . قال ابن مالك :

ولسراويل بهذا الجمع شبه اقتضى عموم المنع

قال ولده في شرح هذا البيت إن سراويل اسم مفرد أعجبى جاء على مثال مفاعيل فشبهوه به ومنعوه من الصرف وجهها واحد أخلافا لمن زعم أن فيه وجهين الصرف ومنعه إلى آخر ما قال وقد أنجز العلامة الحريري رحمه الله تعالى في مقاماته هذا اللفظ فقال : أى اسم يتردّد بين فرد حازم ، وجمع ملازم . قال في شرحه قال بعضهم هو واحد وجمعه سراويلات فعلى هذا القول هو فرد وكفى عن ضمه الخصر بأنه حازم . وقال آخرون : بل هو جمع واحده سراويل مثل شمال وشمال وسراويل وسراويل فهو على هذا القول جمع ومعنى قوله ملازم : أى لا ينصرف أهـ ولعل ابن الناطم أراد بقوله أخلافا لمن زعم الحريري وأما الجوارى فقد ذكرناه في باب الإعراب قبل قوله وأقسامه بورقين فلتراجع ، وأما وزن الفعل فالمراد به إما أن يكون الاسم على وزن خاص بالفعل كفعل بالتشديد وفعل بالبناء المجهول وانفعل ونحوه من الأفعال المبسوطة بهمزة الوصل إذا سمى بشيء من ذلك ويكون في أوله زيادة كزيادة الفعل وهو مشارك للفعل في وزنه كأفعل ونفعل ويفعل وتفعل ، وأما العدل فهو خروج الاسم عن صيغته الأصلية إما تحقيقا كفعال بضم أوله ومفعّل بفتح أوله وثالثه

وسكون ثانيه إذا بنى عليه العدد من واحد إلى عشرة فأنها معدولة عن ألفاظ العدد الأصول مكررة وإما تقديرها كالأعلام التي على وزن فعل بضم ففتح فهي معدولة عن فاعل تقديرا وأما التأنيث فهو على ثلاثة أقسام تأنيث بالألف مطلقا وتأنيث بالتاء وتأنيث بالمعنى وأما التعريف فالمراد به العلمية وأما التركيب فالمراد به التركيب المزجي المحتوم بغيرويه وأما الزيادة فهي زيادة الألف والنون وأما العجمة فالمراد أن تكون الكلمة من أوضاع العجمية وأما الصفة فشرطها مع الألف والنون أن تكون على وزن فعلان بفتح الفاء ولا يكون مؤنثه على وزن فعلانة ومع وزن الفعل أن تكون على وزن أفعل وأن لا يكون مؤنثه بالتاء فالجمع مثله أكاب جمع أكاب وهو جمع كلب وأناعم جمع أنعام وهو جمع نم بهتنتين ومساجد جمع مسجد ومصاييح جمع مصباح وقد مضى وجهه فالناتل الأول جمع الجمع والناتل الثاني جمع المفرد ولا زائد على جمع الجمع سوى كلمة واحدة وهي أصائل جمع آصال وهي جمع أصل بضمهمين وهي جمع أصيل فأصائل جمع جمع الجمع وقد ألغز بعضهم في ذلك كما قاله بعض المحشين للقطر فقال :

أفدنى أيها النحوى جمعا له جمع يحىء بالاطراد

وجمع الجمع بجمع وهو أمر غريب ليس للأذواق باد انتهى

وقدم وجهه. ومثال وزن الفعل مع العلمية أحمد ويزيد وتغلب ونرجس الثالث علم على قبيلة والرابع علم على نبت وشمر علم لفرس للحجاج بن يوسف الثقفي وضرب عالما بكل منهما ممنوع من الصرف للعلمية وهي علة راجعة للمعنى ووزن الفعل وهو علة راجعة للفظ ومع الوصف نحو أحمر وأصفر وأبيض فان مؤنثها حمراء وصفراء وببيضاء فكل منها ممنوع من الصرف للوصفية وهي علة راجعة للمعنى ووزن الفعل وهو علة راجعة للفظ والعدل مع العلمية نحو عمر وزفر وزحل فانها لم تسمعت ممنوعة من الصرف وليس فيها علة ظاهرة غير العلمية التي هي الراجعة إلى المعنى قدروا فيها العدل وأنها معدولة عن عامر وزافر وزاحل فالعدل علة راجعة إلى اللفظ ومع الوصفية نحو أحاد وموحد وثناء ومثنى وثلاث ومثلث ورباع ومربع وهكذا مع العشرة بداخلها في الغاية فكل منها ممنوع من الصرف للوصفية وهي علة راجعة إلى المعنى والعدل لأنه معدول عن واحد واحد واثنين اثنين وثلاثة ثلاثة وأربعة أربعة وهي علة راجعة إلى اللفظ وأما التأنيث فمثاله بالألف الممدودة نحو صحراء وحمراء وزكرياء وأشياء والمقصود نحو حبل ومرضى وذكري وقد مر وجهه والتأنيث بالتاء مع العلمية سواء كان عالما لمذكر كطلحة أو مؤنث كفاطمة والتأنيث المعنوي مع العلمية لكن بشرط أن يكون الاسم زائدا على ثلاثة أحرف كسعاد وزينب أو ثلاثيا محررك الوسط كسقر أو أعجميا كجور أو منقولاً من المذكر إلى المؤنث كزيد اسم امرأة لا اسم رجل فيمنع من الصرف لأن كونه عالما علة راجعة إلى المعنى وكونه مؤنثا علة راجعة إلى اللفظ وخرج بما ذكرنا نحو هند ودعد فيجوز الصرف وعدمه وهذا أحسن فرار عن إلغاء العلتين وهما العلمية والعجمة والصرف بسبب نقصان الشرط ومعلوم أن الاثنين يفلبان الواحد ولعلنا نزيد على هذا عند قول المتن وقامت هند في باب الفاعل إن شاء الله تعالى . واعلم أنه إن كان التأنيث المعنوي ثنائيا كيد عالما جاز فيه الوجهان أيضا والمنع أرجح وإذا سمى مذكر بمؤنث الأصل فان كان ثلاثيا صرف سواء كان ساكن الوسط أم متحركه كعين وقدم علمين منقولين من اسم الجارحتين وأما أسماء القبائل والبلدان التي لا يظهر فيها سبب سوى العلمية فمنها ما سمع عدم انصرافه ومنها ما سمع انصرافه قال العلامة الحريري :

وليس مصروفا من البقاع لأنواع جستن في السماع

نحو حنين ومنى وبدر ودابق وواسط وحجر

ومنها ما سمع فيه الأمران ومنها ما لم يسمع فيه شيء فعدم الانصراف باعتبار اسم القبيلة أو القرية

أو البقعة والانصراف باعتبار أنها اسم الحى أو المسكان والتركيب مع العلمية نحو بعلبك علم بلدة مركب من بعل وهو صنم و بك اسم صاحب هذه البلدة ثم جعل اسما واحدا وحضرموت علم لقطر من النين فيمنع من الصرف للعلمية وهى علة راجعة إلى المعنى والتركيب وهو علة راجعة إلى اللفظ وكان الاعراب على الجزء الأخير منه وأما الجزء الأول فيفتح آخره إذا لم يكن معتلا ولا نونا فان كان آخره معتلا نحو معدى كرب أو نونا كبادنجانة فيسكن آخرها والزيادة مع العلمية كعمران وعثمان فيمنعان من الصرف للعلمية وهى علة راجعة إلى المعنى والزيادة وهى علة راجعة إلى اللفظ وأما عفان فان كان من العفة منع من الصرف وإن كان من العفونة لم يمنع منه لأنه على الأول النون زائدة فيه وعلى الثانى أصلية وألغزت في هذا فقلت :

أياعلماء العصر لازال فضلكم سماران أشرقت بكم حق في عرف
أبينوا فما لفظ إذا كنت مادحا به فالجمع بمنعون من الصرف
وإن كان مهجوا به فاصرفنه بما شئتم وهذا يخالف للعرف

ومع الصفة نحو سكران وعطشان ومؤنثهما سكرى وعطشى فيمنعان من الصرف للوصفية وهى علة راجعة إلى المعنى والزيادة وهى علة راجعة إلى اللفظ قال الأهدل و بنو أسد تؤنث باب سكران بالهاء فيقولون سكرانة وعطشانة فينصرف وهو قبيح اه والعجمة مع العلم كإبراهيم وإسماعيل وإسحاق ويعقوب فهى ممنوعة من الصرف للعلمية وهى علة راجعة إلى المعنى والعجمة وهى علة راجعة إلى اللفظ ويشترط فى العجمة أن يكون الاسم علما فى العجمة ولذلك صرف لجام ونحوه وأن يكون زائدا على الثلاثة فلم لم يكن زائدا على ذلك لم يمنع من صرفه لحقته نحو نوح ولوط مع كونهما اسمين أعجميين .

تنبيه : ما أسلفناه إذا لم يكن مضافا ولا دخلت عليه أل فان كان مضافا أو دخلت عليه أل صرف نحو مررت بأحمدكم وصليت فى المساجد كما قدمنا ثم إن الشاعر لما اضطر إلى صرف ما لا ينصرف لأجل الوزن ساغ ذلك له وقد يصرف لأجل التناسب قال ابن مالك :

ولا اضطرار أو تناسب صرف ذوالمنع والمصرف قد لا ينصرف
وقال الحريرى : وجائز فى صنعة الشعر الصلف أن يصرف الشاعر ما لا ينصرف
ومعنى الصلف الميل عن الاعتدال ، فمثال الاضطراب قول امرئ القيس :

ويوم دخلت الحدر خدر عزيزة فقالت لك الويلات إنك مرجل

والحدر بكسر الحاء المهودج ومرجل أى مصري راجلة ومثال التناسب نحو سلاسل وأغللا فى قراءة من نون سلاسل لمناسبة أغلال وذ كر الشارح فى شرحه للألفية عن بعضهم :

قد منعتم صرف الدنانير عفى ولكم فى الورى هبات كثيرة

وأنا شاعر وفى شرع نظمى صرفها جائز لأجل الضرورة

والمصرف قد لا ينصرف كقوله :

وما كان حصن ولا حابس يفوقان مرداس فى مجمع

هذا وقال السكوفيون السبب الواحد يمنع الصرف فحينئذ يمكن أن يخرج النظم على مذهبهم قال الرازى يجب عنه بأن الرواية الصحيحة فى البيت يفوقان شينخى فى مجمع اه .

خاتمة : قال الأشموني قال فى شرح الكافية ما لا ينصرف بالنسبة إلى التكبير والتصغير أربعة أقسام ما لا ينصرف مكبرا ولا مصغرا وما لا ينصرف مكبرا وينصرف مصغرا وما لا ينصرف مصغرا وينصرف مكبرا وما يجوز فيه الوجهان مكبرا ويتحتم منه مصغرا فالأول نحو بعلبك وطلحة

وزينب وحمراء وسكران وإسحق وأحمر ويزيد مما لا يعلم سبب المنع في تكبير ولا تصغير والثاني نحو عمر وشمر وسرحان وعلقي وجنادل أعلاما مما يزول بتصغيره سبب المنع فإن تصغيرها عمير وشمير وسريجين وعلقي وجنيدل بزوال العدل ووزن الفعل وألف سرحان وعلقي وصيغة منتهى الجموع والثالث نحو تحلى* وتوسط وترتب وتهبط أعلاما مما يتكامل فيه بالتصغير سبب المنع فإن تصغيرها تحلى* وتوسط وترتب وتهبط على وزن مضارع يبطر بالتصغير كمل لها سبب المنع فمنعت من الصرف فيه دون التكبير فالوجي* في التصغير بياء معوضة مما حذف تعين الصرف لعدم وزن الفعل والرابع نحو هند وهنيدة فلك فيه مكبرا وجهان وليس لك فيه مصغرا إلا منع الصرف والله أعلم اه بحروفه (قوله وله حدود) له جار ومجرور خبر مقدم وحدود مبتدأ مؤخر والحد من أنواع المعرفات وهو قسمان تام وناقص فالحد التام ما فيه جنس قريب وفصل كقولك الانسان حيوان ناطق والحد الناقص ما فيه فصل قريب كقولك الانسان ناطق أو مع جنس بعيد كقولك الحيوان الجسم الناطق . قال في السلم :

فالحد بالجنس وفصل وقعا والرسم بالجنس وخاصة معا

وناقص الحد بفصل أو معا جنس بعيد لا قريب وقعا

وكثيرا ما يستعمل النحاة الرسم وأطلقوا عليه الحد تسامحا (قوله وعلامات) قد قدمنا في الباب معنى العلامات (قوله تطلب من المطولات) قد مضى محل التطويل فله الحد (قوله يكفيه) فعل ومفعول عائد للمبتدئ والجملة من أن ومعمولها في محل رفع فاعل يكتفى والجملة من يكفيه من الفعل والمفعول والفاعل في محل رفع خبر إن المكسور الهمزة في قوله فإن المبتدئ (قوله أن يتصوره) التصور هو إدراك المفرد . ولما كان التصور مقدما بالطبع ذكره أولا بالوضع والمعنى أن المبتدئ في أول تعلمه يكفيه أن يتصور ما ذكر أولا أراد الشارح أبقاء الله بالسلامة أن ما ذكره على جهة التصور وأراد أن الذي بسطنا ثم من جهة التصديق وأراد أن من أراد أن يترقى من درجة الابتداء إلى درجة العلم ينبغي أن يطالع في غير هذا الكتاب فقصد الشارح بوضع هذا الشرح التمرين في أول أمر المبتدئ لاسيما والماتن جدير بذلك (قوله وللجزم علامتان) للجزم خبر مقدم وعلامتان مبتدأ مؤخر ولا يدخل فيه للأسماء كما قدمه المؤلف رضي الله عنه والجزم معناه لغة القطع تقول جزمت الحبل أي قطعته واصطلاحا على القول بأنه معنوي تعيين مخصوص علامته السكون وما ناب عنه وعلى القول بأنه لفظي هو نفس السكون وما ناب عنه وسمي جزما لانقطاع الحركة عند النطق به وهو من ألقاب الاعراب .

فائدة : لما كان الاسم أشرف من الفعل والفعل دونه في الشرف جعل العلامة المختص بالفعل مذكرا فالسكون مذكر والحذف كذلك للتعادل والله أعلم (قوله السكون) بدل من علامتان بدل مفصل من مجمل و بدل المرفوع مرفوع وإن نظرت إليهما معا يمكن أن يكون بدل الشيء من الشيء (قوله والحذف) معطوف على السكون والمراد حذف حرف العلة أو النون كما سيأتي (قوله فالسكون علامة أصلية) أي ولدا قدمه (قوله فيضرب) بسكون الباء مبتدأ على إرادة اللفظ مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها التعذر للحكاية (قوله فعل مضارع) كون لفظ يضرب مبتدأ إشارة إلى أنه اسم والاختبار بأنه فعل مضارع يقتضي بأنه غير اسم لأن الخبر هو ما عليه المبتدأ وههنا قد يفيد التباين بين المبتدأ والخبر . فالجواب ما قدمنا عند قول المصنف وهي من وإلى فلترجع ثمة (قوله والحذف) مبتدأ وقوله ينوب فعل وفاعل خبر المبتدأ أي ولدا أخره عن الأصل (قوله مجزوم) أي لم

وله حدود وعلامات يعرف بها تطلب من المطولات فإن المبتدئ يكفيه في أول الأمر أن يتصوره إجمالا والله سبحانه وتعالى أعلم . [وللجزم علامتان السكون والحذف] فالسكون علامة أصلية نحو لم يضرب زيد فيضرب فعل مضارع مجزوم ولم وعلامة جزمه السكون والحذف ينوب عن السكون نحو لم يضربا ولم يخش زيد فيضربا فعل مضارع مجزوم ولم وعلامة جزمه حذف النون ويخش فعل مضارع مجزوم وعلامة جزمه

(قوله حذف الألف) أى نيابة عن السكون (قوله فأما السكون) الفاء فاء الفصيحة السكون مبتدأ وجملة فيكون علامة للجزم خبره والسكون لغة ضد الحركة واصطلاحاً هو حذف الحركة . فان قيل حيث كان السكون اصطلاحاً حذف الحركة كان المناسب للمصنف أن يقول وللجزم علامة واحدة وهي الحذف ويكون الحذف شاملاً لحذف الحركة وحذف الحرف أعنى حرف العلة والنون . أجب لما كان وضع هذا المتن للتسهيل على المبتدئ أراد التصريح بالمقصود . فان قيل حيث كان معنى السكون اصطلاحاً حذف الحركة ومعنى الجزم اصطلاحاً كذلك وقد قال المصنف فأما السكون فيكون علامة للجزم فجعل الشيء علامة لنفسه وأنه غير جائز . أجب بأن هذا الاشكال ساقط سواء جعلنا الاعراب معنوية أو لفظية أما الأول فظاهر وأما الثانى فالتغاير بالاجمال والتفصيل (قوله فيكون) بالتذكير اسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على السكون (قوله الصحيح الآخر) أى إذا لم يتصل بآخره شيء يوجب بناء أو ينقل إعرابه من نون النسوة والتوكيد لأن الجازم إذا دخل على ما فيه نون النسوة نحو لم ير ضعن كان مبدياً على السكون محله الجزم أو على ما فيه نون التوكيد المباشرة فإنه يبنى على الفتح محله الجزم وفيه خلاف ذكر مستوفى فى الرفع والمراد بالصحيح الآخر ما لم يكن فى آخره ألف أو واو أو ياء فنحو يخشى ويدعو ويرى غير صحيح كما سيأتى .

تنبيه : وإذا تعرض المصنف للفعل المضارع الصحيح الآخر تتعرض لأقسام الأفعال فنقول : اعلم أن الأفعال على أربعة أقسام صحيح عند النحويين وعند الصرفيين نحو يضرب وينصر ومعتل عند النحويين وعند الصرفيين كيرى ويدعو ويخشى وصحيح عند النحويين وبين معتل عند الصرفيين أو غير سالم عندهم كيمد ويقرأ ويقوم ومعتل عند النحويين وبين صحيح عند الصرفيين كيستلقى فأما يقوم فهو مجزوم بالسكون لسكونه صحيحاً عند النحويين تقول لم يقم عمرو وأما يقرأ فسيأتى بيانه فى العلامة الثانية إن شاء الله تعالى وأما يمد فهو مجزوم بالسكون نحو لم يمدد ويجوز أن يدغم نحو لم يمد بالفتح ولم يمد بالضم ولم يمد بالكسر والأول يفتح لسكون الفتح أخف الحركات والثانى يضم تبعاً لعين مضارعه ولذلك لم يجز الضم فى يقرأ ويمد من أمد لعدم الضم فى العين والثالث يكسر لأن الساكن إذا حرك حرك بالكسر نحو قالت امرأة - وقد بينا ذلك مستوفى فى زلال الأمثال فينبغى أن يراجع ذلك الكتاب فى الباب الثانى عند الكلام على المضارع من هذا الباب (قوله المراد بالصحيح الآخر الخ) هذه العبارة غير واضحة إذ المعنى على هذه أن المراد بالصحيح الآخر هو عدم كون الألف والواو والياء فى الآخر وهو غير ظاهر لأن عدم ذلك لا يكون صحيحاً بل هو سبب كون الفعل صحيحاً فالأولى أن يعبر بما عبر به الشيخ خاله فى شرح المتن بقوله والمراد بالصحيح الآخر ما لم يكن الخ فما واقعة على المضارع إذ الصحيح هو المضارع لا العدم المذكور وإن كان الاعراب صحيحاً بوجود العائد فتدبر (قوله أن لا يكون فى آخره) لو أسقط الشارح أبقاه الله بالسلامة لفظة فى لكان أخصر وأنسب وأظهر لأن إثباتها يؤهم أن آخر الفعل المعتل غير حرف العلة وليس كذلك وإذا كان حرف العلة هو الآخر يلزم على إثباتها أن يكون الشيء ظرفاً لنفسه فتدبر وإنما قال المراد الخ إشارة إلى أن الصحيح الآخر ما اتقى عن آخره هذه الحروف الثلاثة وإن كان آخره همزة أو حرف علة كيقراً ويمد فإنه يقال فيه صحيح الآخر كما قدمناه (قوله ألف أو واو أو ياء) هذه الثلاثة تسمى حروف الاعتلال وحروف المد واللين . قال الحريرى : والواو والياء جميعاً والألف هن حروف الاعتدال المكتنفة

(قوله نحو يخشى ويدعو ويرى) هذا مثال لما فيه حروف العلة داخلة فى النون لا داخلة فى المراد

حذف الألف [فأما
السكون فيكون
علامة للجزم فى الفعل
المضارع الصحيح
الآخر] المراد بالصحيح
الآخر أن لا يكون فى
آخره ألف أو واو أو ياء
نحو يخشى ويدعو
ويرى

(قوله مثال الصحيح الخ) مبتدأ مضاف الصحيح مضاف إليه وقوله يضرب خبره (قوله فإذا دخل عليه جازم) أشار به إلى أنه لو سكن الفعل مع عدم وجود الجازم لم يكن مجزوما بالسكون وهو ماسكن عند الوقف وهو ظاهر (قوله وأما الحذف) هو لغة الاسقاط والقطع واصطلاحا إسقاط حرف العلة أو النون للجازم وإنما قلنا للجازم احترازا من نحو - سندع الزبانية - لأن الواو حذفت في الخط تبعاً لحذفها في اللفظ لالتقاء الساكنين ومن نحو - لتبأون - فإن النون حذفت لتوالي النونات والأصل لتبأون بواو ين ونون خفيفة بوزن ترحمون حذفت ضمة الواو الأولى للثقل فالتقى ساكنان فحذفت الواو الأولى التي هي لام الفعل لالتقاء الساكنين وإنما لم تحذف واو الضمير لأنها نائبة عن الفاعل فهي عمدة والعجدة أحق بالاثبات بخلاف لام الفعل فانها جزء كلمة لا كلمة بخلاف الواو الثانية فصار لتبأون فأدخلت عليه نون التوكيد المشددة وهي بنونين على نون الرفع فاجتمع حينئذ ثلاث نونات حذفت نون الرفع لتوالي النونات ولما حذفت نون الرفع التقى ساكنان الواو والنون المدغمة فحركات الواو بما يناسبها وهو الضم لعدم إمكان حذفها حينئذ فصار لتبأون حينئذ علم أن حذف نونه لا للجازم فلم يدخل في هذا الباب أعني باب الحذف الذي يكون علامة للجزم (قوله فيكون) بالتذكير عائداً على قوله الحذف وهو مصدر مذكر بخلاف نحو الفتحة فإنه مؤنث لفظاً والنون فإنه مؤنث معنى (قوله علامة) أى أمانة وهو خبر يكون وفيه ماضى (قوله للجزم) أى عليه كما قدمنا (قوله المعتل الآخر) نعت للمضارع باضافة المعتل إلى الآخر ويغترق وصل أل للمضاف لكونه اسم صفة من كونها واصلة للمضاف إليه . قال ابن مالك :

ووصل أل بهذا المضاف معتقر إن وصلت بالثان كالجمع الشعر

وهذه الاضافة لفظية أى الذى اعتل آخره فهو من إضافة الوصف إلى فاعله والدليل على أن إضافته لفظية وقوعه صفة للنكرة نحو هذا فعل معتل الآخر . قال ابن مالك :

وذى الاضافة اسمها لفظية وتلك محضة ومعنوية

فالمضاف على هذا باق على نكرته وقد صرح ابن مالك بقوله :

وإن يشابه المضاف يفعل وصفاً فمن تكثيره لا يعزل

وهل تفيد الاضافة الاختصاص خلاف والأشبه نعم وقد ذكرناه في شرح الألفية فراجع إن شئت . تنبيه : عبر بالمعتل دون العمل لأن المدار على كون آخره حرف علة سواء أعل كيخشى أو لم يعمل كيدعو ويرى (قوله لم يخش زيد) مثال لما فيه ألف .

تنبيه : لا يوجد فعل آخره ألف إلا منقلبة عن الواو نحو يدعى مبنياً للجهول أو عن الياء نحو يخشى مطلقاً (قوله والفتحة قبلها دليل عليها) جواب عن سؤال مقدر تقديره إذا حذفت الألف فما الدليل على أن المحذوف الألف . فأجاب بأن فيه دليلاً على ذلك وهو فتح ما قبلها لأن الألف تقتضى فتحة ما قبلها فإذا حذفت ولم يعرف أصل المحذوف كان أثر المقتضى كافياً في الدلالة (قوله ولم يدع) مثال لما آخره واو . فرع : لم يوجد اسم معرب آخره واو لازمة قبلها ضمة فخرج بالاسم الفعل نحو يدعو وخرج بالمعرب ذو الطائفة فانها مبنية وخرج بكون الواو في الآخر ما كان في الوسط وإن كان محذوف الآخر كما في يأثم منادى مرخم ولذا لو أعرض عن الكلمة الأخيرة قيل يأثمى وخرج بكون الواو لازمة نحو ذو بمعنى صاحب لكون الواو انقلبت ألفاً للنصب وياء للجرح وخرج بكون ما قبلها ضمة نحو دلو فإنه مسكن ما قبل الآخر ولذا لو جمع على وزن أفعل بضم العين صار الوزن أدل بقلب ضمة اللام كسرة لعدم الوجود المتقدم وقلب الواو ياء لكسرة ما قبلها ثم حذفت كما حذفت في رام (قوله والضمة قبلها دليل عليها) جواب عن سؤال مقدر كما مر (قوله ولم يرم) مثال لما آخره ياء .

مثال الصحيح الآخر

يضرب فإذا دخل عليه

جازم يكون مجزوما

بالسكون نحو لم يضرب

زيد [وأما الحذف

فيكون علامة للجزم

في الفعل المضارع المعتل

الآخر] نحو لم يخش

زيد فيخش فعل

مضارع مجزوم بلم

وعلمة جزمه حذف

الألف نيابة عن السكون

والفتحة قبلها دليل

عليها وزيد فاعل ولم

يدع زيد فيدع فعل

مضارع مجزوم بلم

وعلمة جزمه حذف

الواو نيابة عن السكون

والضمة قبلها دليل

عليها وزيد فاعل

مرفوع ولم يرم يرم

فعل مضارع مجزوم بلم

وعلمة جزمه حذف

الياء نيابة عن السكون

والكسرة قبلها دليل

عليها وزيد فاعل

تنبيه : ما من حذف حرف العلة للجازم فهو ما إذا كان أصليا فإذا كان حرف العلة عارضا بأن كان بدلا من همزة مفتوح ما قبلها كيقرا مضارع قرأ ومكسور ما قبلها نحو يقرى مضارع أقرأ ومضموم ما قبلها نحو يوضو مضارع وضو بضم الضاد بمعنى حسن وجمل فإن كان الابدال بعد دخول الجازم فهو إبدال قياسي لسكون الهمزة ساكنة وإبدال الهمزة الساكنة من جنس حركة ما قبلها قياسي ويمتنع حينئذ الحذف للحرف المبدل من الهمزة لاستيفاء الجازم مقتضاه وهو حذف الحركة التي كانت موجودة قبل الابدال وإن كان الابدال قبله فهو إبدال شاذ لسكون الهمزة متحركة ويجوز حينئذ مع دخول الجازم الاثبات للحرف المبدل والحذف بناء على الاعتداد بالعارض وعدمه وهو الأكثر في كلامهم وعليه الأكثر وما ذكر من جواز الاثبات والحذف هو ما ذكره ابن عصفور وذهب غيره إلى أن الابدال إذا كان قبل دخول الجازم فالحذف لذلك الحرف المبدل ممتنع لأن تسهيل الهمزة كتحقيقها اه توضيح بزيادة من التصريح ثم على القول بعدم الاعتداد كما قاله يس عن الدنوشري الاعراب حينئذ مقدر لكن هل يقال إن السكون مقدر على الألف أو الهمزة المقابلة ألفا مثقالا يس والأظهر الأول بل لوجه للثاني اه قال الفقير بل الوجه للثاني نظرا إلى عدم الاعتداد والله أعلم (قوله وفي الأفعال) معطوف على قوله في الفعل المضارع وقوله التي اسم موصول نعت له ورفعها مبتدأ بثبات جار ومجرور خبر المبتدأ والجملة لاموضع لها من الاعراب صلة الموصول (قوله هي الأفعال الخمسة) إشارة إلى أنها هي المرادة للمصنف وفي بعض نسخ المتن إثبات لفظ الخمسة وهو غير أولى كما هو ظاهر (قوله تكون حذف النون) حذف بالنصب لأنه خبر تسكون واسمها عائد إلى علامة (قوله نحو لم يضربا ولم تضربا) مثالان لما فيه ألف الاثنتين (قوله حذف النون) أي نيابة عن السكون (قوله والألف فاعل) أي فيهما وأشار به إلى أنه جعلها اسما (قوله ولم يضربوا ولم تضربوا) الأول بالياء المثناة تحت والثاني بالثناة فوق مثالان لما فيه واو الجماعة (قوله كذلك) جار ومجرور متعلق بمجزومان إلى آخر كلامه (قوله وعلامة جزمه حذف النون) أي نيابة عن السكون (قوله والواو فاعل) أي فيهما وأشار به إلى أنه جعلها اسما (قوله مجزوم) خبر لمبتدأ محذوف تقديره وهو مجزوم . خاتمة : حاصل ما ذكر في هذا الباب أربع عشرة علامة فانه ذكر للرفع أربعة وللنصب خمسة وللخفض ثلاثة وللجزم اثنين فأربعة من هذه المذكورات أصول وهي الضمة للرفع والفتحة للنصب والكسرة للخفض والسكون للجزم وباقي العلامات فروع الألف في المثني رفعها وفي الأسماء الخمسة نصبا والواو في الأسماء الخمسة رفعها وفي جمع المذكور السالم رفعها والمذكر السالم نصبا وجرا وفي الأسماء الخمسة جرا والفتحة فيما لا ينصرف جرا والكسرة في جمع المؤنث السالم نصبا والنون في الأفعال الخمسة رفعها والحذف في الفعل نصبا وجزما لكنها في الحقيقة عشرة فقط الحركات الثلاث والسكون والألف والواو والياء وحذفها من آخر المضارع المعتل جزما والنون وحذفها نصبا وجزما ومواضع العلامات الفرعية سبعة الأسماء الخمسة والمثنى والجمع والأفعال الخمسة وما لا ينصرف وجمع المؤنث السالم والفعل المعتل الآخر وتسمى عندهم أبواب النياية والله سبحانه وتعالى أعلم .

[فصل] هو لغة الحاجز بين الشبثين واصطلاحا كغيره من التراجم عبارة عن الألفاظ المعينة الدالة على تلك المعاني الخصوصية عند السيد والمعنى الألفاظ المعينة الدالة على المعاني الخصوصية وقدمت شرحنا في باب معرفة علامات الاعراب مبسوطا وجرى بها للفصل لما بعدها عما قبلها وهو خبر لمبتدأ محذوف تقديره هذا فصل ويجوز أن يكون مبتدأ خبره محذوف تقديره فصل هذا محله ويجوز أن يكون مفعولا لفعل محذوف تقديره أقرأ فصل لكن الرسم لا يساعده على اللغة المشهورة ويساعده على لغة ربيعة لأنهم يفتقون على الاسم المنون المنسوب بغير ألف فيقولون رأيت زيد بسكون آخره

[وفي الأفعال التي رفعها بثبات النون] هي الأفعال الخمسة يعني أن علامة الجزم فيها تكون حذف النون نحو لم يضربا ولم تضربا فهما مجزومان بلم وعلامة جزمهما حذف النون والألف فاعل ولم يضربوا ولم تضربوا كذلك مجزومان بلم وعلامة جزمهما حذف النون والواو فاعل ولم تضربا مجزوم بلم وعلامة جزمه حذف النون والياء فاعل والله سبحانه وتعالى أعلم . [فصل] هذا الفصل يذكر فيه جميع ما تقدم

من غير ألف ويرسمون أيضا المنصوب بصورة الرفوع والمجرور وقد تكلم النبي صلى الله عليه وسلم مع كونه أفسح العرب بشهادة القرآن والحديث بما يوافق لغتهم فقال «لا وتران في ليلة» وسيأتي أنى ذكره إن شاء الله تعالى في هذا الفصل ويجوز جره أيضا على شذوذ قال ابن مالك :

وقد يجزى بسوى رب لدى حذف وبعضه يرى مطردا

كما تقدم في باب الاعراب قال الشنوائى قيل إن هذا إن ذكر بعده ما يتعلق به وإلا فهو مبنى فيقرأ ساكنا كهذا الفصل في عبارة المصنف وفيه نظرا لأن مقتضى البناء هنا ليس إلا عدم التركيب على ما ادعاه وهو ممنوع لأن التركيب وإن فقد مع ما يليه فهو ممكن بالتقدير المذكور ومثله شائع ذائع فلا ضرورة إلى العدول عن الأصل مع إمكانه اهـ .

تنبيه : الفصل مصدر يَحْتَمِلُ أن يكون بمعنى الفاعل وأن يكون بمعنى المفعول والمعنى على الأول هذه الألفاظ المعينة الدالة على المعاني المخصوصة فاصلة ما بعدها عن ما قبلها لتمييزها عنهما وعلى الثاني مفصولة عنهما وهذا بالنظر للأصل كما قاله الشبرا ملسى وإلا فهو من قبيل علم الجنس فهو ملحق بالأعلام الجامدة غير مراعى فيها معناها الأصل فلاحاجة إلى جعله بمعنى فاعل أو مفعول اهـ من بعض الحواشى (قوله في الباب السابق) أى من أول باب معرفة علامات الاعراب إلى هنا (قوله لكنّه) استدراك عما يوم التكرار وأنه معيب فكأن قائلا يقول إذا ذكر المصنف ما في الباب السابق فما مراده بذكره هنا فاستدرك ذلك الإيهام بقوله لكنّه والهاء عائد للأتان وهو اسم لكن وقوله في الباب جار ومجرور متعلق بذكره وذكره فعل وفاعل عائد للأتان ومفعول عائد لجميع ما تقدم (قوله والقصد) أى قصد المصنف وقوله ذكره أى جميع ما تقدم في الباب السابق وقوله هنا أى في هذا الفصل (قوله وهذه عادة المتقدمين) دفع به ما يتوهم أن المصنف رحمه الله تعالى ابتكره واختاره من عند نفسه فكأنه قال إن المصنف لا يخترع ذلك وإنما هو عادة المتقدمين فالمصنف تبع لهم (قوله يذكرون الكلام أولا مفعلا) أى لاستيفائه الأحكام من الشئ (قوله ثم يذكرونه مجعلا) أى إن عادتهم أنهم يذكرون الشئ أولا مفعلا لاستيفائه الأحكام منه ثم ثانيا مجعلا لسهولة استحضار الجواب عنه عند السؤال ولا يرد على هذا قولهم إن ذكر الشئ مجعلا ثم مفعلا أوقع في النفس لأن هذا في حق المنتهى اهـ عبد المعطى (قوله تمرينا) مفعول مطلق لقوله والقصد ذكره هنا مجعلا على ما فهمه الفقير لا لقوله وهذه عادة المتقدمين إذ قوله تمرينا من تمة شرح هذا الفصل والمعنى أن المصنف ذكر ذلك لتمرين المبتدى أى يمرنه ويعوده فيما يعلمه من قوله مرّن على كذا مرونا ومرانة تعوده واستمر عليه ولذلك كان صلى الله عليه وسلم يكرر الحديث مرة بعد أخرى كي يفهم عنسه (قوله للمبتدى) بالهمز لأن فعله مهموز وهو ابتداء مبتدى ويجوز أخذه من ابتداء بالهمز فيكون بالياء عبد المعطى (قوله كالجمع عند الحساب) فيسهل على المبتدى أى بخلاف عادة المتأخرين رحمهم الله تعالى فانهم يذكرون الشئ أولا مجعلا ثم يذكرونه مفعلا وهذا أوقع في النفس ولا يخفى أن المصنف جرى هنا على عادة المتقدمين وسيأتي أنه جرى على عادة المتأخرين في باب المرفوع والمنصوب والمخفوض لأنه ذكر المرفوعات والمنصوبات والمخفوضات إجمالا ثم ذكرها تفصيلا لله دره حيث شرب الكأسين (قوله العربات قسمان) العربات مبتدأ وقسمان خبره . واستشكل بأن العربات جمع وقسمان مثنى فلا يصح الاخبار بالمثنى عن الجمع ضرورة أنه لا يقال الزيدون قائمان . وأجيب عن ذلك بجوابين الأول أن في الكلام مضافا محذوفا وذلك المحذوف إما يقدر قبل المبتدأ فتقديره مثنى والتقدير نوعا العربات قسمان وإن قدرته قبل الخبر فتقديره جمعا والتقدير العربات ذات

في الباب السابق لكنّه
في الباب السابق ذكره
مفعلا والقصد ذكره
هنا مجعلا وهذه عادة
المتقدمين يذكرون
الكلام أولا مفعلا ثم
يذكرونه مجعلا تمرينا
للمبتدى فيكون
كالجمع عند الحساب
[العربات قسمان]

قسمين يحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه فارتفع ارتفاعه والثاني أن الألف واللام للجنس وإذا دخلت لام الجنس على الجمع أبطلت منه معنى الجمعية وصح الاخبار بالواحد والمتعدد . ويجب أيضا بأن محل وجوب المطابقة إذا لم يكن المثنى في معنى الجمع كقوله تعالى - فإذا هم فريقان يختصمون - وهنا كذلك ومنه وإن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا حيث رجع الضمير على الطائفتين مجموعا لأنه لو طابق لقليل في غير التنزيل اقتتلوا عبد المعطي (قوله أيضا العربات) أي جنس العربات من حيث هي هي لا بقيد كونها معربة بالحركات ولا بكونها معربة بالحروف ولا يلزم تقسيم الشيء إلى نفسه وإلى غيره حينئذ وكونها قسمين بالاستقراء من العرب ولو وجدوا ثالثا لعثروا عليه وهل الاستقراء من قبيل كونه حقا من الشهود أو من الجلاء اللذين في قول زهير :

فإن الحق مقطعه ثلاث يمين أو شهود أو جلاء

كل محتمل والثاني للنفس أوقع (قوله قسم) بدل من قسمان ويجوز أن يكون مبتدأ وجملة يعرب خبره أي قسم منهما وهو المسوق لكون المبتدأ إنكرة (قوله يعرب بالحركات) بالبناء للجھول وهو نائب فاعله نعت لقسم أو خبر عنه وقوله بالحركات متعلق بيعرب أي يعرب بالحركات وجودا أو عدما . تنبيه : قال الرازي . اعلم أن الحركات أبعاض من حروف المد واللين ويدل عليه أن حروف المد واللين قابلة للزيادة والنقصان وكل ما كان كذلك فله طرفان ولا طرف لها في النقصان إلا هذه الحركات وأيضا إن هذه الحركات إذا مددناها ظهرت حروف المد واللين فعلم أن هذه الحركات ليست إلا أوائل تلك الحروف اه (قوله يعني بذلك) هكذا بتذكير الإشارة والأولى أن يؤتى عائدة إلى الحركات ويمكن أن يجب بأنها راجعة إلى القسم فكان في كلامه حذف والتقدير يعني بذلك القسم المعرب بالحركات المعرب بالضممة والفتحة الخ وتحقيق المقام مرة عند قول المصنف فللاسماء من ذلك عن العلامة الشنوائى فلترجع ثمة (قوله الضمة) بالنصب مفعول لقوله يعني وإن كان الأصل على ما قدرنا مجرورا وكذا يقال فيما بعده (قوله ويلحق بها السكون) لاجابة إليه مع قولنا إن المراد بالحركات وجودا أو عدما اللهم إلا أن يقال أراد الشارح العلامة أبقاء الله بالسلامة مطلق المغايرة ضرورة أن الحركة خلاف السكون فتم المراد بقوله ويلحق بها السكون وحينئذ فلا اعتراض على شارحنا أبقاء الله بالسلامة بل ما ذكره هو المتعين والصواب والتعليل بأن السكون يقال له إعراب هو عين الرد على من ادعى بحمل المتن له إذ هو خلاف الحركة كما أسلفنا فليتنظرن . قال عبد المعطي وقوله العربات قسمان قسم يعرب بالحركات وقسم يعرب بالحروف عبارة صحيحة ولا يرد عليها أن العربات أربعة أقسام قسم يعرب بالحركات وقسم يعرب بالسكون وقسم يعرب بالحروف وقسم يعرب بالحذف كما يعلم من كلامه لأن مراده بقوله قسم يعرب بالحركات ما يعم وجودها وعدمها وقوله وقسم يعرب بالحروف ما يعم وجودها وعدمها وقسم يعرب بالحروف ما يعم وجودها وعدمها والجزم بالحذف عدم الحرف الذي كان قبل وجود الجازم وكذا النصب بالحذف كافي الأفعال الخمسة اه (قوله وقسم يعرب بالحروف) أي وجودا أو عدما كما تقدم وقسم معطوف على قوله قسم وقوله يعرب الجملة من الفعل ونائب الفاعل نعت لقسم أو خبر عنه والمسوخ لكون المبتدأ إنكرة ذكره في معرض التقسيم (قوله يعني بها) أنث هنا الضمير لكونه عائدا إلى الحروف خلاف ما صنع في الذي تقدم . وقد تسكنا فيه فلترجع ثمة (قوله الواو) بالنصب مفعول لقوله يعني وكذا يقال فيما بعده (قوله ويلحق بها الحذف) أي حذف حرف العلة أو حذف النون لكونه لاجابة إلى ذكره لكونه عدما وقد مر أن المراد بقوله الحروف وجودا أو عدما ويجب عنه بما أجبنا عنه في الحركات (قوله فالذي يعرب) الفاء فاء النصيحة والذي اسم موصول مبتدأ محله رفع وقوله يعرب بالبناء

قسم يعرب بالحركات
يعنى بذلك الضمة
والفتحة والكسرة
ويلحق بها السكون
[وقسم يعرب بالحروف]
يعنى بها الواو والألف
والياء والنون ويلحق
بها الحذف [فالذى
يعرب

للمجهول هو ونائب فاعله صلة الموصول لاموضع لها من الاعراب (قوله بالحركات) الباء ليست للتصوير لأن جاعلها له يقول إن الاعراب لفظي والمصنف يقول إنه معنوي فعلى هذا يكون تقدير كلامه فالذي يعرب ويعلم إعرابه بالحركات . وقد مر لنا في مواضع شتى معترضاً على شارحنا أبقاه الله بالسلامة ولا جرم بذكره هنا وهو أن كلام شارحنا تابع لكلام المصنف هنا فالأولى أن ينبه أن الباء في مواضع من كلام الشارح ليست للتصوير وحينئذ فالأولى لمن تمذهب بالقائل أن الاعراب لفظي أن يقول مثلاً عند الاعراب مرفوع ورفع كذا ولن تمذهب بذهب القائل إن الاعراب معنوي كالمصنف أن يقول مثلاً عند الاعراب مرفوع وعلامة رفعه كذا . وقد نبهنا على كلام شارحنا في مواطن كثيرة فإن كلامه يحتمل المذهبين وأنه لا ينبغي على من قصده تمرين المبتدى وأصل الكتاب وضعه كذلك والله أعلم (قوله أربعة أنواع) جمع نوع والمراد أربعة أبواب أولفظ أنواع زائد للتأكيد وللمبادرة إلى بيان المراد بقوله أربعة الأنواع لا الأفراد لأن الأفراد أكثر من ذلك بل لانهصر ولم يقتصر الشيخ رحمه الله على التفصيل حيث لم يكتف بقوله فالذي يعرب بالحركات الاسم المفرد الخ بل أجمل أولاً حيث قال أربعة أنواع الخ محافظة على قاعدة الاجمال ثم التفصيل اه أبو النجاة (قوله في الاسم المفرد) أي مذكراً كان أو مؤنثاً للعاقل أو غيره نكرة أو معرفة منصرفاً أو غير منصرف ذاتاً أو صفة عاملاً شخصياً أو جنسياً متجلاً أو منقولاً أو غير علم كالمرفوع في الرفع وسواء في ذلك ظاهر الاعراب كزيد أو مقدرة للتعذر كالفق أو للثقل كالقاضي أو للتناسب كغلامي أو للحكاية كيزيد حيث ضم الدال في جميع الاعراب (قوله كزيد) تمثيل لمذكرة عاقل معرفة بكونه عاملاً منقولاً شخصياً وكون إعرابه ظاهراً إلا ما ألحق من الاسم المفرد بالمثنى ككلا وكلتا فإنه مفرد اللفظ ألحق بالمثنى في إعرابه إن أضيف لمضمر وسياًتي (قوله وجمع التكسير) مرّ تعريفه في أول الباب وسواء في ذلك ظاهر الاعراب أو مقدرة منصرفاً أو غير منصرف والمقدر للتعذر أو للاستثقال أو للناسبة كالمرفوع في الاسم المفرد (قوله كالرجال) مثال للصحيح الآخر ومثله الأسارى والجواري في الممنوع منه الصرف والمواو في المقدر للاستثقال وغلباني في المقدر للناسبة ويستثنى من ذلك نحو سنون وبابه وأرضون بفتح الراء فإنه وإن كان جمع تكسير في الأصل لكن ألحق بجمع المذكر السالم في إعرابه ولذا أشار ابن مالك إلى أنه شاذ وسيأتي (قوله وجمع المؤنث السالم) معطوف على الاسم المفرد والسالم بالرفع نعت لجمع ويجوز قراءته بالجر للجوار على ما تقدم سواء كان في ذلك علماً نحو عرفات وبركات أو صفة كالمسلمات والمؤمنات أو كان محمولاً عليه كأولات أو ماسى به كالذي مثلنا وقد تقدم بحث ما جمع بألف وتاء من يدين (قوله كالمهندات) لم يذكر ههنا اسم الجنس ولا اسم الجمع ولا في أول الباب لدخولهما في قوله الاسم المفرد لأن لفظهما لفظ المفرد نحو قوم ورهط وجند وتمر (قوله لم يتصل بآخره شيء) أي مما يوجب بناءه أو ينقل إعرابه من الحركات إلى الحروف فالأول نون التوكيد المباشرة في ليسجنن وليكونا ونون النسوة نحو الوالدات يرضعن والثاني ألف الاثنين وواو الجماعة وياء المؤنثة المخاطبة نحو يقومان ويقومان وتقومون وتقومين فهذه كلها لا تدخل تحت قول المصنف يعرب بالحركات إذ الأول مبني على خلاف والثاني معرب بالحروف لا بالحركات (قوله نحو يضرب) مثال للصحيح الآخر وهو لا يختص به بل كلام المصنف شامل لمعتله كيدعو ويخشى ويرمى وهو داخل في قول شارحنا نحو إذ هو لا يفيد كون ما ذكر مختصاً فيما مثل به (قوله وكلها) المراد الكل المجموعى إذا نظرنا لكلام المصنف بقطع النظر عما استثناه بأن يراد بضمير كلها ما يشمله وإنما كان من الكل المجموعى لا مكان التخلف عن الحكم المذكور

بالحركات أربعة أنواع
الاسم المفرد [كزيد
[وجمع التكسير]
كالرجال [وجمع المؤنث
السالم] كالمهندات
[والفعل المضارع
الذي لم يتصل بآخره
شيء] نحو يضرب
[وكلها]

في بعض الأفراد الداخلة تحت كل وهو المستثنى وبقطع النظر لذلك كور فيكون من الكل المجموعى وأما إذا نظرنا لكلام المصنف مع إخراج الاستثنائيات من أول الأمر بأن يكون المراد بالضمير جميع ما لم يستثنى فيكون من الكل الجمعي لأنه ليس هناك أفراد مما دخل تحت كل تخلفت عن الحكم المذكور لعدم دخول ما تخلف تحتها وما ذكرناه هو المعنى عند المنطقيين بالكل والكلية قال في السلم :

الكل حكما على المجموع ككل ذلك ليس ذا وقوع
وحينما لكل فرد حكما فإنه كلية قد علما

فالفرق بين الكل المجموعى العبر عنه عندهم بالكل والكل الجمعي العبر عنه عندهم بالكلية أن الكل المجموعى الحكم فيه على كل مجموع الأفراد مثل كل يحملون الصخرة العظيمة والكل الجمعي الحكم فيه على كل فرد مثل كل رجل يشبعه رغيفان أى غالبا قال الشيخ الشنوائى ويصح أن يراد الجمعي ولا يضر التخلف الذى ذكره الشارح يعنى الشيخ خالد لأن المصنف قد استثنى ما تخلف فيه ذلك بقوله الآتى وخرج الخ (قوله ترفع بالضممة) أى ترفع وتعلم بالضممة أو ترفع ويعلم رفعه بها ولا يجوز أن تكون الباء للتصوير لأن جعلها له إنما يقول إن الاعراب لفظى والمؤلف يقول إنه معنوى وقد تقدم مبسوطا فلا تغفل وأنت الفعل مع كونه خبر الكل لا كتساب التأنيث من المضاف إليه (قوله وتجزم بالسكون) نقل بعضهم عن المازنى أنه قال الجزم ليس بأعراب قال ابن هشام وليس بشئ (قوله وسيأتى يستثنى) الواو للاستئناف سيأتى فعل مضارع فاعله ضمير مستتر فيه جوازا يعود على الماتن وقوله يستثنى حال من ضمير سيأتى والعامل فيه الفعل قال ابن مالك :

وذا بدء بمضارع ثبت حوت ضميرا ومن الواو خلت

(قوله من ذلك) أى مما يفهم من لفظ كلها ترفع الخ (قوله جمع المؤنث) بالنصب مفعول يستثنى (قوله والرجال والمسامات كل منهما فاعل) الأولى أن يقول معطوف على زيد والمعطوف على المرفوع مرفوع ولك أن تقول المعطوف على الفاعل فاعل فكان قوله فاعل صحيحا أيضا تأمل (قوله والفاعل مستتر) أى ضمير مستتر بكسر التاء الثانية على صيغة اسم الفاعل أى مستتر فيه (قوله وزيد والرجال) مبتدآن مرفوعان وعلامة رفعهما ضمة مقدرة منع من ظهورها التعذر للحكاية كما مر وقوله كل منهما مبتدأ ثان والجملة منه وخبره فى محل رفع خبر المبتدأ الأول (قوله فكل منها) بتأنيث الضمير عائد للثلاثة (قوله وجره بالكسرة) أى وعلامة جره أى جر كل من الثلاثة بالكسرة .

تنبيه : الوقف على نحو مررت بزيد بالسكون والتلفظ به محركا بالكسرة لحن لكن تسويع فيه فى مقام التعليم وإذا وقف عليه بالسكون فهو مجرور بكسرة مقدرة منع من ظهورها السكون العارض لأجل الوقف انتهى دلجوى اه عبادة (قوله وخرج عن ذلك) أى خرج عن ذلك الأصل وهو الرفع بالضممة والنصب بالفتحة والخفض بالكسرة والجزم بالسكون لكنه لم يذكر مما خرج عما يرفع بالضممة إذ هو غير موجود فيما يعرب بالحركات (قوله ثلاثة أشياء) ثلاثة فاعل خرج ثلاثة مضاف وأشياء مضاف إليه وهو بالمد غير مصروف جمع شئ أو اسم جمع والراجع فى تصريحه أن أصله شيئا على وزن حمراء فنقلت همزته الأولى وهى التى كانت فى المفرد وهى لام الكلمة إلى موضع الفاء كراهة اجتماع همزتين بينهما ألف فوزنه لفعا فمعت من الصرف لألف التأنيث الممدودة وقد نظم بعضهم الخلاف فى وزنها فقال :

أشياء لفعا فى وزن وقد قلبوا لاما لها وهى قبل القلب شيئا

وقيل أفعال لم تصرف بلا سبب منهم وهذا الوجه الرد إعاء

ترفع بالضممة وتنصب بالفتحة وتخضع بالكسرة وتجزم بالسكون [وسيأتى] يستثنى من ذلك جمع المؤنث فى حالة النصب والاسم الذى لا ينصرف فى حالة الجر والفعل المضارع المعتل الآخر فى حالة الجزم فمثال الرفع لما ذكره يضرب زيد والرجال والمسامات فيضرب فعل مضارع مرفوع بالضممة الظاهرة والرجال والمسامات كل منهما فاعل مرفوع بالضممة ومثال النصب لن أضرب زيدا والرجال فأضرب فعل مضارع منصوب بان والفاعل مستتر تقديره أنا وزيدا والرجال كل منهما مفعول منصوب بالفتحة ومثال الخفض مررت بزيد والرجال والمسامات فكل منها مجرور بالياء وجره بالكسرة [وخرج عن ذلك ثلاثة أشياء

أو أشيئاء وحذف اللام من ثقل وشئ أصل شئ وهي آراء
وأصل أسماء أسما وكثّل كسا فاصرفه حتما ولا تفررك أسماء
واحفظ وقل للذي يبقى العلاسفا حفظت شيئا وغابت عنك أشياء
وقوله وأصل أسماء أسما هو جواب عن سؤال مقدر تقديره لم تصرفت أسماء ولم تصرف أشياء مع أنهما
في الشكل متحدان فأجاب به وقد نظمت مامر فقلت :

واختلفوا في وزن أشياء على خمسة أفعال وكلا اقبلا
فقليل ذا اسم جمع شئ فالاصل شياء حيدا فاعتراه النقل
بذاك سيويوه والحليل والمنازى كذا سواهم قالوا
والثاني للفراء كان عرفا جمع لوزن هين قد خففا
والأصل أشيئاء ثم اعتلا بالقلب والحذف بوزن أفلا
وقيل جمع شئ كفلس جعل الجمع للأخفش مثل افلا
وقيل كالأبيات للكسائي كذا أبو حاتم هذا نائي
لذا فقد المانع للصرف وقيل الأصل أشياء جمع كفيل

(قوله جمع المؤنث السالم) وهو ما جمع بألف وتاء مزيدين فخرج بيت وأبيات وميت وأموات فان التاء
فيهما أصلية فينصبان بالفتحة وخرج نحو قضاة ورماة لأن الألف أصلية منقلبة عن الياء فينصبان
بالفتحة أيضا وما ألحق به من نحو أولات وما سمي به من نحو أذرعات وعرفات وقد أشبعنا الكلام
على هذا فيما تقدم في غير ماموضع .

جمع المؤنث السالم
ينصب بالكسرة]

تنبيه . هل ذوات الذي هو كاللأى معربة لإعراب هذا الجمع فيه حكيتان فبعضهم قال هي
مضمومة مطلقا أي رفعا ونصبا وجرا كما في التسهيل تقول رأيت ذوات قمن بالبناء على الضم وحكي
أبو جعفر بن النحاس الحلبي إعرابه إعراب هذا الجمع فتقول رأيت ذوات قمن بالكسرة قاله في التصريح
(قوله ينصب بالكسرة) من العجيب ما حكاه صلاح الدين الصفدي في شرح لامية العجم من أنه
رأى جماعة من الفضلاء يكتبون بخطهم نظم المملوك أبيات قال فإذا أنكرنا ذلك عليهم يقولون قال
الشيخ جمال الدين بن مالك رضي الله عنهما بم وما بتا وألف قد جمعا بم البيت فأقول لهم الشيخ قال
وما جمع بالألف والتاء وهذا ليس منه لأنها في المفرد أصل فيقولون وكذلك مسامة التاء فيه أصلية
فأقول التاء الأصلية في مسامة حذفت في الجمع لأن أصله مسلمات فاستثقل الجمع بين علامتي التأنيث
فحذفت الأولى اه كلامه ولعمري لقد أخطأ هؤلاء الفضلاء وأخطأ هو معهم أما خطوهم فمن وجهين .
الأول أنهم جعلوا إعراب الجمع المكسر المنصرف بالكسرة في حال النصب مستدلين عليه ببيت
الألفية مع أنه غير دال عليه لأن الباء من قوله بتا متعلقة بجمع على معنى أن الجمعية حصلت بالألف
والتاء فتكون هذه الباء الاستعانة مثلها في كتبت بالقلم ولا شك أن قضاة وأبياتا إنما حصلت جمعيتهما
بالصيغة لأنهما جمعا تكسير ولم تحصل بالألف والتاء بخلاف مسلمات فان الجمع إنما هو بالألف والتاء
الثاني دعواهم أن التاء في مسامة أصلية نظيرها في بيت وذلك مما يضحك منه فان الأصلي عندهم
ما كان في مقابلة الفاء أو العين أو اللام والتاء في بيت كذلك لأنها لام الكلمة وأما التاء في مسامة فهي
زائدة للتأنيث ليست في مقابلة فاء ولا عين ولا لام وكثير من الأطفال يتقن هذا الحل ويتلقنه في أول
تعلمه لعلامات الإعراب فمن يصدر منه هذا الجهل العظيم كيف يصح إطلاق اسم الفاضل عليه وأما
خطؤه هو فمن جهة موافقتهم على أصالة الهاء في مسامة وقد تبين أن القول بذلك جهل عظيم نسأل الله سبحانه

أن يعصمنا من الرلل ويوفقنا لحسن القول والعمل اه بعض من كتب على القطر قال الفقير لا يحوج به إلى الوقية في مثل الصلاح الصفدى من التخطئة إذ كان مراده بالأصلية الثابتة قبل الجمع ولا أرى من ذلك منعا والله أعلم (قوله نحو خلق الله السموات) مثال لجمع المؤنث السالم ومثال ما ألحق به نحو قوله تعالى - وإن كن أولات حمل - فإن حرف شرط جازم يحزم الفعلين كن كان فعل ماض ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر والنون اسمه وأولات خبره منصوب بالكسرة .

تنبيه : إذا اجتمع في الكلمة علامتا تأنيث فإن كانتا من جنس واحد حذف إحداهما مطلقا نحو مسلمات أصله مسلمات كامر وإن كانتا من غير جنس واحد فإن كانتا في الفعل حذف إحداهما للثقل كما في ضرب بن أصله ضرب بن بسكون التاء كما ذكره صاحب المراح وإن كانتا في الاسم أبقيتا نحو حبلبات (قوله والسموات) بالكسر مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها التعذر للحكاية (قوله مفعول) لم يبين المفعولية هل هو مفعول به أو مفعول له لكن الأول هو مراد الشارح أطال الله بقاءه إذ هو صرح به في المنصوب هناك وقد أشبعنا الكلام عن صاحب التصريح فلتراجع ثمة (قوله والاسم الذى لا ينصرف) أى ما يصدق عليه هذا الاسم نحو أحمد لأنفسه أى لفظ الاسم الذى لا ينصرف لأنه ليس فيه من موانع الصرف والمراد ما لم يضاف ولم يتلأل فإن كان مضافا أو تلاأل لم يخرج عن قضية الكل وقد مر في الحذف من الباب السابق فلا تغفل والاسم بالرفع معطوف على قوله وجمع المؤنث السالم والذى اسم موصول صفة للاسم وجملة لا ينصرف صلته (قوله يخفض بالفتحة) أى لأنه لما ثبت أن الموصوف بأمرين من تلك الأمور التسعة يكون مشابها للفعل في الفرعية ومثاله في كونه اسما في ذاته والأصل في الفعل البناء كاسمى فى باب الأفعال وهو عدم الاعراب فوجب أن يحصل في مثل هذا الاسم الشبيه بالفعل أثران بحسب كل واحد من الاعتبارين المذكورين وطريقه أن يبقى إعرابه من أكثر الوجوه وينع من إعرابه من بعض الوجوه ليتوفر على كل واحد من الاعتبارين ما يليق به فمنع التنوين والجراً لأجل أن التنوين يدل على كمال حال الاسم بدليل أنه جعل علامة له فإذا ضعف الاسم بحسب حصول هذه الفرعية أزيل عنه ما دل على كمال حاله وأما الجبر فلا أن الفعل يحصل فيه الرفع والنصب وأما الجر فغير حاصل فيه فلما صارت الأسماء مشابهة للفعل فلا جرم سلب عنها الجر الذى هو من خواص الأسماء والتنوين كذلك أيضا (قوله نحو مررت بأحمد) مرفعل ماض والتاء المضمومة فاعل والباء حرف جار وأحمد مجرور بها وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة لأنه اسم لا ينصرف والمانع له من الصرف العالمية ووزن الفعل . فائدة : ألغز الحريرى في مقاماته في لفظة صيارفة فقال : أية هاء إذا التحقت أماطت الثقل ، وأطلقت المعتل ، فقال في شرحها هى الهاء اللاحقة للجمع الذى على وزن مفاعل كقولك صيارفة وصيارفة فينصرف هذا الجمع عند التحاق الهاء به لأنها قد أصارت إلى أمثال الآحاد نحو رفاهية وكراهية تخفف بهذا السبب وصرف لهذه العلة وقد كنى في هذه الأهمية عن ما لا ينصرف بالمعتل اه يعنى أن لفظة صيارف وصياقل ممنوعة من الصرف والمانع لها من الصرف صيغة منتهى الجموع فلما لحقت بها الهاء صرفت لما ذكره (قوله والفعل المضارع) بالرفع معطوف على قوله جمع المؤنث السالم والمراد ما يصدق عليه هذا الاسم وهو يغزو ويخشى ويرمى لأنفسه لأن لفظ الفعل المضارع لا يخرج عن الذى ذكره فضلا عن كونه يحزم بالحذف (قوله المعتل الآخر) . إن قيل لاحاجة إلى تبيين المعتل بكونه الآخر فلا فائدة له إذ المعتل في اصطلاح النحاة يختص بما آخره حرف علة سواء كان لا مانحو يدعو ويدعى مبنيا للجهول ويدعى بتشديد الدال أو زائدا عن الأصل نحو يسائق ويسرندى ويسرندى والتعميم

نحو - خلق الله
السموات - فلفظ الجلالة
فاعل مرفوع بالضمّة
والسموات مفعول
منصوب بالكسرة
[والاسم الذى
لا ينصرف يخفض
بالفتحة] نحو مررت
بأحمد [والفعل المضارع
المعتل الآخر

اصلاح صرفي كما بينا في الذي تقدم . اجيب باناسلم ماذكر ونمنع دعوى عدم الفائدة إذ فيها ذكره فائدة أي فائدة وهي أن التقييد لبيان الواقع لا للاحتراز كما علمت (قوله يحزم بحذف آخره) أي وكان حقه أن يحزم بالسكون إذ هو بقطع النظر عن الإخراج دخل تحت قوله وكلها الخ ثم القول بأن علامة الجزم فيه حذف حرف العلة إنما يمتشى على قول ابن السراج ومن تابعه بأن هذه الأفعال لا يقدر فيها الإعراب بالضمّة في حالة الرفع والفتحة في الألف في حالة النصب وعمل ذلك بأن الإعراب في الفعل فرع فلاحاجة لتقديره فيه بخلاف الاسم وجعل الجازم كالسواء المسهل إن وجد فضلة أزالها وإلا أخذ من قوى البدن وذهب سببويه إلى تقديره الإعراب فيه فعلى قول سببويه لما دخل الجازم حذف الحركة المقدّرة واكتفى بهائم لما صارت صورة المجزوم والرفوع واحدة فرقوا بينهما بحذف حرف العلة بحرف العلة محذوف عند الجازم لابه وعلى قول ابن السراج الجازم حذف نفس حرف العلة اه تصرّح خاتمة : قد ثبت حذف حرف العلة مع الجازم في قوله :

وتضحك مني شيخة عبشمية كأن لم ترى قبلي أسير إيمانيا
وقوله : ألم يأتيك والأنباء تنقي بما لاقت لبون بني زياد
وقوله : إذا العجوز غضبت فطاق ولا ترضاها ولا تملق
وقوله : هجوت زيان ثم جئت معتذرا من هجوزيان لم تهجو ولم تدع

فتيل ضرورة وعليه جزم الفعل بإسقاط حرف علة مقدّر منع من ظهوره السقوط ضرورة لأجل الوزن وقيل بل حذف حرف العلة ثم أشبعت الفتحة في تر وترض فنشأت ألف على حد :

أخوك أخو مكاشرة وضحك خياك الإله فكيف أتتا

وأشبعت الكسرة في يأتك فنشأت ياء والضمّة في تهج فنشأت واو قال في التوضيح وأما قوله تعالى - إنه من يتقى ويصبر - في قراءة قبل فليل من موصولة ونسكين يصبر إما لتوالي حركات الباء والراء والفاء والهمزة وإما على أنه وصل بنية وقف وإما على العطاف على المعنى لأن من الموصولة بمعنى الشرطية اعمومها وإيهامها اه كذا في شرح الشذور (قوله لم ينشأ) مثال لما فيه ألف وقوله ولم يدع مثال لما فيه واو وقوله ولم يرم مثال لما فيه ياء (قوله فالأول) أي لفظ لم ينشأ مجزوم بحذف الواو والضمّة قبلها دليل عليها (قوله والثاني) أي لفظ يدع مجزوم بحذف الواو والضمّة قبلها دليل عليها (قوله والثالث) أي لفظ يرم مجزوم بحذف الياء والكسرة قبلها دليل عليها (قوله والذي يعرب بالحروف) الذي اسم موصول معطوف على قوله فالذي يعرب بالحركات وهو مبتدأ وجملة يعرب بالحروف صلته وقوله أربعة خبره (قوله أعنى الواو) وهو في الأسماء الخمسة وجمع المذكر السالم حالة الرفع والألف في التثنية حالة الرفع والأسماء الخمسة حالة النصب والياء في التثنية والجمع حالتي النصب والجر والأسماء الخمسة حالة الجر كما ستأتي (قوله ويلحق بها النون) أي إثباتا وحذفًا فالأول في الأفعال الخمسة حالة الرفع والثاني في حالتي النصب والجزم

تنبيه : لا معنى للاحاق النون بالحروف الثلاثة إذ هي من الحروف المرادة للمصنف لأن المصنف ذكر ما يعرب بالحروف على الإطلاق أعنى سواء كان اسما أو فعلا وعليه كان الأولى للشارح العلامة أبقاء الله بالسلامة إسقاط قوله ويلحق بها أو أن يقول على عادته بعد قوله والياء والنون ويلحق بها حذف النون فتدبر ثم أخبرني من أنقبه أن النسخة التي بخط الشارح هكذا والنون ويلحق بها الحذف وهو موجود في قوله هناك عند شرح قول صاحب الجرومية وقسم يعرب بالحروف (قوله أربعة أنواع) بتأنيث العدد لضافته إلى ماذكر كما أسلفنا (قوله التثنية) أي سواء كان للعاقل نحو الزيدان أو لغير العاقل نحو القمران . فان قيل ما الحكمة في جريان صيغة التثنية على طريقة واحدة . من غير تفرقة بين مثني

يحزم بحذف آخره [نحو لم ينشأ ولم يدع ولم يرم فالأول مجزوم بحذف الألف والثاني بحذف الواو والثالث بحذف الياء والذي يعرب بالحروف] أعنى الواو والألف والياء ويلحق بها النون [أربعة أنواع التثنية]

العاقل وغيره كفاعل في الجمع حيث فرق فيه بين صيغتي جمع من يعقل ومالا يعقل . أوجب بأن المثني لما كان لا يصلح إلا لوجه واحد فلم يكن مسلمان لأكثر من اثنين فكان ما يعقل ومالا يعقل واحدا في المثني ولم يحتج إلى الفرق بين الصيغتين بخلاف الجمع فإنه يحتمل القلة والكثرة وجمع المذكر السالم خص بالقلة من العاقل دون جمع المؤنث فلهذا افرقت صيغة الجمع اهـ يس على التصريح (قوله يعني المثني) لما كانت التثنية غير مراد هنا إذ هو فعل الفاعل وهو لا يعرب فضلا عن كونه معربا بالحروف أجاب الشارح بأن المراد المثني ويوجب عن المصنف بأنه لما كثرت في كلام العرب استعمال المصدر بمعنى اسم المفعول كاللفظ بمعنى المملووظ والخلق بمعنى الخلق لاجرم كانت التثنية بمعنى المثني وقدم في غير موضع من هذا الكتاب (قوله وجمع المذكر السالم) أي على المشهور وقيل يعرب بحركات مقطرة على الأحرف فيرفع بضمة مقطرة على الواو وكسرة أوفتحه مقطرة على الياء منع من ظهورها الثقل ورد بأنه لو كان كذلك لظهرت الفتحة على الياء . وأوجب بأنهم حملوا حالة النصب على حالتي رفعه وجره وقيل معرب بحركات مقطرة على ما قبل الأحرف فهو مرفوع بضمة مقطرة على ما قبل الواو ومنصوب أو مجرور بفتحة أو كسرة مقطرة على ما قبل الياء منع من ظهور تلك الحركات صرف مناسبة الواو والياء ورد بأن الاعراب لا يكون إلا آخر اهـ عبادة على الشذور (قوله السالم) بالرفع نعت للجمع أو بالكسرة على ما تقدم في غير ماموضع (قوله والأسماء الخمسة) بالرفع معطوف على قوله التثنية والمراد ما تصدق عليه لاهي نفسها وإنما كانت هذه الأسماء بالشروط السابقة معربة بالحروف لأن الحروف وإن كانت فروعاً عن الحركات إلا أنها أقوى منها فكره استبدال المثني والمجموع الفرعين على المفرد بالاعراب الأقوى فاختاروا هذه الأسماء وجعلوها معربة بالحروف ليكون في المفردات الاعراب بالأصل وهو الحركة والأقوى وهو الحرف وخصوا هذه الأسماء لمشابتها المثني والمجموع في أن آخرها حرف علة يصاح للاعراب وفي استلزام كل منهما ذاتا فالأخ للأخ والأب لابن وأما نحو ابن فهزمة الوصل فيه بدل من اللام بدليل معاقبتها إياها في النسبة نحو ابني وبنوي فكان لامها ليست حرف علة وخصوصاً ما ذكر بحال إضافتها لتظهر تلك الذات الملازمة فتقوى المشابهة وفضلت على المثني والمجموع باستيفاء الحروف الثلاثة لأصالتها بالأفراد اهـ شنواني وهذا يخالف ما سنقل فيما بعد عن الأشعري (قوله والأفعال الخمسة) الأولى والأمثلة الخمسة كإسطينا الكلام فيما أسأفنا (قوله وهي يفعلان) يفعلان وما عطف عليه خبره مرفوع بضمة مقطرة منع من ظهورها حكايته في تركيب غير هذا أي هذه الألفاظ التي يقاس عليها ما وازنها ويحتمل أنها مقولة لقول محذوف هو الخبر أي وهي قولك يفعلان الخ فافهم اهـ حامدي على الكفراوي (قوله بالمشناة تحت) أي بالياء المشناة تحت وهو لذكركين على ما بسطنا فيما هناك (قوله وتفعلان) وهو مؤنث سواء كان حقيقيا أو مجازيا وسواء كان الألف اسما كفي أنما تفعلان أو حرفا كتفعلان الهندان . فائدة : إذا قلت هما تفعلان تعني امرأتين فهل يفتح الفعل بناء فوقية حملا للضمير على المظهر ورعا للنعني أو بياء تحتية رعا للفظ فإن هذا اللفظ يكون للذكرين . الأول قول ابن أبي العافية تلميذ الأعم وهو الراجح الذي ورد به السماع . والثاني قول ابن الباذش قاله الدماميني صبان على الأشعري (قوله فأما التثنية فترفع بالألف) قال يس على التوضيح إن قيل علامة الاعراب لا تكون إلا بعد تمام الكلمة وأتم أجزم في الأسماء الستة والمثنى والمجموع حصولها خطأ قبل تمام حروفها فالجواب أن حق إعراب الكلمة أن يكون بعد حصولها بكامل حروفها وفي آخرها لما تقدم من أن الاعراب دال على صفات الكلمة فيسكون بعد ثبوتها فإن كان بالحركات فلا بد أن يكون على حرفها الآخر ومحل الحركة بعد الحرف فتكون الحركة بعد حروف جميع الكلمة وأما إذا كان بالحروف

يعني المثني [وجمع
المذكر السالم والأسماء
الخمس والأفعال الخمسة
وهي يفعلان] بالمشناة
تحت [وتفعلان]
بالمشناة فوق [ويفعلون]
بالمشناة تحت [وتفعلون]
بالمشناة فوق [وتفعلين]
بالمشناة فوق لا غير
[فأما التثنية فترفع
بالألف]

التي هي من نسج الكلمة فلا بد أن يكون الحرف آخر حروفها ويكون الاعراب فيها أيضا بعد ثبوت جميع حروف الكلمة لأنها إنما تجعل إعرابا بعد ثبوت كونها آخر حروف الكلمة كذا بهامش نسخة الدنوشري بخط كاتب الأصل وقوله ومحل الحركة بعد الحرف خلاف التحقيق والحق أنه مقارن له كما قال السخاوي في نونيته :

والشكل سابق حرفه أو بعده قولان والتحقيق مقترنان اه
(قوله نحو جاء الزيدان) فالزيدان فاعل جاء مرفوع وعلامة رفعه الألف (قوله وتنصب وتخفض بالياء) أي نيابة عن الفتحة والكسرة .

تنبية : في المثني وما ألحق به لغة تعربه إعراب المقصور ولوسمي بالمثنى في إعرابه وجهان أحدهما إعرابه قبل التسمية والثاني يجعل كعمران فيلزم الألف ويمنع الصرف وقيدته في التسهيل بأن لا يجاوز سبعة أحرف فإن جاوزها كاشهيباين لم يحز إعرابه بالحركات والاشهيباين السكتان اللتان ليس فيهما مطر ثنية اشهيباين انتهى أشموني بزيادة اه عبادة (قوله نحو رأيت الزيدين) بفتح الدال وكسر النون وكذا قوله مررت بالزيدين (قوله وأما جمع المذكر السالم) أي ما يصدق عليه لاهو نفسه إذ لفظ جمع المذكر السالم لا يرفع بالواو كاهو ظاهر والسالم بالرفع (قوله فيرفع بالواو) أي المضموم قبلها ولو تقديرا في نحو هؤلاء المصطفون بفتح الفاء أصله المصطفون قلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار بعد ذلك القلب المصطفون فالتقى ساكنان الألف المنقلبة عن الواو والواو التي هي علامة الرفع فحذفت الألف لذلك فصار المصطفون وقد قدمنا ذلك في الرفع فليراجع ثمة (قوله وينصب ويخفض بالياء) بالياء متعلق بيخفض لقربه وهو اختيار البصريين ويقدر في ينصب مثله أو متعلق ينصب لتقدمه وهو اختيار الكوفيين ويقدر في يخفض مثله ويقال فيما قبله قال ابن مالك .

إن عاملان اقتضيا في اسم عمل قبل فلو اُحد منهما العمل
والثاني أولى عند أهل البصرة واختار عكسا غيرهم ذا أسر

خاتمة : إذا سمي بجمع المذكر وما ألحق به ففيه خمسة أوجه إعرابه كما كان قبل التسمية وإعرابه كغساين بالحركات الظاهرة الثلاثة على النون مع لزوم الياء مع التنوين وإعرابه كعربون بالحركات الثلاث مع التنوين ومع لزوم الواو وإعرابه إعراب المنوع من الصرف مع الواو في الأحوال الثلاثة والاعراب على النون وعلّة منع الصرف العلمية وشبه العجمة وإعرابه بحركات مقدرة على الواو منع من ظهورها الثقل والنون عوض عن التنوين ويلزمه الواو في الأحوال الثلاثة والنون مفتوحة في الأحوال الثلاث وهذه الأوجه مرتبة في القوة كذا ذكرنا ومحل الأوجه الأربعة الأخيرة ما لم يجاوز سبعة أحرف وإلا تعين الوجه الأول كاشهيباين اسم للسنين التي لا مطر فيها اه عبادة (قوله وأما الأسماء الخمسة) أي على المشهور باسقاط الهمز والسكون الهمز غير مشهورة لم يطع عليها الفراء ولا الزجاجي فادعيا أن المعرب بالحروف خمسة أسماء وأنكر الفراء جواز الاتمام وهو محجوج بحكاية سيبويه الاتمام عن العرب ومن حفظ حجة على من لم يحفظ وقد مرّ في الرفع (قوله فترفع بالواو الخ) قال الأشموني إنما عرفت هذه الأسماء بالأحرف توطئة لإعراب المثني والمجموع على حده بها وذلك أنهم أرادوا أن يعربوا المثني والمجموع بالأحرف للفرق بينهما وبين المفرد فأعربوا بعض المفردات بها ليأنس الطبع فإذا انتقل الاعراب إلى المثني والمجموع لم يفر منه لسابق ألفه وإنما اختبرت هذه الأسماء لأنها تشبه المثني لفظا ومعنى أمالفظا فلأنها لا تستعمل كذلك لإضافة والمضاف مع المضاف إليه اثنان وأما معنى فلاستلزام كل واحد منها آخر فالأب يستلزم ابنا والأخ يستلزم أخا والحم لكونه

نحو جاء الزيدان
[وتنصب وتخفض
بالياء] نحو رأيت
الزيدين ومررت
بالزيدين [وأما جمع
المذكر السالم فيرفع
بالواو] نحو جاء
الزيدون [وينصب
ويخفض بالياء] نحو
رأيت الزيدين ومررت
بالزيدين [وأما الأسماء
الخمس فترفع بالواو]

أقارب الزوج أو الزوجة يستلزم واحدا منهما وذولكونه بمعنى صاحب يستلزم مصحوبا والضم يستلزم صاحبه وإنما اختيرت هذه الأحرف لما بينها وبين الحركات الثلاث من المناسبة الظاهرة بزيادة من الصبان وقدم هذا الكلام مع مخالفة بينهما (قوله نحو جاء أبوك) مثله أبوزيد وأخوه وحموها وفوه وذومال (قوله وتنصب بالألف) قد قدمنا أن قول الشاعر إن أباه ليست ألفه علامة النصب اعتبارا بقلته (قوله نحو رأيت أبك) أي وما أشبه ذلك (قوله وأما الأفعال الخمسة) قد تقدم أن الأولى أن يعبر بالأمثلة الخمسة لكن يجاب بأن الأفعال الخمسة صار علما لما على وزن يفعلان وتفعلان ويفعلون وتفعلين وقد قدمناه هناك (قوله قترفع بالنون) أي ثبوتها كما عبر به هناك في المنصوب والمجزوم من باب مدركة علامات الاعراب فيحمل ما هنا على ما هناك إذ هو الظاهر بمراده قال يس قال الدنوشري وقد تحذف النون لغير ناصب ولا جازم كقوله :

أيت أسرى ونيق تدلكي شعرك بالعنبر والمسك الذي

وإنما حذف لتأنيدها عن الضمة والضممة تحذف تخفيفا في بارئكم وينصركم وما يشعركم فلو لم تحذف النون مع أنها فرع لكنت آمنة من حذف لم يأمن منه الأصل صرح بذلك النووي في كتابه سماه رموس المسائل انتهى وقال للصف يعني ابن هشام في الحواشي وقد تحذف تخفيفا وذلك على ضربين واجب لنون التوكيد نحو ولا يصدك عن آيات الله وإما ترين وإما يبلغ عندك وجائز وهو ضربان كثير وذلك لنون الوقاية نحو أنفرك الله تأمروني فيمن قرأ بالتخفيف وقليل وهو فيما عدا ذلك نحو «لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا ولا تؤمنوا حتى تحابوا» انتهى وقوله لنون الوقاية أي بناء على أن المحذوف نون الرفع لأنون الوقاية وهو الأصح اه (قوله نحو يضربان وتضربان الخ) أي فكلمها مرفوع بالنون نيابة عن الضمة والألف في الأول والثاني فاعل والواو في الثالث والرابع فاعل والياء في الخامس فاعل إن جعلناها أسماء وإن جعلناها حروفا فالألف علامة التثنية والواو علامة الجمع والياء علامة المؤنثة المخاطبة وقد أشبعنا الكلام على هذا في الرفع من باب معرفة علامات الاعراب فلتراجع ثمة إن شئت (قوله وتنصب وتجزم بحذفها) أي بحذف النون وقوله بحذفها متعلق بتجزم أو بتنصب على سبيل التنازع . فإن قيل قوله تعالى - إلا أن يعفون - أن يعفون منصوب بأن والنون لم تحذف وقد تقدم أن الأفعال المتصلة بها وأوال الجماعة تنصب بحذف النون . أجيب بأن الواو لام الكلمة لا ضمير الجماعة والنون ضمير النسوة لأنون الرفع والفعل معها مبنى على السكون نظير يتربصن ووزنه يفعلن بخلاف قولك الرجال يعفون فالواو فيه ضمير المذكرين نظير يقومون والنون علامة الرفع فتحذف مع الجازم أو الناصب قال تعالى - وأن تعفوا أقرب للتقوى - ووزنه تفعلوا وأصله تعفوا وبواو من الأولى لام الكلمة والثانية ضمير المذكرين (قوله نحو لن يضربا ولم يضربا) مثال للمنصوب والمجزوم مما اتصل به ألف الاثنين وأوله ياء وقوله ولن يضربا ولم يضربا مثال لما هو منصوب وما هو مجزوم مما اتصل به ألف الاثنين وأوله تاء مشناة فوق وقوله ولن يضربوا ولم يضربوا مثال لما دخله عامل النصب وعامل الجزم مما اتصل به وأوال الجماعة وأوله ياء مشناة تحت وقوله ولن تضربوا ولم تضربوا مثال للمدخل الناصب والجازم مما اتصل به وأوال الجماعة وأوله تاء مشناة فوق وقوله ولن تضربى ولم تضربى مثال لما ينصب ويجزم مما اتصل به ياء المؤنثة المخاطبة فكلمها منصوب ومجزوم بحذف النون والله أعلم .

تفسيه : ما ذكره من رفعها بالنون ونصبها وجزمها بحذفها هو مذهب الجمهور وذهب بعضهم إلى أن إعراب هذه الأمثلة بفتحة وضمة وسكون مقدرات على لام الفعل منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة فعلمة الرفع ضمة مقدرة على ما قبل الألف والواو والياء منع من ظهورها اشتغال

نحو جاء أبوك] وتنصب بالألف [نحو رأيت أبك] وتخفف بالياء [نحو مررت بأبيك] وأما الأفعال الخمسة قترفع بالنون [نحو يضربان وتضربان ويضربون وتضربون وتضربين وتتنصب وتجزم بحذفها] نحو لن يضربا ولم يضربا ولن تضربا ولم تضربا ولن يضربوا ولم تضربوا ولن تضربى ولم تضربى والله سبحانه وتعالى أعلم

الحل بحركة المناسبة وعلامة النصب فتحة مقدرة كذلك وعلامة الجزم سكون مقدّر كذلك اه
عبادة على الشذور والله سبحانه وتعالى أعلم .

باب الأفعال

أى هذا باب بيان حقائق الأفعال الاصطلاحية وإنما قدرنا حقائق لأن المصنف رحمه الله تعالى ذكر الأفعال بالمثل بقوله نحو ضرب الخ إذا قلنا إن التعمير يفاد بالمثل وقد تساموا بذلك وقد فعل ابن مالك فى ألفيته حيث قال فى باب المبتدأ * مبتدأ زيد وعاذر خبر * خلاف قوله فى الكافية فى ذلك الباب أيضا :

مبتدأ مرفوع معنى ذو خبر أو وصف استغنى بفاعل ظهر

والظاهر عندي أنه غير حد لإخلاله عن شروطه لانام ولاناقص وإنما قلنا الاصطلاحية لإخراجها إذا كانت لغوية وهى التى جمع فعل بفتح الفاء وهو المصدر : أى الحدث الذى يحدثه الفاعل من قيام أو قعود أو نحو ذلك ويعتذر لصاحب المتن حيث ترك القيد المذكور بوجهين . الأول أن المتن قسمها إلى ثلاثة والأفعال اللغوية لانتحصر . والثانى أن كل قوم إنما يتكلمون على اصطلاحهم فأن فيه للعهد الذهبى ، وقد صرح ناظم هذا المتن بقوله :

أفعالهم ثلاثة لأربع ماض وفعل الأمر والمضارع

كما صرح فى الكلام حيث قال * كلامهم لفظ مفيد مسند * وقدّم الأفعال خلاف ما تقدّم فى صدر الكتاب من تقديم الاسم على الفعل لقلة أفراد الأفعال وأحكامها وهناك لشرف الاسم وأيضاً قدم الأفعال ههنا لأنها عاملة فى الفاعل ونائبه واسم كان وخبرها ومفعولى ظننت والحال والتمييز : أى فى الأصل وغير ذلك ورتبة العامل التقديم فقدّم وضعاً وليكون الطالب على بصيرة ولأن الأفعال كالوسيلة بالنسبة إلى الأسماء والوسائل مقدّمة على المقاصد فهو يخالف عادة المتقدّمين كالزخشرى فى المنفصل وابن الحاجب فى كافيته (قوله الأفعال) أى باعتبار أنواعها لا باعتبار صيغها إذ هى لانتحصر فى ألف فضلاً عن كونها منحصرة فى ثلاثة من حيث زمانها لا بالنظر إلى غيره من التجرد والزيادة والتنام والنقصان والصحة والاعتلال وعدل عن مقام الإضمار الذى هو مقتضى الظاهر للإيضاح والتعليل المذكور يكفى فى دفع عدم كون الكلام بليغاً عند البلغاء وهو جمع فعل بكسر الفاء وهو جنس تحته ثلاثة أنواع (قوله ثلاثة) خبر المبتدأ وإنما كانت الأفعال منحصرة فى الثلاثة لانحصار الزمان فى ذلك لأن الفعل الذى هو الحدث إما متقدّم على زمان الإخبار أو مقارن له أو متأخر عنه فالأول هو الماضى والثانى هو المضارع والثالث هو الأمر ويدل على أن الزمان ثلاثة قوله تعالى - له ما بين أيدينا -

يعنى المستقبل - وما خلفنا - يعنى الماضى - وما بين ذلك - يعنى الحال وقول زهير

وأعلم علم اليوم والامس قبله - ولكننى عن علم ما فى غد عسى

فائدة : الثلاثيات فى هذا الفن كثيرة منها أنواع الكلام والكلمة ثلاثة اسم وفعل وحرف ، ومنها أن أقسام الاسم ثلاثة مظهر ومضمر ومبهم ، ومنها أن أقسام الفعل ثلاثة كاهنا ؛ ومنها أن أقسام الحرف ثلاثة قسم مشترك بين الأسماء والأفعال وقسم مختص بالأسماء وقسم مختص بالأفعال ، ومنها أن للاسم ثلاثة رفعاً ونصباً وجراً ، ومنها أن للفعل كذلك ومنها أن الجر ثلاثة بالحرف وبالإضافة وبالتبعية ، ومنها أن معنى المفرد فى باب الإعراب غير ما فى باب المبتدأ والخبر وما فى باب لا والمنادى ، ومنها أن انتظام الكلام بوجود الفعل والفاعل والمفعول وأوسع الثلاثيات مقالة الشيخ إسحاق السهارانى رحمه الله

[باب الأفعال
الأفعال ثلاثة

تعالى الفاعل مرفوع والمرفوع مفرع عليه والمفعول منصوب والمنصوب مفرع عليه والمضاف إليه مجرور والمجرور مفرع عليه انتهى (قوله أيضا ثلاثة) أي عند جمهور البصريين واثنان عند الكوفيين والأخفش بإسقاط الأمر بناء على أنه مقتطع من المضارع الذي في أوله تام الخطاب فهو عندهم معرب بلام الأمر مقطرة . قال في المنى وزعم الكوفيون وأبو الحسن أن لام الطلب حذفت حذفاً مستمرا في نحوهم واقعد وأن الأصل ليقم وليقعد فحذفت اللام للتخفيف وتبعها حرف المضارعة قال وبتوهم أقول لأن الأمر معنى حقه أن يؤدي بالحرف ولأنه أخوانه لم يدل عليه إلا بالحرف ولأن الفعل إما موضع لتقييد الحدث بالزمان المحصل وكونه أمراً أو خبراً خارج عن مقصوده ولأنهم قد نطقوا بذلك الأصل كقوله :

لتم أنت يا ابن خير قریش فلتقتض حوائج المسلمين

وكقراءة جماعة فبذلك فلتفرحوا ، وفي الحديث « لتأخذوا مصافكم » ولأنك تقول أغز واخش وارم واخر با واخر بوا واخر بى كما تقول في الجزم ولأن البناء لم يعهد كونه بالحذف ولأن المحققين على أن أفعال الإنشاء مجردة عن الزمان كبعت وأقسمت وقبلت وأجابوا عن كونها مع ذلك أفعالا بأن تجرّدها عارض لها عند نقلها عن الخبر ولا يمكنهم ادعاء ذلك في نحوهم لأنه ليس له حالة غير هذه وحينئذ فيشكل فعليته فإذا ادعى أن أصله لتقم كان الدال على الإنشاء اللام لا الفعل اه وخالف هو نفسه فتبع البصريين في التوضيح والقطر والشذور وتبعهم المصنف في هذا الكتاب ، وسنبين إن شاء الله تعالى في مبحث الأمر (قوله ماض) بدل من ثلاثة وهو مرفوع بضمة مقطرة على الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين ويجوز أن يكون خبرا لمبتدأ محذوف والتقدير أحدها ماض ويجوز أن يكون مبتدأ خبره محذوف والتقدير منها ماض وإما قدم الماضى على المضارع ثم المضارع على الأمر اقتداء بالكتاب العزيز فان الله سبحانه وتعالى ذكر أولا الماضى وثانيا المضارع وثالثا الأمر فقال - إنا قولنا لشيء إذا أردناه أن نقول له كن - (قوله وهو) أى الماضى خصوصا لأن الشارح حذت لخصوص الماضى كما سيحدث لخصوص المضارع والأمر (قوله مادل) على حدث مضى وانقضى (ما واقعة على الفعل فهو جنس تحته ثلاثة أنواع وقوله دل على حدث مضى وانقضى فصل أخرج به المضارع والأمر وإن جعلنا ما واقعة على الكلمة فالحدث غير تام إذ نقول إن ما الواقعة على الكلمة جنس تحته أفراد كثيرة وقوله دل على حدث فصل أول أخرج به نحو زيد وعمرو و بكرو يدخل نحو يضرب وقائم وقوله مضى وانقضى فصل ثان أخرج به الأمر والمضارع ودخل نحو - رب العالمين - وغيره من أمم الفاعل الذى بمعنى الماضى فالأولى له أن يزيد قيد الوضعية كالفعل في تعريف الفعل في صدر الكتاب (قوله أيضا مضى وانقضى) أى مضى زمنه بأن كان قبل زمن التلفظ به لأعلى وجه الحكاية فلا يعترض نحو خرجت في قولك اليوم يقول زيد بعد غد خرجت أمس فخرجت ماض وإن لم يدل ههنا على زمان قبل زمان تلفظك به إذ أمسية ما بعد الغد صار غدا لأنك حاك ويخرج أيضا نحو أخرج في قولك اليوم قال زيد أول من أمس أخرج غدا فخرج غير ماض وإن دل ههنا على زمان قبل زمان تلفظك إذ غدوية أول من أمس صار أمس لأنك حاك .

تفنيه : قال الرضى وأكثر ما يستعمل في الإنشاء الإيقاعى من أمثلة الفعل هو الماضى نحو بعت واشتريت والفرق بين بعت الإنشائى وأبيع المقصود به الحال أن قولك أبيع لا بد له من بيع خارج حاصل بغير هذا اللفظ تقصد بهذا اللفظ مطابقته لذلك الخارج فان حصلت المطابقة المقصودة فالكلام صدق وإلا فهو كذب فلهذا قيل إن الخبر محتمل للصدق والكذب

ماض] وهو مادل على حدث مضى وانقضى

فالصدق محتتمل اللفظ من حيث دلالة عليه والكذب محتتمل لادلالة اللفظ عليه وأما بعث الانشائي فانه لا خارج له تقصد مطابقته بل البيع يحصل في الحال بهذا اللفظ وهذا اللفظ موجود له فانه قيل إن الكلام الانشائي لا يحتتمل الصدق والكذب وذلك لأن معنى الصدق مطابقة الكلام للخارج والكذب عدم مطابقته فاذا لم يكن هناك خارج فكيف تكون المطابقة وعدمها اه (قوله وعلامته أن يقبل تاء التأنيث الساكنة) أى أصلاً فلا يرد قولك قالت امرأة والمراد بالتأنيث : أى تأنيث الفاعل فلا يرد أيضاً تاء رب وتتمت على لغة من سكنهما كجهر في صدر الكتاب . فان قيل كثير من الفعل الماضي لا يقبل هذه التاء كفعل التعجب نحو ما أحسن هنداً وحب من حبنا وخلا وعدا وحاشا . أجيب بأن تلك الأفعال تقبل بالنظر إلى أصلها لكن طرأ عليها أنها ألزمت استعمالات خاصة لا تقبل معها التاء وذلك أنهم التزموا تذكير فاعلها فان فاعل فعل التعجب يرجع إلى ماوى بمعنى شىء عظيم وفاعل حب هوذا وهو من الأمثال وهى لا تغير وأما خلا وعدا وحاشا فسيأتى إن شاء الله تعالى في باب الاستثناء والعبرة بأصل الوضع فلم بذلك ماضوية تبارك مع عدم قبوله التاء المذكورة على أن بعضهم نقل عن البجائي في شرح الجرومية أن تبارك يقبل التاء أيضاً فيقال تبارك الله وتباركت أسماء الله وفيه نظر (قوله أيضاً وعلامته أن يقبل تاء التأنيث الساكنة) اقتصر عليه لأنه أنفع علامات الماضي إذ به يستدل على ماضوية نعم وبس وعسى وليس لقبولها التاء . قال الشاعر :

نعمت جزاء المتقين الجنة دار الأمانى والمنى والمنه

واستدل بعضهم بحديث « من توضأ يوم الجمعة فيها ونعمت » وهو منتقص بقول بعضهم : إن الأكثر في كتب الحديث فيها ونعمة فالهاء بفتح الباء الحسن وتقول بئست المرأة حمالة الحطب وعست هند أن تفلح وليست بفلحة . وخالف في نعم وبس أكثر الكوفيين منهم الفراء حيث قالوا إنهما ليستا من الأفعال بل هما حرفان مستدلين بقولهم ماى بنعم الولد وقولهم نعم السير على بس العير ، وقول الشاعر :

صبحك الله بخير باكر بنعم طير وشباب فاخر

وابن السراج وثعلب في عسى والفارسي في ليس لعدم دلالتهم على الحدث والزمان ولدلتهم على معنى في غيرهما وهو الرجاء والنفي . وأجيب عن الأولين بأن قولهم بنعم الولد أن الجار داخل على محذوف تقديره ماى بولد مقول فيه نعم الولد وقوله على بس العير كذلك : أى نعم السير على عير مقول فيه بس العير ويجعل نعم في النظم اسماً أضيف إلى طير وحكى لفظه الذى كان عليه قبل عروض الاسمية وعن الأخيرين بمنع دعوى عدم دلالتهم على الحدث والزمان ولوسلم فهو عارض وبأن توقف إفادة معنائهما على ذكر المتعلق بهما إنما هو لشبههما بالحرف في الجمود فلما شبهاه أعطيا حكمه في التوقف المذكور إذ بعض الكلمات قد يعطى حكم بعض آخر لمشابهة بينهما كمضارع أعطى اسم الفاعل المعنى واسم الفاعل أعطى المضارع الاعراب (قوله تقول فيه) أى في ضرب بعد دخول تاء التأنيث الساكنة هند ضربت . بإسكان التاء وأشار به إلى أن المراد بالقبول صلاحيته لا القبول بالفعل كأنهنا فهاهنا في صدر الكتاب (قوله ومضارع) معطوف على قوله ماض وسى مضارعاً لمشابهة الاسم لأنه لم يسم مضارعاً إلا لهذا ومعنى المضاربة في اللغة المشابهة مشتق من الضرع كأن كلا الشبهين ارتضعا من ضرع واحد فهما أخوان رضاعا يقال تضارع السخلان إذا أخذ كل واحد منهما بحملة من الضرع وتقابلا وقت الرضاع ووجه الشبه أنه إنما شبهاه في الإبهام والتخصيص وقبول لام الابتداء وجريانه على حركات الاسم وسكنائه وسيأتى بسطه إن شاء الله تعالى (قوله وهو) أى المضارع

وعلامته أن يقبل تاء
التأنيث الساكنة
نحو ضرب تقول فيه
ضربت [ومضارع]
وهو

خاصة لأنه حدث الماضي بحدوث ويحد الأمر بحدوث (قوله مادل على حدث) أى فعل دل بحسب الوضع بالتضمن على حدث (قوله يقبل الحال والاستقبال) قال الرضى قال بعضهم هو حقيقة فى الحال مجاز فى الاستقبال وهو أقوى لأنه إذا خلا من القرائن لم يحمل إلا على الحال ولا يصرف إلى الاستقبال إلا لقرينة وهذا شأن الحقيقة والمجاز . وأيضا من المناسب أن يكون للحال صيغة خاصة كما لأخويه يعنى للماضى والأمر وقيل هو حقيقة فى الاستقبال مجاز فى الحال لخفاء الحال حتى اختلفت العقلاء فيه فقال الحكماء إن الحال ليس بزمان موجود بل هو فصل بين الزمانين ولو كان زمانا لكان التنصيف مثلاً تثلثا والحال عند النحاة غير الآن المختلف فى كونه زمانا بل هو ما على جنبى الآن من الزمان مع الآن سواء كان الآن أيضا زمانا أو الوجد المشترك بين الزمانين ومن ثمة تقول أن يصلى فى قولك زيد يصلى حال مع أن بعض صلاته ماض وبعضها باق فجعلوا الصلاة الواقعة فى الآتات الكثيرة المتتالية واقعة فى الحال اه . وعلم بما قلنا من اشتراط الوضع خروج اسم الفاعل المستعمل زمان الاستقبال نحو أنا ضارب غدا عن كونه مضارعا لأن الوضع لم يجعل الزمان جزء معناه وكذلك اسم الفعل المضارع كوى بمعنى أعجب وخروج الفعل الماضى الواقع شرطا نحو إن قام زيد قمت عن مضارعته لأنه وإن دل على معنى فى المستقبل لكن تلك الدلالة ليست من جهة الوضع بل من جهة أداة الشرط فهى عارضة بدليل أنه إذا عرى الفعل عنها تمحض للدلالة على الزمن الماضى فليس بمضارع ولا يشكك الفعل المضارع الذى دخل عليه لم نحو لم يضرب فان لم تعبر المعنى الحاصل للمضارع ماضيا ولذا سمي قلبا كاسم لأن دلالاته على الزمان الماضى عارضة بدليل أنه إذا عرى الفعل عنها تمحضت للدلالة على الزمن المستقبل فهو باق على مضارعته .

تنبيه : علمت مما تقرر أن الفعل إما ماض لفظا ومعنى نحو قام زيد أمس وإما ماض لفظا لا معنى نحو قام زيد قام عمرو وماض معنى لا لفظا نحو لم يضرب ومستقبل لفظا ومعنى نحو سيقوم زيد ومستقبل لفظا لا معنى نحو لم يقم زيد ومستقبل معنى لا لفظا نحو إن قمت (قوله وعلامته أن يقبل السين وسوف) أخذ هذا من قوله فى صدر الكتاب والسين وسوف يختصان بالمضارع (قوله ولم) معطوف على قوله السين فهو منصوب وعلامة نصبه فتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها التعذر للحكاية واقتصر عليها ابن مالك فى ألفيته والمتأخرون منهم الشيخ خالد فى شرح المتن . فان قيل فيه دور لأن معرفة المضارع متوقفة على معرفة صحة دخول لم عليه ومعرفة صحة دخول لم عليه متوقفة على معرفته . أجيب بأن المراد أن يصح دخول لم بأن استقام المعنى ولا يمتنع بحسب اللغة ولا خفاء فى إمكان معرفة ذلك بدون معرفة أن ما دخلت عليه لم مضارع (قوله نحو يضرب) أى فانه فعل ولو كان مع خلوّه من العلامات المتقدمة كما يؤخذ من عبارته ومما قدمنا (قوله سيعضرب وسوف يضرب) تخصيص المضارع بهما للاستقبال إذ هما ينقضان الاحتمال (قوله ولم يضرب) لم حرف نفي وجزم وقاب لأنها تنفى المضارع وتجزمه وتصير معناه ماضيا فحينئذ ارتفع احتمال الحال والاستقبال (قوله وأمر) معطوف على قوله ماض وهو لغة نقيض النهى وجمعه أوامر واصطلاحا ما ذكره الشارح (قوله وهو مادل على حدث) الأولى أن يقول هو مادل على طلب حدث كما هو شأن الحدود وإن صرح به فى قوله ويدل على الطاب (قوله على حدث فى المستقبل) أى إذ المقصود منه حصول مالم يحصل نحو ابن لى البيت أو دوام ما حصل نحو - يا أيها النبي اتق الله - لأن البيت لم يحصل قبل الأمر بالبناء والتقوى حاصله صلى الله عليه وسلم قبله . والمعنى والله أعلم بمراده دم على التقوى الحاصلة فيك بشهادة - إن أكرمكم عند الله أتقاكم - وقوله صلى الله عليه وسلم « أنا سيد ولد آدم ولا فخر »

مادل على حدث يقبل
الحال والاستقبال
وعلامته أن يقبل
السين وسوف ولم نحو
يضرب تقول فيه
سيعضرب وسوف
يضرب ولم يضرب
[وأمر] وهو مادل على
حدث فى المستقبل

والسيادة والكرامة كعامات مقترنان وهذا ما فهمه الفقير . وقد مرّ بعض ما يتعلق بهذا في صدر الكتاب عند تقسيم الكلام (قوله في المستقبل) أى زمان الأمر مستقبل أبدا باعتبار الحدث المأمور به يقع لأن المقصود به مامر وأما باعتبار كون الأمر إنشاء فله زمان حالى بناء على أن الإنشاء يقع معنى بلفظ يقارنه في الوجود قال يسّ رحمه الله تعالى إن من الإنشاء ما حدثه مسند إلى التكلم باللفظ الإنشائي نحو بعث واشترت وهذا حالى لا غير وليست فعليته بهذا الاعتبار ومنها ما حدثه مسند إلى غير التكلم باللفظ الإنشائي وهو الأمر وهذا له زمان حالى من حيث هو إنشاء ومستقبل من حيث الحدث المطلوب به وفعليته بهذا الاعتبار بالأول وإثبات الحال للأفعال الإنشائية ليس باعتبار دلالتها على الطلب في أصل الوضع وإنما ثبوته لها من ضرورة الوقوع اهـ (قوله وعلامته أن يقبل ياء المؤنثة المخاطبة) إنما قال أن يقبل ياء المخاطبة ولم يقل ياء التكلم لدخولها الكلام الثلاث ولم يذكر نون التوكيد للاختصار إذ هي مشروطة بما قدمنا هناك (قوله ويدل على الطلب) أى بحسب الوضع بصيغته وإن استعملت تلك الصيغة في نحو الإباحة بقرينة دلالتها على الطلب بصيغتها لا بالوضع على الصحيح بل هو موضوع للخبر وهو فعل ماض أتى به في صورة الأمر كذا قيل فخرج نحو قومين خبرا لعدم دلالة على الطلب وخرج أيضا نحو قوله تعالى - تؤمنون بالله ورسوله وتجاهدون في سبيل الله - وإن قبل الياء ودلّ على الطلب بدليل جزم المضارع في جوابه وهو قوله - يغفر لكم ذنوبكم - الخ إذ ليست دلالة بالوضع بحسب الصيغة بل باللام المقدرة ومثله - والمطلقات يتريصن - وما أشبهه مما دلالة على الطلب عارضة وليست بنفسه بحسب الوضع الأولى فقيد الوضع يفيد الاحتراز والتعميم وخرج أيضا نحو لتقم وإن قبل الياء ودلّ على الطلب بالوضع إذ دلالة ليست بالصيغة بل بواسطة اللام ونحو نزال ودراك بمعنى انزل وادرك في الحرب وإن دلّ على الطلب بالوضع لا يقبل ياء المخاطبة فليس بأمر وكذا نحو كلا بمعنى اتته وإن دلّ بالوضع إلا أنه لا يقبل ما ذكر على أنه منع دلالة على الطلب بل معناه الردع والزجر وكذا نحو ضربا زيدا بمعنى اضرب زيدا لأنه لا يقبل الياء وإن دلّ على الطلب ولا يخفى عليك أن نحو نزال ودراك وكلا وضربا زيدا خارجة أيضا بتفسير ما في قول شارحنا أبقاه الله بالسلامة مادلّ بالفعل (قوله نحو اضرب) أى فانه أمر لدلّالة بحسب الوضع بصيغته على الطلب مع قبوله ياء المؤنثة المخاطبة (قوله تقول فيه اضرب) فيه مامر .

تنبيه : من الأمر هلم في لغة تميم إذ ألحقوا بها الضمائر تقول هلمى ياهند فهو دال على الطلب بحسب الوضع بالصيغة وقابل لياء المؤنثة المخاطبة وأما أهل الحجاز فهي عندهم اسم فعل لازم طريقة واحدة لا يختلف بحسب من أسند إليه وبلغتهم جاء التنزيل نحو - قل هلمّ شهداءكم ، والقائلين لاخوانهم هلمّ إلينا - ولا مدخل لكلام العلماء فيه إذ هم يقولون هو على الأول فعل وعلى الثانى اسم ومنه هات بكسر التاء وتعالى بفتح اللام في الأصح لئلا تلحقها على الطلب وقبولها ياء المؤنثة المخاطبة تقول هاتى وتعالى خلافا للزحشرى (قوله فالماضى مفتوح الآخر أبدا) أما بناؤه فلا أنه الأصل في الأفعال وما جاء على أصله لا يسأل عن سببه وأما قولنا إن الاعراب أصل في الأسماء فرع في الأفعال فلأن الاعراب إنما يجيء لبيان المعاني المتعاقبة على الكلمة بصيغة واحدة لولا الاعراب لالتبس تلك المعاني . فان قيل مقتضى ما ذكر أن الاعراب أصل في المضارع من الأفعال أيضا بجرىان تعاقب المعاني فيه كقولك لاتأكل السمك وتشرب اللبن فالتبس المعاني فيه لولا الاعراب التباسها في الأسماء . أحيب بأن الاعراب في المضارع غير متعين لبيان المعاني لا مكان الاستغناء عن الاعراب

وعلامته أن يقبل ياء
المؤنثة المخاطبة ويدلّ
على الطلب نحو اضرب
تقول فيه اضربى [نحو
ضرب ويضرب
واضرب] الأول
لماضى والثانى للمضارع
والثالث للأمر [فالماضى
مفتوح الآخر أبدا]
يعنى أنه

بوضع اسم مكانه في المرفوع والمنصوب و بظهور لا في المجزوم تقول لأناً كل السمك ولا تشرب اللبن
ولأناً كل السمك شاربا اللبن ولأناً كل السمك ولك شرب اللبن وليس للاسم ما يغنيه عن الاعراب
لأن معانيه مقصورة عليه لا تحصل إلا بلفظه وسيأتي في إعراب المضارع باقي بحثه وأما بناؤه على
الحركة فالمشابهة الاسم مشابهة ما في وقوعه موقعه نحو رجل ضرب ورجل ضارب فالما شابه الاسم
استحق أن يبعد عن أصل البناء وهو السكون ويقرب إلى أصل الاعراب وهو الحركة فيبنى على
الحركة وأما بناؤه على الفتح فلخفته ونقل الفعل ولأنه لو بنى على الضم لاجتمع ضمتان في مثل
شرف ولو بنى على السكسر لاجتمع كسرتان في مثل علم وحمل المفتوح على غيره طردا للباب (قوله
أبدا) ظرف زمان مستقبل ملازم للنصب على الظرفية وليس مرادا هنا وإنما المراد في جميع الأحوال
قاله عبد المعطى وأشار به إلى أنه مبنى على الفتح في جميع الأحوال وإن اتصل بما يأتي ومن المبنى
على الفتح ضربا على الأصح قاله الشنوائى . فان قيل الفتحة إنما وجدت بحجب الألف إياها لأنها
تقتضى فتحة ما قبلها فلم لم يقدر الفتح على آخره . أجيب بأن تقدير ما وجد غير مألوف تأمل ويمكن
أن يحجب هنا بما قررنا في باب الاعراب عند الكلام على غلامى فلتراجع ثمة (قوله مبنى على الفتح)
أشار به إلى أن قول المصنف مفتوح المراد به فتح بناء لافتح إعراب (قوله لفظا) أى ملفوظا فهو
مصدر بمعنى اسم المفعول كالحلق بمعنى الخلق وقد مر في مواطن كثيرة (قوله نحو ضرب) منه
ضربا وتقدم آنفا فلا تغفل (قوله للتعذر) لأننى له إذ الفعل الماضى الخالى عن شيء مما سيذكره
الشارح لا يكون إلا ظاهر الاعراب أو مقدره للتعذر ولا يوجد ما يقدر للثقل (قوله إذا اتصل به ضمير
رفع متحرك) قال الشنوائى وفي حاشية الحفيد على التوضيح . واعلم أنهم اختلفوا فيما بنى عليه
الماضى على أقوال فمنهم من قال إنه مبنى على الفتح حالة تجرده من ضمير الرفع المتحرك وعلى
الضم فيما أسند إلى الواو وعلى السكون إذا أسند إلى الضمير المرفوع أو على الفتح في جميع الأحوال
وهو ما ذهب إليه المصنف يعنى ابن هشام أو على الفتح والسكون وهو ما ذهب إليه المصنف في شرح
الشذور انتهى وقوله متحرك صفة لقوله ضمير فهو مرفوع وخرج بالضمير الاسم الظاهر كضرب
زيد والمرفوع المنصوب كضربنا وبالتحريك الساكن ماعدا الواو نحو ضربا فبناؤه على الفتح الظاهر
على ما مر آنفا (قوله نحو ضربت) بثلاث التاء (قوله وضربنا) بالتسكين للتاء ونا فاعل بخلاف
ما إذا كان مفعولا فان البناء مفتوح كما سيأتى (قوله متعذرا) بكسر الدال المعجمة على أنه اسم
الفاعل (قوله كراهة توالى أربع متحركات) كراهة مفعول لأجله مضاف توالى مضاف إليه وتوالى
بكسر اللام مصدر أصله توالى بضم اللام بوزن تفاعل كسرت اللام لتسلم الياء فصار توالى ثم سكنت
الياء طلبا للتخفيف فصار توالى بكسر اللام وسكون الياء وهو مضاف أربع مضاف واليه بتذكير
العدد لتأنيث المعدود وهو مضاف حركات مضاف إليه (قوله أيضا كراهة توالى أربع متحركات
الخ) ضعف ابن مالك هذه العلة بأنها قاصرة إذ لا يوجد التوالى إلا فى الثلاثى الصحيح وبعض الحماسى
نحو انطلق والكثير لا تتوالى فيه فراعته أولى وبأن توالىها لم يهمل بدليل غليظ وبرن وجندل
ولو كان مقصود الإهمال وضعها لم يتعرضوا له دون ضرورة ولست بالثابت بالتاء نحو شجرة قال وإنما
تميز الفاعل من المفعول نحو أكرمنا وأكرمنا ثم حملت التاء والنون على نالساواة فى الرفع والاتصال
وقد يقال إنما اعوا الأقل لأنه لو حمل الأقل على الأكثر لزم التوالى المذكور ولو فى بعض الصور
بخلاف العكس فإنه لا توالى فيه أصلا فراعته أولى والتاء طارئة على أصل الكلمة وليست منها فكانه

مبنى على الفتح لفظا
نحو ضرب أو تقديرا
للتعذر نحو رمى ويقدر
فيه الفتح أيضا إذا
اتصل به ضمير رفع
متحرك نحو ضربت
وضربنا ويكون ظهور
الفتح متعذرا كراهة
توالى أربع متحركات

لم يتوال في نحو شجرة أربع حركات حقيقة . فان قلت معتبرة بدليل قوطم قلنسوة وقحذوة فلولم يعتبر التاء لوجب قلب الواو ياء والضممة كسرة لرفضهم الواو المتطرفة المضموم ما قبلها . قلت الأصل في قلنسوة وقحذوة وهو المفرد موضوع على التاء والحذف طاركا في الجمع نحو قلانس وقماخذ بخلاف نحو شجرة فان الأصل بدون التاء وأما نحو علبط وبرثن وجندل فمزال عن الأصل والأصل علابط وبرثن مثل قرنفل وجنادل اه يس (قوله فيما هو كالكمة الواحدة) الجار والمجرور متعلق بتوالى وما اسم موصول وهو مبتدأ والكاف خبره وهو اسم بمعنى مثل مضاف والكمة مضاف إليه والجملة من المبتدأ والخبر صلة ما (قوله ويقدر الفتح فيه) أى فى الماضى (قوله أيضا) أى كما يقدر إذا اتصل به ضمير رفع متحرك وأشار به إلى أن الماضى مبنى على فتح مقدر على آخره إذا اتصل به واو الضمير وقد مر وأن بعضهم قال إذا اتصل به واو الضمير مبنى على الضم فلا تغفل (قوله لأن الواو يناسبها ضم ما قبلها) أى والمناسبة لا تمنع بقاء البناء على الفتح وهو مذكور فى الشرح .

تنبيه : قال يس قال الراعى فى شرح الألفية عند الكلام على موجبات البناء على الضم وعدت منها مجاورة الواو الضمير فى الفعل الماضى نحو ضربوا مانصه هكذا قالوا والظاهر فى الماضى والأمر المسندين إلى الألف والواو أنهما مبنيان على حذف النون فانهما أخوان والأمر مبنى على ما يجزم به مضارعه من حذف أو سكون فكذلك الماضى عند اتصالهما به مبنى على حرف النون لأن سيبويه رحمه الله قال فى باب التسمية بالحروف إنك تعيد إليه النون إذا سميت به فتقول باضربان ويضربون وهذا دليل على أنه مبنى على حذفها اه وهو عجيب فليتأمل (قوله فضة المناسبة تمنع من ظهور الفتح) أى وإن وجد الفتح فى نحو غزوا ورموا لأن الفتح فىهما فى غير الآخر إذ آخرهما الياء .

قاعدة : إذا اتصل بالفعل المعتل اللام واو ضمير فان انفتح ما قبلها أو ضم أبقي على حاله تقول رموا أصله رميوا بزنة فعلوا قلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار رماءوا فالتقى ساكنان الأول الألف المنقلبة عن الياء والثانى واو الفاعل حذف الألف لالتقاء الساكنين فصار رموا ونحو سروا بضم الراء بمعنى صاروا سادة أصله سرووا سكنت الواو الأولى للتخفيف ثم حذف لالتقاء الساكنين فصار سروا فان انكسر ما قبلها ضم نحو رضوا أصله رضوا نقلت حركة الواو إلى الضاد بعد سلب حركاتها لئلا يلزم الخروج من الكسرة إلى الضمة ثم حذف الياء لالتقاء الساكنين فصار رضوا وقد ذكرناها مستوفى فى كتابنا الزلال . ونظم العلامة السجاعي تلك القاعدة فقال :

واو الضمير إن بفعل متصل معتل لام فيه تفصيل قبل

فان يكن ما قبلها قد فتحا أو ضم فابقه كما قد وضحا

واضممه حتما إن يكن ذا كسر كقولنا رضوا بكل يسر

(قوله بحركة المناسبة) أى فان الواو تقتضى ضمة ما قبلها كما أن الألف تقتضى فتحة ما قبلها وكذلك الياء تقتضى كسرة ما قبلها (قوله والأمر مجزوم أبدا) أى مبنى على ما يجزم به مضارعه : قال بعضهم .

والأمر مبنى على ما يجزم به مضارعه أيامن يفهم

أى مضارعه المعرب لو كان مجزوما من سكون فى صحيح الآخر ماقوط كاضرب أو مقدر كرد واضرب الرجل أو حذف نون فى الأفعال الخمسة أو حرف علة فى المعتل ومنه هات وتعال إذ لو كان لهما مضارع لجزم بذلك كما سيوضحه الشارح فى غير هات وتعال وقولنا المعرب لاخراج نحو اضربن واضربن واضربن من أمر الواحد إذا اتصل به نون التوكيد الخفيفة أو الثقيلة أو نون النسوة فانها مبنية على الفتح تبعاً لمضارعها إذ مضارعها مبنى كما سيوضح الشارح أبقاه الله بالسلامة .

فما هو كالكمة
الواحدة ويقدر فيه
الفتح أيضا إذا اتصل
به واو الضمير نحو
ضربوا لأن الواو
يناسبها ضم ما قبلها
فضمة المناسبة تمنع من
ظهور الفتح فيقال مبنى
على فتح مقدر منع من
ظهوره اشتغال المحل
بحركة المناسبة [والأمر
مجزوم أبدا] يعنى

تنبيه : ظاهر كلام المصنف في تقسيم الأفعال حيث قسمها ثلاثة أن قوله ههنا مجزوم أبدا المراد به مبنى على ما يجزم به مضارعه أو يعامل معاملة المضارع المجزوم كما قدمنا وحمل عليه أيضا شارحنا أبقاه الله بالسلامة وهو مذهب البصريين خلافا للشارح الشيخ خالد حيث حمل المتن على مذهب الكسائي من أن الأمر مجزوم بلام الأمر وهو رئيس الكوفيين ولم يناسب ذلك لتقسيم المتن المذكور وأيضا إضمار الجازم كإضمار الجار ضعيف وأيضا أنه كما قيل خلف من القول بناء على رأى الكسائي أن حرف المضارعة هو علة الإعراب وهو منتف فيجب انتفاء الإعراب (قوله مبنى على السكون) أي إذا كان الفعل صحيح الآخر لفظا نحو اضرب أو تقديرا نحو اضرب الرجل ومدة وفرّ وهلم كما لوحنا أولا وقد اجتمعا في قوله :

من أبا قاسم وأمّ أباه ول زيدا ومن أباه الجهولا

وذلك لأن من في الموضعين أمر من المين وأبا قاسم مفعول به منصوب بالألف أي كذب يا مخاطب أبا قاسم وأم بضم الهمزة وتشديد الميم من أمّ يقوم أي اقصد وأباه مفعول به منصوب بأم ول فعل أمر مبنى على حذف الياء كما سيأتي من ولي يلى وزيدا مفعول به أي قاربه والجهولا نعت لأباه الثانى وألفه للاطلاق (قوله التشبيه بالجزم) فيه تنبيه على المبالغة والأصل مثل المجزوم أو يقال المجزوم بمعنى المعامل معاملة المجزوم مجازا من باب تسمية الشيء باسم ما يشاكله كما يقال للفرس المنقوش على الجدار إنه فرس لشبهه صورة بالحيوان المعروف اه شنوانى (قوله فان كان معتلا آخره) إنما قال آخره مع أن المعتل عند النحاة لا يكون إلا آخر اقصد للايضاح فهو لبيان الواقع لا للاحتراز كما هو ظاهر (قوله بالألف) أي النابتة عن الواو أو الياء إذ لم نجد فعلا مضارعا آخره ألف أصلا أي لا يكون نابتا عن إحداهما وقد نهينا في كون الحذف علامة للجزم في كلام المؤلف هناك (قوله أو الياء) أي سواء كان أصليا كيرمى أو منقلبة عن الواو كيرضى بضم الياء من أرضى فان أصله يرضو بدليل رضوانا بالواو لا بالياء (قوله مبني على حذف حرف العلة) أي بقيد كونه لم يتصل به ألف الاثنين أو الواو الجمع أو ياء المؤنثة المخاطبة أو نون النسوة أو نون التوكيد مباشرة لفظا وتقديرا فان اتصل به ذلك فحسمه مذكور في الشرح بعد .

فائدة : قد يحذف حرف العلة من الأمر المعتل فلا يبقى منه إلا حرف واحد نحو إ من الواوى كالوعد لفظا ومعنى وأصله أوئى حذفت واوه تبعا لحذفها في مضارعه في يوئى لوقوعها بين عدوتيهما الياء والكسرة ثم همزة الوصل لعدم الاحتياج إليها ثم بنى على حذف آخره كما يجزم مضارعه عليه فبقى حرف واحد وهو عين الكلمة ويلحق به الهاء للوقف فيقال زيدا إه وعليه اللغز المشهور من بحر الخفيف .

إن هتسد المليحة الحسناء وأى من أضمرت لخلّ وفاء

فيقال رفع هند بعد إن فليل في إعرابه إن فعل أمر من وأى بمعنى وعد ويلحق به نون التوكيد الثقيلة وأصله أوئين أعل كما مر وهند منادى بحذف حرف النداء والمعنى عدى ياهند والمليحة بالرفع نعت لها بحسب اللفظ والحسناء بالنصب نعت ثان لها بحسب المحل لأن المنادى في محل نصب أو مفعول بفعل محذوف تقديره أمدح الحسناء أو صفة لموصوف محذوف أى عدى ياهند الخلة أو الحالة الحسناء ووأى مفعول مطلق لقوله إن إى عدى وعد ومن اسم موصول مضاف إليه وجملة أضمرت من الفعل وفاعله صلة من و لخل جار ومجرور متعلق بقوله أضمرت ووفاء مفعول به لأضمرت ثم إذا وقع قبل هذا الفعل وهو لفظ إه ساكن من كلمة جاز نقل حركة الهمزة لذلك الساكن على قياس تحقيق الهمزة

أنه مبنى على السكون التشبيه بالجزم فان كان معتلا آخره بالألف أو الواو أو الياء يكون مبني على حذف حرف العلة وهى الألف

فتحذف حينئذ المهمزة تقول قل بالخير يازيد أى عد بالخير بتحريك لام قل بالكسر فلم يبق من فعل الأمر غير الكسرة المنقولة اللام قل وألفز فيه بعضهم بقوله :

فى أى لفظ يا صراحة المسله حركة قامت مقام الجمله

وأجبت عن ذلك بقولى :

إما غموض لغزه فقل أى جوابه النقل لكسر قل أى

وقولى أى فى الأول بمعنى نعم وقولى أى فى الثانى هو الجواب لكن بإشباع الفعل وذلك لا يضر :

تنبيه : جمع ابن مالك الأفعال المعتلة الفاء واللام ميبنا كيفية إسنادها للواحد المذكور ثم المثنى مطلقا ثم الجمع المذكور ثم الواحدة ثم جمعها فقال :

إنى أقول لمن ترجى شفاعته ق المستجير قياه قوه فى قين

وإن صرفت لوال شغل آخر قل ل شغل هذا لياه لوه لى لين

وإن وشى ثوب غيرى قلت فى ضجر ش الثوب ويك شياء شوه شى شين

وقل لقاتل إنسان على خطأ دمن قتلت دياه دوه دى دين

وإن همولم يروا رأتى أقول لهم ر الرأى ويك رياه روه رى رين

وإن همولم يعوا قولى أقول لهم ع القول منى عياه عوه عى عين

وإن أمرت بوأى للحب ففسل أمن تحب إياه اوه إى اين

وإن أردت الوفى وهو الفتور فقل ن ياخلىلى نياه نوه فى نين

وإن أبى أن ينى بالعهد قلت له ف يافلان فياه فوه فى فنين

وقل لساكن قلبى إن سواك به ج القلب منى جياه جوه جى جين

فهذه عشرة أفعال كلها بالكسر إلا فىفتح فى جميع أمثله لفتح عين مضارعه وكلها متعدية إلا أن

فلازم لأنه بمعنى تأن فالهاء فى نياه هاء المصدر لا المفعول به اه خ ض (قوله نحو اخش) مثال لما آخره

ألف وقوله وادع مثال لما آخره واو وقوله ارم مثال لما آخره ياء (قوله وإن كان مسندا إلى ألف الاثنين)

الح) لافرق بين صحيحه ومعتله فتقول فى المعتل اغزوا اغزوا اغزى وارميا ارموا ارمى واخشيا اخشوا

اخشى (قوله يبنى على حذف النون) أى لأن مضارعه المتصل به ماذ كرى يجزم بحذف النون قال ابن

هشام فى شرح الشذور ومن غريب ما يحكى أن بعض من يتعاطى إلقاء النحو ببلدا هذه سمع قول

بعض المعربين فى قوله عز وجل - فقولاه قولالينا - إن قولنا مبنى على حذف النون فأنكر ذلك

عليه وهذا أمر مشهور بين الطلبة فخفاؤه على من يتصدى للاقراء غريب اه فجعل ابن هشام رحمه

الله تعالى أن بناء الأمر إذا اتصل به ماذ كرى على حذف النون مشهور لاختفاء فيه لكنه خالف ذلك

فى المعنى كما نقلناه منه ثمة (قوله والألف فاعل) أى فى قوله اضربا وفهم منه وفيما مر فى باب

المعرفة المتقدم أن الألف والياء تأنيان للغائب والمخاطب وهو كذلك كما قال ابن مالك :

وألف والواو والنون لما غاب وغيره كقما واعلما

(قوله يبنى على السكون) أى سواء كان الفعل صحيح الآخر أو معتله كما تقول اضربن مبنيا على السكون

تقول أيضا اغزون وارمين واخشين وأما المدغم فينكف إدغامه عند اتصاله بتلك النون تقول امددن

واققرن (قوله يانسوة) دفع به مايتوهم جعل النون للتوكيد إذ هو مذكور فيما سياتى (قوله نون

التوكيد) أى سواء كانت مخففة أو مشددة إلا أن المخففة لا تدخل فيما إذا أسند إلى نون النسوة (قوله

يبنى على الفتح) هذا إذا كان الفعل مفردا فان كان مسندا إلى نون النسوة فالفعل باق على أنه مبنى

أوالواو وأوالياء نحو
اخش وادع وارم وإن
كان مسندا إلى ألف
الاثنين أو واو الجماعة
أوالياء المؤنثة المخاطبة
يبنى على حذف النون
نحو اضربا واضربوا
واضربى والألف فاعل
وكذا الواو والياء
وإن كان مسندا إلى
نون النسوة يبنى على
السكون نحو اضربن
يانسوة وإن اتصلت به
نون التوكيد يبنى
على الفتح

على السكون تقول اضربان وسواء في ذلك كون الفعل صحيح الآخر أو معتله تقول اغزون في الثقبلة واغزون في الخفيفة ومثله اخشين واخشين وارمين وارمين فيهما وما ذكره من أن فعل الأمر إذا اتصل به نون التوكيد يبنى على الفتح مقصور فيما إذا لم يتصل به ألف الاثنين أو واو الجماعة أو ياء المؤنثة المخاطبة أما إذا اتصل به ذلك فإن الفعل يبنى على حذف النون فإن المضارع المتصل بما ذكر مجزوم بحذف النون مطلقاً أى سواء كان اتصل به نون التوكيد أولاً تقول اضربان اضربن. بضم الباء اضربن بكسرها إلا أن الخفيفة لا تدخل ما فيه ألف فلا تدخل التثنية (قوله نحو اضربن) بفتح الباء وإسكان النون في الأول وتشديد النون في الثاني كما علمت .

تتمة : قد تلحق النون الفعل الماضي وامم الفاعل شذوذاً كقوله :

دامن سعدك إن رحمت متيماً لولاك لم يك للصباية جانحاً

وقوله الصباية معناه رقة الشوق وحرارته وجانحاً أى مأثلاً وكقوله :

ياليت شعري منكم حنيفاً أشاهرن بعدنا السيوفاً

(قوله والمضارع) مبتدأ وما اسم موصول خبره (قوله ما كان في أوله) إن قيل دخول كان في التعريف مفسد له لصدقه على الأمر . قلت قال السيد رحمه الله تعالى ليس المراد بالأفعال في التعريف اقترانا بزمان انتهى قال أستاذ شيخنا بل المراد مجرد ثبوت الحدث كما هو مشهور فلا ضرر اه شنوائى . وحاصل الايراد أن الأمر داخل في التعريف لأنه كان في الزمن الماضي في أوله إحدى الزوائد الأربع والمألوف بخلافه . وحاصل الجواب أن لفظة كان لا يراد بها الماضوية بل مجرد ثبوت الحدث ولقائل أن يقول هذا الاعتراض إنما يسمع من مدعى أن الأمر نوع من المضارع ومذهب المصنف ليس كذلك فما وجدت ولو في الزمان الماضي فيه تلك الأحرف سمى مضارعاً . وأجيب بأن التعريف كما يكون لمن قال إن الأمر نوع برأسه يكون أيضاً للقائل بخلاف ذلك ضرورة أن التعريف لا يكون من واحد دون آخر . ولقائل أن يقول إذا كان المراد بالماضوية في هذا التعريف مجرد الحدث لا يدخل قولك ناراً جيج لأن التاء ليس مما ذكر في التعريف بل هو الثابت في الماضي . وأجيب بأن هذا نوع نادر مع الاشتراط في وجوده بكونه مبتدأ بالتاء ويعلم بالقارئ وهو أنه لو كان ماضياً لقليل تأججت بالتأنيث وفي التنزيل - إني آنست ناراً على آتيكم منها بقبس - (قوله إحدى الزوائد الأربع) الزوائد جمع زائدة لاجمع زائد بدليل إحدى وأربع بالتأنيث في الأول والتجريد في الثاني ولا يكتفى الاستدلال بالثاني فقط قال العلامة الشنوائى قد صرح المرادى بأن الحروف تذكر وتؤنث هذا . واعلم أن زيادة التاء للمذكر وتركها للمؤنث إنما يجب إذا كان المميز مذكوراً بعد اسم العدد وأما إذا حذف أو قدم أو جعل اسم العدد صفة فيجوز في اسم العدد إجراء هذه القاعدة ويجوز تركها كما في غيرها تقول مسائل تسعة ورجال تسع وبالعكس كذا نقله الامام النووي رحمه الله تعالى عن النحاة فاحفظها فإنها عزيزة اه فعلم أن تجريد الأربع من التاء غير لازم (قوله يجمعها قولك أنيت) إن قلت كما يجمعها قولك أنيت يجمعها أيضاً قولك نأيت بمعنى بعدت ونأى وأتيت فباله يختار أنيت . قلت أجاب الشنوائى بقوله لعل وجهه أن أنيت بمعنى أدركت ففيه تفاؤل بادرارك المطاوب ولاختياره على نأى وجه آخر وهو أن الماضي قبل المضارع اه وتسمى تلك الحروف أحرف المضارعة بفتح الراء مصدر ضارع قال العلامة الحريري :

والأحرف الأربعة المتابعة مسميات أحرف المضارعة

وسميت زوائد لأنها من أحرف الزيادة المجموعة في قول بعضهم :

هويت السمان فشيئنى وقد كنت قدما هويت السمانا

نحو اضربن بالنون
الخفيفة واضربن
بالنون الثقيلة
[والمضارع ما كان في
أوله إحدى الزوائد
الأربع يجمعها قولك
أنيت]

تنبيه : إنما زادوا أحرف أنيت للفرق بين المضارع والماضى وخست بالمضارع لأنه مؤخر في الزمان عن الماضى فالماضى أصل والمضارع فرع وعدم الزيادة أصل ووجود الزيادة فرع فأعطى الأصل الأصل والفرع الفرع وإنما خصوا تلك الأحرف بالزيادة دون غيرها لأن الزيادة فيها ثقل وهم محتاجون إلى حروف تزداد فوجدوا أولى الحروف بالزيادة حروف المد واللين لكثرة دورها في كلامهم إما بنفسها أو بأبعاضها أعنى الحركات الثلاث فزادوها وقلبوا الألف همزة لرفضهم الابتداء بالساكن ومخرجها قريب من مخرج الألف ثم قلبوا الواو تاء لأنه يؤدي زيادتها إلى الثقل لاسيما في مثل ووجل بالعطف وقلبها تاء كثير في الكلام نحو تراث وتجاه والأصل وراث ووجه فقلبوا تاءه ولما كان في الماضى فرق بين المتكلم وحده أو معه غيره أرادوا أن يفرقوا بينهما في المضارع فزادوا النون لأنها تشبه حروف المد واللين في الخفاء والغنة اه عبادة (قوله بشرط أن تكون الهمزة للتكلم) هذا جواب عما قيل إنه لا يصح تعريف المضارع لها لأنها وجدت داخلة في أول الماضى نحو أكرمت وتداويت وترجست الدواء إذا جعلت فيه نرجسا ويرث الشيب إذا خضبه باليرثا. وحاصل الجواب أن هذه الأحرف بهذه المعاني مختصة بالمضارع ولا تدخل على الماضى . فإن قلت لعل القائل أراد أنها إذا ذكرت غير مقيدة كما وقع في المتن تبعالكثير لم يميز المضارع عن الماضى لدخولها عليهما والأحرف الداخلة على المضارع هي ذات المعاني المخصوصة لا مطلقا فلم يتعرض لذلك في العبارة . قلت لاجتماع التعرض لها في العبارة لأنها صارت في الاصطلاح عاملا على الحروف ذات المعاني المخصوصة حتى لا يفهم في الاصطلاح من أحرف أنيت إلا ذات المعاني المخصوصة . فإن قلت لو سلمنا ذلك فقد يجهل الغالب ذلك وقد يغفل . قلت يمكن الجواب بأن المقصود بالذات من وضع هذه المقدمة المبتدئ والمقصود بوضع الكتب بالنسبة إليه إنما هو استفادته منها في الجملة للقطع بعجزه عن الاستفادة منها على الوجه الكامل ٧ وغالب الألفاظ التي في أولها الأحرف المذكورة وكفى هذا في الاستفادة بالنسبة إليه ولا يضر أنه قد يخطئ باعتقاد بعض الألفاظ المذكورة لوجود تلك الأحرف في أولها ظاهر أو كالمأخوذ غير ذلك فإن المبتدئ مظنة الخطأ إذا استقل بالأخذ لأن المبتدئ قطعاً لا يستغنى عن التوقيف للقطع بعجزه عن الاستقلال بالاستفادة والتوقيف يعين له ما يستفيد به عدم مضارعة تلك الكلمات التي وجد في أولها تلك الأحرف مع عدم مضارعتها . فإن قلت هلا ذكرها المصنف مقيدة بهذه المعاني . قلت لأنه يؤدي إلى الطول مع توقع الاشتباه على المبتدئ المقصود بالذات بوضع هذه المقدمة للاحتياج إلى ملاحظة المعنى الذي قد يخفى عليه اه شنوانى بطوله (قوله للتكلم) أى وحده والمراد بالتكلم المتكلم مذكرا كان أو مؤنثا. فإن قيل لم يفرقوا بين كون المتكلم مذكرا أو مؤنثا كما فرقوا في يقوم وتقوم بينهما . أجب بأن المتكلم يرى في أكثر الحالات أنه مذكر أو مؤنث وما جاء الشبه فيه بكون صوت الرجل كصوت المرأة أو العكس فنادر وأعطوا الهمزة للتكلم لأنه مقدم والهمزة مخرجها مقدم على مخرج أخويه الواو والياء لكونها من أقصى الحلق (قوله نحو أقوم) يقال إذا كان القائل مذكرا أنا أقوم مريدا الصلاة وإذا كان مؤنثا أنا أقوم مريدة الصلاة (قوله والنون للتكلم ومعه غيره) هل المراد أن يكون النون للتكلم حال كونه مشاركا في المشاركة قيد في ثبوتها للتكلم ولا يلزم من ذلك أن تكون للتكلم ومن يشاركه معا على السواء في القصد والمراد للتكلم ومن يشركه في ذلك الفعل منظورا فيه للجمع بالأصالة مفردا كان المشارك أو غيره من المذكور أو الانثى أو منهما ظاهر كلام الشارح الأول فالمعنى على الأول أن المتكلم ومعه غيره إذا قال يقوم فقد يكون مخبرا عن قيامه وعن قيامهم وعلى الثاني لا يكون ذلك بل هم يخبرون عن قيام أنفسهم بشهادة ذلك القائل فيبينهما فرق دقيق فليفتطن (قوله أو المعظم نفسه) بكسر الظاء المشالة

بشرط أن تكون
الهمزة للتكلم نحو
أقوم والنون للتكلم
ومعه غيره أو المعظم
نفسه

اسم فاعل ونفسه مفعول به أى للشخص المعظم نفسه أى لكونه عظيماً إما بحسب الواقع أو بحسب الادعاء فالأول نحو قوله تعالى - ونريد أن نمن - والثانى نحو نقوم قيل واستعملها في هذه الحالة مجاز حيث أطاق ما للجمع على الواحد و يوجه بأن العظيم يتكلم عن نفسه وغيره غالباً لأن أتباعه يشاركونه في غالب أموره وقد يستعمل النون للدلالة على أن الفعل لفخامته مما يقصر الواحد عن القيام به كقولى إياك نعبد ونحمدك اللهم وما أشبه ذلك لأن المقام مقام التذلل والخضوع .

تنبيه : الواو في قوله تعالى - وإنا على ذهاب به لقادرون - والياء في قوله - وما كنا نحن الخلق غافلين - يقال فيهما للتعظيم لاواو الجمع ويأؤه ولعله هو الصواب (قوله نحو نقوم) يقال نحن نقوم مردين للصلاة بفتح الدال على أنه للثنين ونقوم مردين للصلاة ومريدين للصلاة بكسر الدال للجماعة ومريدين للصلاة بحسب التذكير والتأنيث (قوله والياء للغائب) أى على الإطلاق أى مفرداً كيقوم أو غيره كيقومان ويقومون والمراد اللفظ الغائب فلا يرد أن الياء تستعمل في الله تعالى كقوله - الله يحكم - وهو منزّه عن التذكير والتأنيث إذ هما من صفات الأجسام ومنزه عن الغيبة لاستلزامها الاختصاص بحيز دون آخر فيستحيل على من هو في كل مكان جلّ وعلا (قوله والياء للخطاب) أى مفرداً كان أو غيره مذكراً أو غيره كما قال أولؤثة الغائبة وإذا اجتمع مخاطب وغائب فالقياس تغليب الخطاب لتقدمه لكون الخطاب معه كقوله تعالى - فمن تبعك منهم فإن جهنم جزأؤكم جزاء موفوراً - وإذا اجتمع مذكر ومؤنث فالقياس تغليب المذكر لشرفه تقول أنت وزيد تقومان . وحاصل ما ذكرناه أن الياء في أربعة وهو يقوم يقومان يقومون يقمن والياء في ثمانية وهي تقوم تقومان في الغيبة تقوم تقومان تقومون تقومين تقومان تقمن في الخطاب والهمزة في واحدة وهي أقوم والنون كذلك تقول نقوم (قوله نخرجت الهمزة) شروع منه في المحترزات من الشروط المتقدمة (قوله التي ليست للتسكam) إن قيل لك ما تقول في أخنى من قوله تعالى - فلا تعلم نفس ما أخفى لهم - فقل من سكن الياء فهو عنده مضارع ومن فتحها فاض أه يس (قوله نحو أكرم) بالبناء للفاعل أو للمفعول (قوله والنون) معطوف على قوله الهمزة أى وخرجت النون التي ليست للتسكam ومعه غيره بأن كانت تستعمل في الغائب نحو نرجس زيد الدواء أو في الغائبة نحو نرجست هند الدواء أو غيرها (قوله إذا جعل فيه النرجس) بكسر النون على الأشهر المختار ويجوز فتحها مع كسر الجيم وهو زهر البصل خلافاً لما صنعه عبدالمعطى حيث قال والنرجس نبت له نور ورائحته زكية فأوهم أن النرجس نبت برأسه والمعروف ما قدمناه قال ابن الوردي :

إنما الورد من الشوك وما يطلع النرجس إلا من بصل

(قوله والياء) معطوف على قوله الهمزة أى وخرجت الياء التي ليست للغائب (قوله باليرئ) قال الغزى في حواشى الجار بردى بضم الياء وفتحها مقصوراً مشدد النون وبالضم والمد أه سجاعى على القطر (قوله الحناء) بكسر الحاء الهملة وتشديد النون وبالمد أه ش وينون إذا خلا من الإضافة ومن أله لأنه مصروف أه سجاعى على القطر (قوله تعلم زيد المسئلة) قال في المفصل يجبى تفعل بمعنى التكاف نحو تشجع وتصبر وتحلم وتقرأ قال حاتم :

تحلم عن الأذنين واستبق ودم ولن تستطيع الحلم حتى تحلما

قال سيبويه وليس هذا مثل تجاهل لأن هذا يطلب أن يصير حلماً أه والأذنين جمع مذكر سالم مفردة دنى خلاف أعلى وفي الرفع أذنون وقال في البناء ومعنى التكاف تحصيل المطاوب شيئاً بعد شئ وهو أوضح (قوله لوجود حرف الزيادة في أولها) قد تقدم أن المراد بكونها زيادة بأن كانت زائدة عن الماضى .

نحو نقوم والياء للغائب نحو يقوم والياء للمخاطب نحو تقوم أولؤثة الغائبة نحو هند تقوم نخرجت الهمزة التي ليست للتسكam نحو أكرم فإنه ماض والنون التي ليست للتسكam ومعه غيره أو المعظم نفسه نحو نرجس زيد الدواء إذا جعل فيه النرجس فإنه ماض والياء التي ليست للغائب نحو يرئأ زيد الشيب إذا خضبه باليرئأ فإنه ماض واليرئأ هو الحناء وخرج بالياء التي للمخاطبة أو الغائبة تاء تعلم زيد المسئلة فهو فعل ماض فأقوم ونقوم ويقوم وتقوم أفعال مضارعية لوجود حرف الزيادة في أولها

تمة : أحرف الزيادة مضمومة مع الرباعي نحو يدرج ويكرم ويقاقل ويفرح ويحول ويبيطر ويجهور ويعنبر ويحلب ويسلق وتفتح في غيره كيضرب وينطلق ويستخرج وأما هريق فأصله هريق زبدت الماء في أوله ولم توجد مكسورة إلا في إخال قال الشاعر :
وما أدري وسوف إخال أدري أقوم آل حصن أم أنساء
بكسر الهمزة قال الجوهري الكسر أفصح من الفتح والفتح لغة بني أسد وهو القياس وقلت في كتابي نظم متممة الأجرومية :

وزد على ماضيه حرف تأتي وضم ذوالأربع مثل يؤتى
واقترح سواء نحولن تناولوا وقل كسر الهمزة في إخال

(قوله وهو مرفوع أبدا) لما شبه المضارع الاسم في أن كلا منهما يطرأ عليه بعد التركيب معان مخنفة متعاقبة على صيغة واحدة أعرب مثال ذلك في الاسم نحو ما أحسن زيد فإن معنى الفاعلية إذا رفع ومعنى المفعولية إذا نصب ومعنى الإضافة إذا جر لا يتعدى إلى غير ما هو له : أي أنه إذا رفع لا يتعدى إلى معنى المفعولية ولا إلى معنى الإضافة وكذا القياس في النصب والجر ومثال ذلك في الفعل نحو لانا كل السمك وتشرب اللبن فإن معنى النهى عن الكل إذا جزم وعن المصاحبة إذا نصب وعن الأول وإباحة الثاني إذا رفع لا يتعدى إلى غيره كما سيأتي ذلك في الجواب بالاول لكن لم يكن للاسم ما يغنيه عن الاعراب لكون معانيه متصورة عليه وجب الاعراب له فيكون أصله بخلاف المضارع فإنه يغنيه عن الاعراب وضع اسم مكانه كفي المثال المتقدم بأن قيل في الرفع والنصب ووضع حرف مكانه في الجزم فنقول لانا كل السمك ولا تشرب اللبن ولا تأكل السمك شاربا اللبن ولانا كل السمك ولك شرب اللبن فالاعراب فرع في المضارع بطريق الحمل على الاسم . فإن قيل إذا كان توارد المعاني سببا لاعراب المضارع فلم لم يعرب قولك ما صام زيد واعتكف فإنه يحتمل أن المعنى ما صام وما اعتكف وهذه الأحكام السماع وهذه حكم تلتبس بعد الوقوع لاحتمال هذا البحث والتدقيق كذا قيل . وقال بعض أهل الصرف إن سبب إعراب المضارع مشابهته للاسم في الإبهام والتخصيص وقبول لام الابتداء والجران على حركات الاسم وسكناته : أي فكما أن النكرة من الأسماء تتخصص بالتعريف كذلك الفعل المضارع يحتمل الحال والاستقبال ويتخصص بدخول قد والسين ويقال إن زيدا لقائم وإنه يقوم ويضرب على وزن ضارب ورده ابن مالك بأن الأول والثاني يأتیان في الماضي فإن زمانه يحتمل القرب والبعد فإذا دخلت عليه قد تخصص بالقرب والثالث يأتي أيضا في الماضي فإنه يقبل اللام إذا كان جوابا للنحو : ولوردوا لعادوا والرابع ليس بمطرود فقد لا يجري المضارع على اسم الفاعل في جميع ما ذكر ولوسلم فالماضي قد يجري على الاسم كفرح فهو فرح وأشر فهو أشر وغلب غلبا وجلب جلبا فالأوجه الأربعة ليست تامة وبتقدير تمامها لا تفيد لأنها ليست جملة حكم الأصل وهو اسم الفاعل حتى يترتب على ثبوتها في الفرع وهو المضارع حكم الأصل مع أن شرط القياس ذلك . وأجاب عن ذلك العلامة الصبان فانظره (قوله حتى يدخل عليه ناصب أو جازم) أي وينصبه أو يجزمه وإنما قدرنا ذلك لإحتراز عما إذا أهمل الناصب أو الجازم فالقفل باق على كونه مرفوعا . فمن ذلك قوله :

أن تقرأن على أسماء ويحكما مني السلام وأن لا تشعرا أحدا :

وقوله : لولافوارس من نعم وأسرتهم يوم الصليفاء لم يوفون بالجار

ومنه قراءة ابن محيصن أن يتم الرضاة برفع يتم والمصنف كالشارح استغنى عن ذلك لأن الوصف

أعنى الهمزة والنون
والتاء والياء [وهو
مرفوع أبدا حتى
يدخل عليه ناصب أو
جازم]

